جـــــــامعة 8 ماي 1945

قـــــالمـــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص تمويل التنمية

دور القـــــطاع الزراعـــــي في تحقيـــــق الأمـــن الغذائـــي في الجزائـــر

إعداد الطلبة:

- .جـودي آمنــة
- بـــودور نـــوال

إشراف الأستاذة:

- سعدان آسيا

السنة الجامعة : 2016/2015

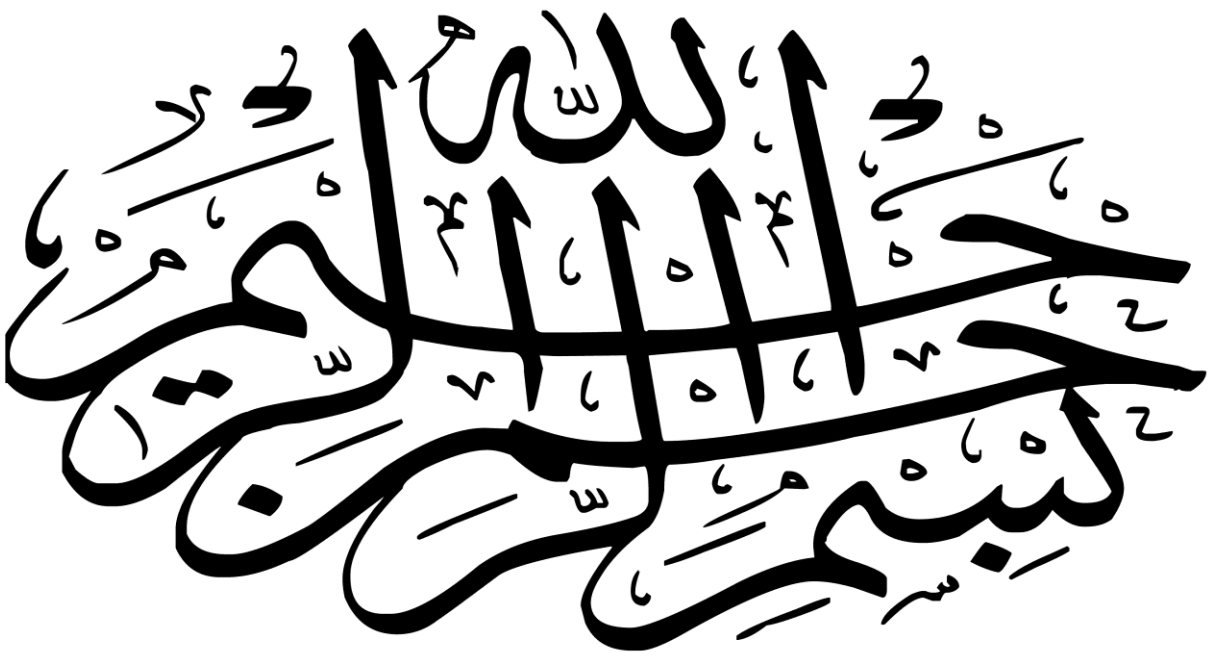
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(و قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إذا كان لابد من قول كلمة شكر، فإننا لا نبالغ إذا قلنا بأن الكلمات لا تكفي مهما ثقلت معانيها،تخوننا كل عبارات الشكر في تقديم ما يليق بك ولن ننسى فضلك مهما حيينا،فشكرا بكل ما تحمله كلمة شكر من معنى

للأستاذة المشرفة: آسيا سعدان لما قدمته لنا من توجيهات ونصائح

ونشكر كذلك كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة حتى بالكلمة الطيبة ونخص بذكر عمال المكتبة

كما نوجه شكرنا وامتنانا إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة..إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية ونخص بالذكر الأستاذة: عماري صليحة

إلى من تعب معنا في إتمام هذه المذكرة وإيصالنا إلى الهدف المرجو..إلى لجنة المناقشة..وإلى جميع عمال جامعة 8 ماي 45 قالمة.

إهداء

الحمد لله على توفيقه لي وتنويره لعقلي وطريقي لإنجاز هذا العمل المتواضع، الذي أهديه إلى الشمعتان اللتان احترقتا لتضئ دربي إلى **الوالدين الكريمين حفظهما الله**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..إلى أبي وأستاذي " **إبراهيم** "

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب إلى نبع الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود
إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب
أمي الحبيبة "**حبيبة** "

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي:" **نور الهدى، صفية** ".. وإلى بهجة البيت وإشراقته: " **يحيى وزكرياء**".

إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته إلى شعلة الذكاء إلى الوجه المفعم بالبشاشة والنور أخي الضابط "**عبد الرؤوف** "

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح إلى زميلاتي وزملائي: طالبات وطلاب السنة الثانية ماستر قسم تمويل التنمية دفعة 2016، وأخص بالذكر صديقتي "**نوال**" التي شاركتني هذا العمل وتحملت معي كل مصاعبه، إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

آمنة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى أطيب وأنبل قلبين وأعز نفسين في الوجود إلى من أحبهما أكثر من نفسي ولا يعلو حبهما سوى حب الله

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب..إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ..إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم ..إلى القلب الكبير **والدي العزيز** أطال الله في عمره

إلى من تتربع على عرش قلبي منذ أن رأتها عيناي..إلى التي أرضعتني حبا وسقتني أملا ..إلى من زرعت في قلبي أملا لحياتي..إلى التي تفرح لفرحي وتحزن لحزني..إلى **أمي الغالية** أطال الله في عمرها

إلى أقرب الناس إلى قلبي وروحي وبهم أستمد عزتي وإصراري أخواتي:" **سمية وراضية** "

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله أخواي: "**يوسف ومحمد** " وإلى زوجة أخي" **بسمة** "

إلى زهر النرجس الذي يفيض حبا وطفولة ونقاء وعطرا الكتكوت" **ميدو** "

إلى توأم روحي ورفيق دربي زوجي" **منصف** "

إلى من شاركتني في إنجاز هذا العمل صديقتي" **آمنة**"

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي إلى جميع طلبة تخصص تمويل التنمية أهدي هذا العمل المتواضع

نوال

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	**IV- II**
فهرس الجداول	**VI**
فهرس الأشكال	**VII**
المقدمة العامة	**أ-هـ**
الفصل الأول: دراسة نظرية للأمن الغذائي	**38-02**
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي	**03**
المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المتعلقة به	03
المطلب الثاني: أهمية الأمن الغذائي	07
المطلب الثالث: أنواع الأمن الغذائي وأبعاده	08
المبحث الثاني: الأمن الغذائي(مستوياته، مكوناته، سياساته)	**12**
المطلب الأول: مستويات ومقومات الأمن الغذائي	12
المطلب الثاني: مكونات الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه	14
المطلب الثالث: سياسات الأمن الغذائي	19
المبحث الثالث: الطلب على الغذاء، المحددات الإستراتيجية والعوامل المؤثرة فيه	**26**
المطلب الأول: محددات الطلب على الغذاء	26
المطلب الثاني: العناصر الإستراتيجية المتعلقة بمشكلة الأمن الغذائي	28
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي	32
خلاصة	37
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للقطاع الزراعي	**65-39**
تمهيد	39
المبحث الأول: أساسيات حول القطاع الزراعي	40
المطلب الأول: مفهوم وأهمية القطاع الزراعي	40
المطلب الثاني: أنواع وخصائص القطاع الزراعي	42

المطلب الثالث: سياسات وأهداف الأمن الغذائي	48
المبحث الثاني: النظم، المتطلبات، مشاكل وتحديات القطاع الزراعي	**52**
المطلب الأول: النظم الزراعية	52
المطلب الثاني: متطلبات القطاع الزراعي والعوامل المؤثرة فيه	53
المطلب الثالث: مشاكل وتحديات القطاع الزراعي	55
المبحث الثالث: إستراتيجيات القطاع الزراعي	**57**
المطلب الأول: ماهية الدعم الزراعي وأساليبه والأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي	57
المطلب الثاني: مصادر التمويل الزراعي ومؤسساته	60
المطلب الثالث: مخاطر التمويل الزراعي وشروط نجاحه	63
خلاصة	65
الفصل الثالث: القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	**120-67**
تمهيد	67
المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر: التطور، الأهمية والعوائق	**68**
المطلب الأول: التطور التاريخي للقطاع الزراعي في الجزائر	68
المطلب الثاني: أهمية وخصائص القطاع الزراعي في الجزائر	73
المطلب الثالث: العوائق الكبرى للقطاع الزراعي في الجزائر	75
المبحث الثاني: تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر	**79**
المطلب الأول: إمكانيات ومؤشرات القطاع الزراعي في الجزائر	79
المطلب الثاني: تطور الإنتاجين النباتي والحيواني	83
المطلب الثالث: الميزان التجاري الغذائي والفجوة الغذائية	102
المبحث الثالث: الأمن الغذائي في الجزائر وإستراتيجيات تحقيقه	**109**
المطلب الأول: الاستراتيجيات الزراعية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	109
المطلب الثاني: الاستراتيجيات المتعلقة بالاستهلاك الزراعي	113
المطلب الثالث: الإستراتيجيات المتعلقة بالتعاون العربي	116
خلاصة	120
خاتمة عامة	**122**
قائمة المراجع	**125**
ملخص	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الدول المنتجة للوقود الحيوي 2007-2008	35
1-3	المساحة المغتصبة وعدد المستغلين لها	70
2-3	توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر	80
3-3	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر	81
4-3	تطور المساحة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة للحبوب	84
5-3	تطور المساحة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة للبقول الجافة	87
6-3	تطور المساحة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة للخضر	90
7-3	تطور مساحة وإنتاجية وإنتاج الفواكه	94
8-3	أعداد وإنتاج المنتجات الحيوانية	98
9-3	تطورات الواردات الكلية الزراعية والغذائية	102
10-3	أهم واردات المواد ذات الاستهلاك الواسع	104
11-3	تطور الصادرات الكلية الغذائية والزراعية	105
12-3	أهم صادرات المواد ذات الاستهلاك الواسع	106
13-3	الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية بالجزائر في الفترة من 2012-2013	107
14-3	الاستثمارات العربية البينية	118

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	سلم الاحتياجات البشرية لماسلو	**08**
2-1	طلب الأغنياء وطلب الفقراء على الغذاء	**18**
3-1	مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار	**22**
1-3	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2006-2013	**86**
2-3	تطور إنتاج البقول خلال الفترة 2006-2013	**89**
3-3	تطور إنتاج أهم الخضر في الفترة 2006-2013	**93**
4_3	تطور إنتاج أهم الفواكه خلال الفترة 2006-2013	**97**
5-3	تطور إنتاج المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2006-2013	**99**

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

لقد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، وفي ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية تصدرت هذه القضية دائرة اهتمام الجهات المعنية، وشغلت بال المواطنين لأنها تمسهم بصورة مباشرة، ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة، وذلك لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل.

حيث يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الأساسية، فهي تحتل مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول، وتتعاظم أهميتها أكثر بالنسبة إلى البلدان العربية من خلال الدور الكبير الذي تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية وما يتعداها إلى المجالات الأخرى، ما يعني أنها تمثل ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، والذي يتطلب منها الحفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد.

كما يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاع استراتيجي وذلك نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه في التخفيف من حدة التبعية الغذائية شبه المطلقة وتحقيق الأمن الغذائي، حيث أصبح وضع إستراتيجية فعالة ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الزراعي وتجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها، وذلك من خلال وضع برامج وطنية تهدف إلى التطوير والتجديد الفلاحي والريفي.

وعلى الرغم من أن الجزائر تتوفر على مقومات نجاح الزراعة، واعتمادها منذ استرجاع الاستقلال الوطني لسياسات زراعية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، غير أن السياسات الاقتصادية والزراعية المطبقة لم تأت بثمارها المنتظرة بل أسفرت على نتائج سلبية أثرت على الزراعة وأوقعتها في مشكلة غذائية حادة، وتتركز هذه المشكلة أساسا في أن معظم السلع الغذائية الإستراتيجية(الحبوب، البقول الجافة، الحليب ومشتقاته، الزيوت والسكر)، تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج الوطني والاحتياجات الكلية بفعل عدم مواكبة نمو الإنتاج الزراعي معدلات الطلب على الغذاء، ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من نقص الغذاء، ورفع الدعم على المواد الغذائية الأساسية، ومواد ووسائل الإنتاج.....الخ.

و زاد من حدة المشكلة الغذائية تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في اغلب جهات الوطن خلال التسعينات مما تسبب في هجرة الفلاحين وسكان القرى والأرياف نحو المدن.

1- إشكالية البحث:

تعمل الجزائر جاهدة على القيام بكل ما في وسعها للاهتمام بالقطاع الزراعي، باعتباره القطاع الأول في الاقتصاد الوطني والذي من خلاله يمكن لها أن تقلص من مستوى تبعيتها للخارج وبالتالي تحقيق أمنها الغذائي، حيث أصبح هذا الأخير الشغل الشاغل لجميع الدول متقدمة كانت أو نامية لما يمثله من دور فعال في إحداث قفزة جديدة في الاقتصاد تمكن الدولة من تلبية حاجات أفرادها من جهة وتقليص فجوة اعتمادها على الخارج من جهة أخرى، ويمكن من خلال هذا طرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

و بناءا على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

* ماهو الأمن الغذائي؟

* ما هي أهمية القطاع الزراعي؟

* هل تمتلك الجزائر الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي؟

2- فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بصياغة جملة من الفرضيات:

*يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر باعتباره الممول الأول له.

*الأمن الغذائي هو إمكانية حصول كل الناس على الغذاء بالقدر الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم.

* يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة في توفير الغذاء.

* تتوفر الجزائر على إمكانيات زراعية وطاقات كبيرة غير مستغلة من الموارد الزراعية والموارد البشرية التي تسمح لها بتحقيق الأمن الغذائي.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أن لدراسة مشكلة الأمن الغذائي أهمية كبيرة لأنها تدخل ضمن الدراسات الإستراتيجية المتوجهة نحو الأمن القومي، ونظرا لأن القطاع الزراعي يعاني من مشكلات متعددة طبيعية وبشرية واقتصادية تستلزم

الوقوف عندها لتشخيصها ووصف العلاج لها، لاسيما وان هذا القطاع يشكل اللبنة الأساسية لخطة الأمن الغذائي وتلبية الاحتياجات الغذائية بشقيها النباتي والحيواني.

4- أهداف البحث:

* محاولة الإحاطة بمشكلة الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية.

* إبراز الدور الفعال للقطاع الزراعي في توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع.

* دراسة واقع القطاع الزراعي في الجزائر ودوره في تحقيق الأمن الغذائي.

5- أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

*ميولنا ورغبتنا لتناول هذا الموضوع، خاصة في هذه الفترة حيث تعاني الجزائر من انخفاض حاد في عائداتها النفطية، الأمر الذي أوجب عليها البحث عن بدائل أخرى لتغطية احتياجات سكانها الغذائية من جهة، وكمصدر لتغطية نفقاتها من جهة أخرى.

6- مناهج البحث:

للإجابة على التساؤل المطروح وإثبات مدى صحة الفرضيات اعتمدنا على:

* **المنهج التاريخي:** عندما تطرقنا إلى نشأة القطاع الزراعي في الجزائر وتطوره.

* **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من خلال الأسلوب الوصفي الذي يتناسب وطبيعة الموضوع عند استعراض المفاهيم والتعاريف الخاصة بعناصر الدراسة، والأسلوب التحليلي الذي اعتمدنا عليه عند دراسة دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

7- حدود الدراسة:

***الحيز الزمني:** قمنا بجمع المعلومات والإحصائيات المتوفرة في السنوات من 2006إلى 2010 ومن 2011 إلى 2013 حسب ماهو متاح ومتوفر من بيانات عن القطاع الزراعي في الجزائر.

***الحيز المكاني:** تم إسقاط الدراسة على الجزائر من خلال تحليلنا لمدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي

8- دراسات سابقة:

في حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث، اطلعنا على العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه ومن أهم هذه الدراسات:

- بلال خزار، **السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، 2013، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى أهم السياسات الزراعية التي اتبعتها الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي.

- جميلة لرقام، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، 2005، وتطرقت هذه الدراسة إلى التعرف على أزمة الغذاء في الوطن العربي مع التركيز على تشخيص وضعية هذه الأزمة من أجل سد الفجوة الغذائية والتخفيف من حدتها.

- خنفر مانع، **الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، وتطرقت هذه الدراسة إلى إبراز المسار الأكثر نجاعة للنهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر من خلال توجيه الموارد نحو تطوير الزراعة المروية كأسلوب واعد في الاستغلال الزراعي.

- ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، 2012، حيث تطرقت هذه الدراسة إلى أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر كقطاع إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة، نظرا لدور الأساسي الذي يلعبه هذا القطاع في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

9- أقسام البحث:

محاولة منا للإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع دراستنا، تم تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول حيث يتناول كل فصل مايلي:

*** الفصل الأول:**

تم التطرق فيه إلى مختلف المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي، من خلال تقسيمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، الأول تطرقنا فيه إلى ماهية الأمن الغذائي، أما المبحث الثاني: فتطرقنا إلى معرفة مستويات ومكونات الأمن الغذائي وأهم السياسات التي تنتهجها الدول لتأمين الغذاء لسكانها، وأخيرا حاولنا التعرف في المبحث الثالث على محددات الطلب على الغذاء بالإضافة إلى أهم العناصر الإستراتيجية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه.

*** الفصل الثاني:**

قمنا بدراسة الإطار المفاهيمي للقطاع الزراعي وذلك من خلال ثلاث مباحث: حيث تضمن هذا المبحث أساسيات حول القطاع الزراعي ومختلف الجوانب المتعلقة به من مفهوم ، أهمية، أنواع، خصائص، سياسات وأهداف، أما المبحث الثاني: قمنا فيه بعرض النظم الزراعية التي يطبقها القطاع الزراعي إلى جانب العديد من المتطلبات والعوامل التي تؤثر في الإنتاج الزراعي، واهم المشاكل والتحديات التي تحد من النهوض بهذا القطاع، أما المبحث الثالث: فتضمن مختلف الاستراتيجيات التي تساهم في دعم القطاع الزراعي وتطويره.

***الفصل الثالث:**

في هذا الفصل تم دراسة القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من خلال تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر، إضافة إلى مختلف الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

10- صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا في إعداد هذا البحث بعض الصعوبات والتي حاولنا اجتيازها بجعل هذا الموضوع أكثر دقة وموضوعية، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- قلة المصادر المتعلقة بالأمن الغذائي والقطاع الزراعي.

- غياب المعلومات الإحصائية الكافية و المحينة وصعوبة الحصول عليها وعدم دقتها في الكثير من الأحيان.

- وجود صعوبات في دراسة الحالة لصعوبة الربط بين القطاع الزراعي ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر إحصائيا.

الفصل الأول:

دراسة نظرية للأمن الغذائي

تمهيد:

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم القضايا التي تشغل اهتمام أغلب الاقتصاديين، كونها تواجه معظم دول العالم في الوقت الحاضر وتتفاقم خاصة بالدول النامية التي تعاني من عجز غذائي وانخفاض في مداخيل أفرادها.

وقد ازداد هذا الاهتمام خلال الفترة الأخيرة خاصة بعد أن أصبح الاعتماد على استيراد الغذاء من الخارج أحد أهم المميزات الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية، والذي بات يشكل خطورة كبيرة على اقتصادياتها، حيث أصبحت هذه الدول مستوردة لمعظم المواد الغذائية، وهو الأمر الذي انعكس على زيادة الواردات بمعدلات سريعة، مما أثر على عملية التنمية الاقتصادية بشكل سلبي، خاصة في ظل استعمال الغذاء كورقة ضغط سياسية تستعملها الدول المتقدمة ذات الفائض الغذائي على الدول النامية التي تعاني من عجز غذائي.

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

لقد حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير من قبل الباحثين في دول العالم المختلفة، فضلا على أن هذا الموضوع كان محور اهتمام الهيئات الدولية خصوصا بعد انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي سنة 1976، والذي انبثق عنه هيئة تهتم بالبحث والمتابعة لمشكلة الغذاء.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي وبعض المفاهيم المتعلقة به

تعد دراسة المفاهيم الأساسية لمصطلح الأمن الغذائي أمر ضروري لفهم هذا الموضوع، لذلك سوف نتطرق إلى تلك المفاهيم كمايلي:

1- تعريف الأمن الغذائي:

لقد تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينات حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة تتمثل في فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته إلى الخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي اهتمام كبيرا من قبل المنظمات الدولية والخبراء والباحثين، وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي:

أ- تعريف منظمة الأغذية والزراعة:

لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي:"يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ، يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"[1].

ب- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، حيث عرفت الأمن الغذائي على أنه: "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا

---

[1]- **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2010، ص 08.

على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع مداخيلهم وإمكانياتهم المالية"[1].

ج- تعريف البنك الدولي:

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه:"إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وأوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية"[2].

د- تعريف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة[3].

ويعرف أيضا بأنه:"قدرة قطر أو أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[4].

كما انه:"قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم"[5].

---

[1]- **الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009، ص16.

[2]- غرت ملوك قناوي، **الأمن الغذائي العربي**، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 25- 26سبتمبر 2002، ص 03.

[3]- **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، وزارة الفلاحة، الجزائر، 2000، ص-ص 71-72.

[4]- **معلومات متنوعة حول الأمن الغذائي**، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، أفريل 2005، ص9.

[5]- محمد رفيق أمين حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص16.

وبناءا على التعاريف السابقة فان مفهوم الأمن الغذائي لايعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به توفير الموارد اللازمة للاحتياجات من مجموعة منتجات أخرى يتمتع فيها القطر أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى وبالتالي فانه يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين، لذا فهو يقوم على ثلاثة مرتكزات هي[1]:

- وفرة السلع الغذائية.

- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.

- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

2- بعض المفاهيم المتعلقة بالغذاء:

هناك بعض المفاهيم ذات الصلة المباشرة بمفهوم الأمن الغذائي نذكر منها ما يلي:

أ- مفهوم الاكتفاء الذاتي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بقدرة المجتمع بالاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها[2]:

- نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي.

- الطابع الإيديولوجي لهذا المفهوم.

- مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

- إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.

---

[1]- **معلومات متنوعة حول الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]- نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، **السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**، مجلة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، ولاية سعيدة، المجلد 09.

ب– مفهوم الأمان الغذائي:

تعرف منظمة الصحة العالمية الأمان الغذائي أنه:"يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون آمنا وموثوقا به صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي"[1]، فأمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير، ويذكرنا علم التسويق في مجال السلع الغذائية أن الاهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت بعد ذلك مرحلة الاهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وحاليا في المرحلة الأخيرة بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء وزاد هذا الاهتمام أكثر بعد ظهور مرض جنون البقر والحمى القلاعية وما أحدثاه من تخوف عالمي[2].

ج– التبعية الغذائية:

التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة فد تكون على المستوى السياسي أو الاقتصادي، أما التبعية الغذائية تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات السكان من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج، لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى النقص في التغذية وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة[3].

د– مفهوم الفجوة الغذائية:

إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وعادة يتم سدادها عن طريق الاستيراد وبذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة وليس بالجانب الكمي[4].

---

[1]– محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص11.

[2]– لطفي فهمي علي حمزاوي، علي عبد العزيز علي، **إدارة الجودة والأمان الغذائي**، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، محافظة القاهرة، مصر، ص115.

[3]– فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي – حالة الجزائر–**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت،2011، ص54.

[1]– خيرية عبد الفتاح عبد العزيز محمود، **علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتي**، دكتوراه في الاقتصاد،كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الزقازيق، محافظة الشرقية، مصر، 1995، ص 12.

وتقاس الفجوة الغذائية في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية ومن ثم فهي تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية عن تلبية احتياجات السكان منها[1].

ج- مفهوم المعونة الغذائية:

تعتبر المعونة الغذائية من أقدم أشكال المعونة الخارجية وأحد الموضوعات المثيرة للجدل بكثرة ويرجع للمعونة الغذائية الفضل في إنقاذ أرواح الملايين وتحسين أوضاعهم المعيشية ويشير مفهوم المعونة الغذائية إلى: "تقديم السلع الغذائية من بلد أخر دون مقابل أو بشروط ميسرة " وهذا لمساعدة البلد المتلقي على تلبية احتياجاته الغذائية.

توظف هذه المعونة لأغراض إغاثة ضحايا الصدمات الاقتصادية والكوارث البيئية أوفي إطار مشاريع دعم أنشطة إنمائية حيث ترجع أصولها على شكل سلع غذائية إلى مطلع عقد الخمسينيات من القرن الماضي، وأخذت فيما بعد أشكالا مختلفة.

وتختلف المعونة الغذائية باختلاف أنماط تحويلها إلى البلدان الأقل نموا أو المنخفضة الدخل، وقد تكون سلعا غذائية مثل الحبوب فضلا على أن المعونة تأخذ شكل تسهيلات إنمائية للصادرات الغذائية[2].

المطلب الثاني: أهمية الأمن الغذائي

تكمن أهمية الأمن الغذائي في تجنب الآثار السلبية الناتجة عن انعدام الغذاء، فعندما لا يتمكن المجتمع من إشباع احتياجات أفراده، تظهر بعض الظواهر الاجتماعية وأنماط السلوك غير المتعارف عليها، والتي تتعارض مع قواعد الضبط الاجتماعي في المجتمع، ويكون هذا التعارض قويا ومهددا للأمن الاجتماعي كلما كانت الحاجة التي لم يتم إشباعها اقرب لقمة هرم الاحتياجات البشرية، ومن ثم فإن الإنسان عندما يفقد الأمن الغذائي، وهو من أهم احتياجاته الفسيولوجية، ويأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لسلم احتياجاته وقبل حاجته للأمن الاجتماعي والذي يأتي في المرتبة الثانية، لا يأبه كثيرا بقواعد الضبط الاجتماعي بينما عندما لا يتاح لأفراد المجتمع إشباع حاجة تحقيق الذات والتي تأتي في أخر سلم احتياجاته، فعادة ما يكون تعبيرهم عن عدم رضائهم عن ذلك بصورة سلمية وبقليل من تجاوز قواعد الضبط الاجتماعي، ولذلك يعد عدم توفر الأمن الغذائي من أهم أسباب انتشار الجريمة وانعدام الأمن والطمأنينة، حيث يرى أفراد المجتمع أنهم في حل من عقدهم الاجتماعي ومن المجتمع الذي لم يمكنهم من الحصول على أهم احتياجاتهم، ومن

---

[1]-كمال حرشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، تخصص اقتصاد التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008، ص241.

[2]- **تقرير حالة الأغذية والزراعة حول تحقيق المعونة الغذائية للأمن الغذائية**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2006، ص10.

ثم يعبر عدم توفر الأمن الغذائي لأعداد كبيرة من السكان في مناطق كثيرة من العالم من أهم مهددات الاستقرار والأمن على كل المستويات المحلية، القومية، الإقليمية والدولية[1].

الشكل رقم (1-1): سلم الاحتياجات البشرية لماسلو

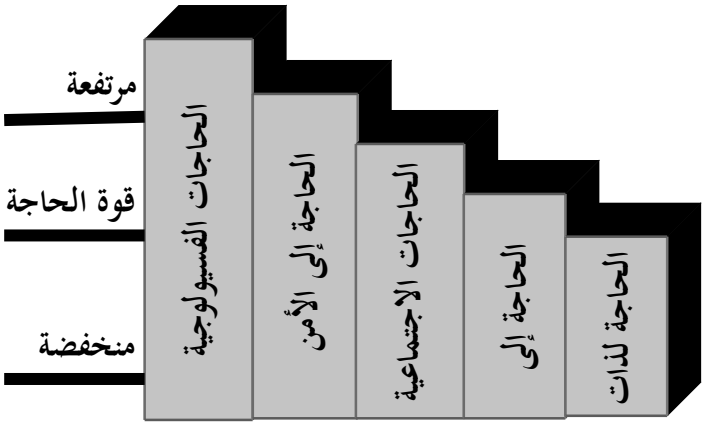

المصدر : خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007، ص20

المطلب الثالث: أنواع الأمن الغذائي وأبعاده

تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية وتعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة.

1- أنواع الأمن الغذائي: وهي كالتالي[2]:

- الأمن الغذائي المطلق:

الأمن الغذائي المطلق يعني: "إنتاج الغذاء داخل دولة ما أو مجموعة من الدول المتعاضدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي لها، أي أن الدولة تسد حاجياتها من الإنتاج المحلي فقط دون اللجوء إلى الاستيراد، لا وبل تنتج ما يفيض عن حاجياتها، بحيث يتم تصدير الفائض إلى الخارج وهذه الدولة أو مجموعة الدول المتعاضدة تكون صادراتها تفوق وارداتها، وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف بالأمن الغذائي الذاتي".

[1]- خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007، ص-ص 19- 20.

[2]- عبد الرحمن يسري احمد، **دراسة في علم الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004، ص242.

إن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجد له انتقادات كثيرة، إضافة إلى انه غير واقعي، كما انه يفوت على البلد المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية[1].

– الأمن الغذائي النسبي:

يقصد بالأمن الغذائي النسبي وصول دولة معينة إلى مرحلة سد احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية، عن طريق الإنتاج المحلي رغم أنها تستورد بعضا من المواد الغذائية الأخرى التي لا تخضع أسواقها العالمية بدرجة كبيرة من الاحتكار، ويقصد به كذلك توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال منتجات أخرى، يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي أو المحدد للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين[2].

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم، واعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، وهي قضية مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها دلالته التأثيرية ونذكر من بين هذه الأبعاد:

– البعد الديمغرافي:

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب أساسية، أولها أن التامين الغذائي أوجده هو من أجل ذاته وبقائه، وثانيها أن الإنسان هو المنشط لعمليات الإنتاج والتسيير الدالة على الأمن الغذائي والقطب الثالث

---

[1] – نشأت مجيد حسن الونداوي، **التحديات التي تواجد تحقيق الأمن الغذائي العراقي في ظل تأثير العوامل الداخلية والخارجية والبيئية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 02، العدد 20، 2010، ص 145.

[2] –**مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، المركز الوطني للمعلومات، تونس، 2009، ص04.

وهو الأهم لأن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين ولقد بدا واضحا التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم خاصة العربي[1].

– البعد الاقتصادي:

يوضح هذا البعد العلاقة التي تربط مابين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية، التي تستلزم دراسة جانبي العرض والطلب على الغذاء، لمعرفة حجم الفجوة الغذائية والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية، ومدى استقرار هذه السوق، ويتضمن البعد الاقتصادي جانبا تنمويا يتمثل في أثر مستوى الأمن الغذائي السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء والصحة وعملية التنمية الاقتصادية، فتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء يمكن الأفراد من القيام بدورهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى العكس من ذلك تدهور مستوى التغذية يعكس تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري، ويهدد قدراته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في العنصر البشري، باعتباره أهم عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول النامية، لما يتضمن البعد الاقتصادي جانبا زراعيا يتمثل في السياسة الزراعية التي تتبعها الدولة وتحدد بالمساحة المزروعة والمحصودة واستخدام الآلات الزراعية وتربية الحيوانات والدواجن وأثر ذلك على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي[2].

– البعد الاجتماعي والسياسي:

يتمثل هذا البعد في إبراز أهمية الغذاء كأحد حقوق الإنسان فهو يركز على ضرورة توافر حد الكفاف من الغذاء لكل فرد من أفراد المجتمع، لتستمر به حياته بصورة صحية ونشطة، ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل الدولة، وتبرز أهمية توفير الغذاء في استقرار النظام السياسي داخل الدولة، حيث أن حدوث عجز غذائي خاصة في السلع الضرورية قد يؤدي إلى تهديد استقرر الأمن الداخلي للدولة، والمثال على ذلك أحداث الشغب التي حدثت في الجزائر نهاية سنة 2010، على إثر ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية(الزيت والسكر)، والتي انتهت بالرجوع عن هذه الزيادة الفجائية، بهدف امتصاص غضب الشعب نتيجة لارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية وتطبيق ذلك بشكل تدريجي، إضافة إلى ذلك

---

[1] – بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعورة، **معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 5، 2009، ص 12.

[2] – مبارك بوعشة، إيمان قيطوني، **تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية الغذائية ونجاح الزراعة العضوية في الوطن العربي**، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، 7 و8ديسمبر2011، جامعة 20أوت1955، سكيكدة، الجزائر، ص248.

يستخدم الغذاء كسلاح للضغط السياسي من قبل الدول المتقدمة، التي تمتلك الفوائض الغذائية على الدول النامية،وهذا مايؤكد انه يستعمل كسلاح اقتصادي لتحقيق الأهداف السياسية سواء داخل البلاد أو خارجها[1].

– البعد الحركي:

يتمثل هذا البعد في أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في المستقبل، وذلك للتطورات المتلاحقة للحاجات الإنسانية في مجال الغذاء الفطرية منها والمكتسبة، وإلى جانب التطورات المتعلقة بحجم الموارد الاقتصادية التي تحقق إشباعا للحاجات الغذائية والطرق الفنية للإنتاج، وأساليب التوزيع فضلا عن طبيعة الأوضاع الداخلية للبلاد مع وجود ظاهرة الندرة[2].

– البعد الثقافي:

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد الأخرى لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجب التنفيذ، لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد، ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها[3].

المبحث الثاني: الأمن الغذائي(مستوياته، مكوناته، سياساته)

إن موضوع الأمن الغذائي مرتبط بعدة جوانب وعناصر حيث لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تحقيقها والاهتمام بها.

المطلب الأول: مستويات ومقومات الأمن الغذائي

[1]– مبارك بوعشة، إيمان قيطوني، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]– مليكه زغيب، مرجع سبق ذكره، ص427.

[3]– بلقا سم سلاطنية، مليكة عرعور، مرجع سبق ذكره، ص15.

من خلال هذا المطلب يمكن استعراض أهم المقومات التي تتضمنها مشكلة الأمن الغذائي، وكذلك تتفاوت مستوياته بين الحد الأدنى الذي يمثل مستوى الكفاف، والحد الأقصى الذي يعبر عن مستوى الكماليات، بحيث يعني قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها ليساهموا في العملية الإنتاجية على أكمل وجه.

أولا: مستويات الأمن الغذائي: من بين المستويات نذكر:

1- مستوى الكفاف:

وفق للمقررات الصادرة عن المنظمة العالمية للزراعة والغذاء، فإن مستوى الكفاف من الغذاء يتوافق مع مفهوم حد الفقر، والدولة ملزمة بتحقيق هذا الحد الأدنى من الحاجات الغذائية للأفراد لاستمرار حياتهم وتلبية حاجاتهم الضرورية للحياة، فضلا عن الغذاء.ومن الملاحظ أن مستوى الكفاف يتضمن البعد الاستهلاكي لمسألة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد حيا[1].

2- المستويات الوسطى:

ويتمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل إلى المستوى المحتمل، ويعبر هذا المستوى عن القدرة من التخلص من سوء التغذية والذي يتم التخلص منه عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع[2].

3- المستوى المرتقب:

يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفرادها إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه وبكفاءة عالية، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة، أي طاقات الإنتاج من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى، وعليه يعتمد هذا المستوى المتوقع من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي وهما:

---

[1]–علي خالفي، **الزراعة والغذاء في الدول العربية**، تخصص اقتصاد التنمية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص183.

[2]– قصوري ريم، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، تخصص اقتصاد التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة ، الجزائر، ص71.

– عرض الغذاء: سواء يتعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.

– طلب الغذاء: فتوفير عرض الغذاء لايكفي وحده لتحقيق الطلب عليه، لأنه كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح، زاد المستوى المحتمل من الغذاء، والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، يتطور البلد ويلتحق بالدول المتقدمة[1].

ثانيا: المقومات الأساسية للأمن الغذائي

تتمثل أهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي في مايلي[2]:

1– الأمن المائي: ويتمثل في وفرة المياه المتجددة وبشكل أساسي العمل على توفير المياه الصالحة للشرب من مصادر مستقرة، ومن ثم توفير مياه الري والسقاية عبر إقامة السدود وتقنيات نقل المياه والتخزين.

2– الأراضي الصالحة للزراعة: وتهتم باستثمار الأراضي الزراعية المتوفرة الصالحة للزراعة، وفي حال ندرتها يجب ضرورة العمل على سياسة استصلاح الأراضي، ومع التشدد والحزم في مكافحة التصحر وحماية الغابات والمحميات الطبيعية والعمل على إنشاء حملات التشجير وزيادة المساحات الخضراء.

3– الثروة الحيوانية: إن الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق الجزء الأهم من الموارد الغذائية كاللحوم والألبان، وبالتالي نتطرق لمسائل تربية الحيوانات والحفاظ على الأرض الصالحة للمراعي، وعلى صعيد الثروة البحرية من الأسماك ومنتجات البحر، نظرا إلى وفرة الثروة السمكية والبحرية ومنهجيات تربية الحيوانات، وتحقيق التناسب بين مكونات الثروة الحيوانية بما يتلائم مع التغذية المتوازنة للسكان.

4– قوة العمل: وهنا توجد أيضا أزمة حقيقية حيث أن عمليات الإنتاج تعاني من مشكلة كبيرة بسبب عدم الرغبة في العمل الزراعي، ولأن البعض لايفضل العمل الزراعي ويفضل الاتجاه إلى العمل المكتبي بين جدران المكاتب، مما يتسبب في هجر الأراضي الزراعية.

---

[1]– لرقام جميلة، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، فرع التخطيط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005–2006، ص37 .

[2]– ناصر بوجلال، **تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي**، تخصص تمويل التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014، ص–ص 71– 72.

5- الإدارة الرشيدة: إن إدارة الموارد الغذائية ومنهجية الاستثمار والتخزين، هي عامل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية وهنا نشير إلى عدة جوانب في إدارة الغذاء تتمثل أهمها في منع الهدر، وتنتج علاقات التبادل والتعاون التجاري والخبراتي المحلي والعالمي، ناهيك عن استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والصناعة الغذائية مما يؤدي إلى تطوير الصناعات الغذائية، وتطوير المنتج الغذائي عبر استخدام السماد الكيماوي، أو طرائق الزراعة العصرية، أو توفير المناخ الصناعي كما هو الحال في المزارع البلاستيكية وتطبيق تقنيات الري الموفرة للمياه، وسياسة تحسين الاستثمار بالعمل على تحسين الغلاف الأخضر للأرض، خاصة من خلال عمليات التشجير، بالإضافة إلى المقومات التالية:

- الخصائص الجغرافية والمناخية والبيئية.

- المراعي الطبيعية والغابات.

-الموارد البشرية.

- التكنولوجية الحديثة والبحوث الزراعية.

المطلب الثاني: مكونات الأمن الغذائي ومؤشرات قياسه

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لايوجد اتفاق بينهم حولها وقبل هذه المؤشرات سنتطرق أولا إلى مكونات الأمن الغذائي.

أولا: مكونات الأمن الغذائي

هناك مجموعة من العوامل تعطي الأمن الغذائي أبعادا إستراتيجية وتحدد مدى اقتراب أو ابتعاد أي قطر من تحقيق أمنه الغذائي نستعرضها فيما يلي[1]:

[1]- محمد أمين رفيق حمدان، مرجع سبق ذكره، ص-ص 20-23.

الموارد الزراعية: يعتبر مدى توفر الموارد الزراعية في بلد ما من العناصر الهامة المحددة للأمن الغذائي، وليس بالضرورة هو المحدد الرئيسي لتوفره أو انعدامه، حيث أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بمقومات أو موارد أخرى تتمثل أساسا في الموارد المالية والموارد الاقتصادية.

وعلى أساس التوازن بين تواجد هذه الموارد الثلاث وتوفرها يتم تصنيف الأخطار المختلفة التي تتعرض لها الدولة في سبيل تحقيق أمنها الغذائي، فالافتقار لعنصر منها يؤثر عليها سلبا وقد يكون التأثير لفترة وجيزة، ولكن اختفائها جميعا هو ما يشكل مشكلة حقيقية على المدى البعيد.

2- التجارة الخارجية: تعتبر حركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد عنصر توازن مهم للسوق المحلية فإذا كان الإنتاج لايلبي الطلب المحلي للموارد الغذائية فإن عملية الاستيراد ستغطي هذا العجز وإذا ما أريد أن تخدم التجارة الخارجية قضية الأمن الغذائي فيجب ضبط حركتها بضوابط السوق المحلية من جهة ومحصلة الإنتاج المحلي من جهة ثانية ومعطيات السوق الخارجية من جهة ثالثة فلا يكون في مصلحة المنتجين المحليين مثلا استيراد السلع الغذائية في موسم الإنتاج المحلي لسلعة معينة، وإغراق نفس السلعة المستوردة في السوق المحلي بما ينجم من انخفاض أسعارها وإلحاق الخسائر للمنتجين المحليين.

كما لا يمكن تصور أن دولة ما تصدر السلع الغذائية في حين أن السوق المحلي الغذائي يعاني من نقصها أو ربما أسعارها مما يضر مصلحة المستهلكين حتى لو كان ذلك لصالح المنتجين من ناحية أخرى.

3- العوامل المحددة للاستهلاك: وهي مجمل المتغيرات الأساسية المرتبطة بالاستهلاك الغذائي والمتمثلة في الدخل، السعر، الذوق والسكان، فالدخل هو العامل المحدد للسلوك والقدرة الشرائية للمستهلك فمن غير المعقول حصول المستهلك على الغذاء المطلوب بغير دخله اللهم إذا كان ذلك عن طريق الهبات.

بالإضافة إلى ذلك يعتبر السعر القوة الفعلية التي تربط الدخل بالواقع، أما الذوق فهو أمر صعب لأنه يخضع للمواقف الشخصية والفهم الذاتي للأشخاص، فما هو مقبول عند شخص ليس بالضرورة أن يكون مقبولا عند غيره.

وإذا ما درسنا الاستهلاك على المستوى الوطني فإن عدد السكان عامل هام في تحديد حجم الاستهلاك الوطني فمثلا نجد فروقا كبيرة في استهلاك القمح بين الصين وقطر[1].

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي

من بين مؤشرات الأمن الغذائي نذكر مايلي:

1- الناتج المحلي الإجمالي: لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع، واستخدام هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى.

عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين فإن هناك معنيين لذلك، الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى الأساس المحلي فإن دراسة الناتج تعبر عن مجموع الناتج والدخل والإنفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كان من مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة[2].

هناك العديد من الطرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الإنفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة أو الخدمة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة وذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في دولة ما خلال سنة[3].

تعتمد الدول على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغيرات السنوية للأمن الغذائي تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض مثلا الناتج ينجم عنه انخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

2- الناتج المحلي الزراعي: يعتبر من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الزراعي، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا[4].

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية-تحليل جزئي وكلي-**، مكتبة زهرة الشرق، القاهرة، 1997، ص 41.

[2]- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994،ص 278.

[3]- علي جذوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص278.

[4]- المركز الوطني للسياسات الزراعية، **واقع الغذاء والزراعة في سورية**، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007، ص 23.

3- متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:

يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء=الاستهلاك الكلي من الغذاء/عدد السكان

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لاتعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لايصل إلى مستحقيه، فزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين[1].

4- مرونة الطلب السعرية: تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها:"درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة"، وتقاس بالعلاقة التالية:

مرونة الطلب السعرية=التغير النسبي في الكمية المطلوبة/التغير النسبي في سعر السلعة

- فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فمعنى ذلك أن الطلب مرن، ومعنى ذلك أن الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.

- أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.

- أما إذا كانت النسبة مساوية للواحد، فمعناه أن الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ويسمى الطلب متكافئ المرونة[2].

5- مرونة الطلب الدخلية:

يقصد بمرونة الطلب الدخلية:"التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل"، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فإن الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة مرنا لأنهم يتأثرون بارتفاع أسعار السلع مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأخرى

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003، ص51.

[2]- سامي السيد، **الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي**، دار التعاون للطباعة، القاهرة، 2005، ص36.

الأقل سعرا حتى وإن كانت سلع رديئة وهذا ما يدفع الدولة على تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج، والشكل التالي يبين طلب الأغنياء والفقراء على الغذاء في حالة تقديم الدعم أو تحرير الأسعار[1].

الشكل رقم (1-2): طلب الأغنياء وطلب الفقراء على الغذاء

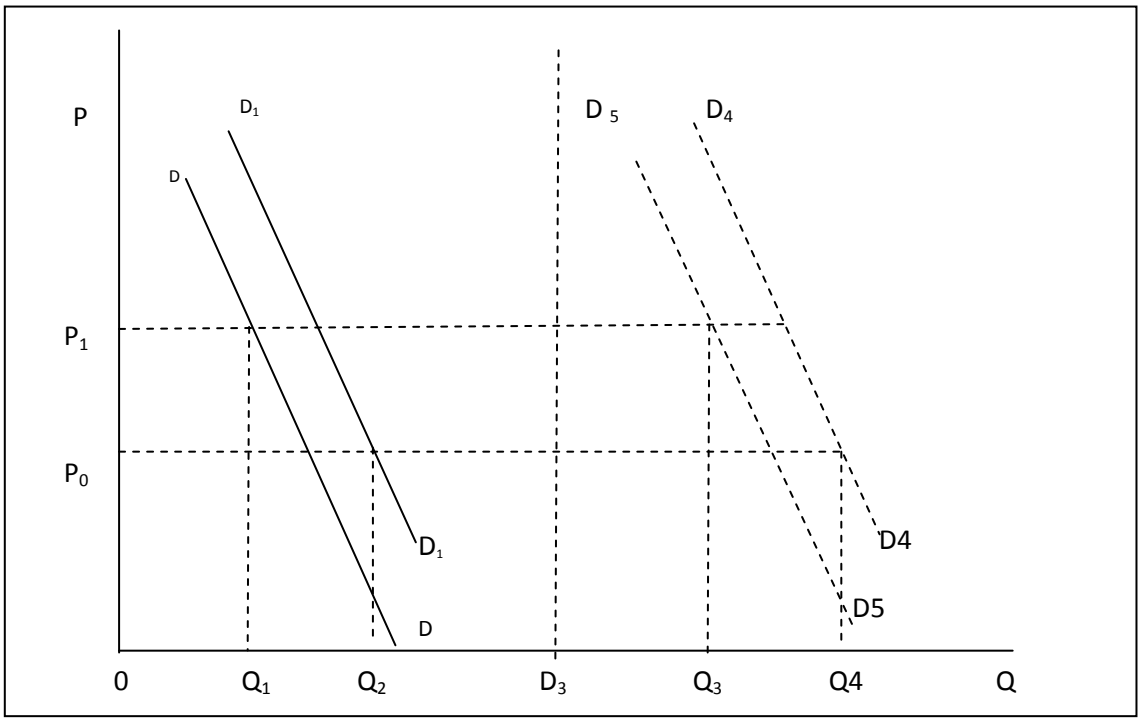

المصدر: من خلال الشكل يلاحظ أن الطلب الأغنياء يتأثر بتغير الأسعار حيث تقترب من الصفر في الفترة الأولى، الطلب الفقراء في حالة دعم مستلزمات إنتاج الغذاء DD يتحدد عند السعر p_0 بينما في حالة تحرير الأسعار ينتقل إلى p_1 وبذلك ينخفض طلب الفقراء إلى D_2D_2 مع انخفاض الكمية المطلوبة إلى Q_1 وهذا الانتقال سوف يؤدي إلى زيادة مستويات الفقر والجوع وانخفاض الطلب الكلي من Q_4 إلى Q_5، وبذلك يتزايد العجز الغذائي في المجتمع وتتزايد معه حالة انعدام الأمن الغذائي".

المطلب الثالث: سياسات الأمن الغذائي

هناك العديد من السياسات التي تنتهجها الدول لغرض تأمين الغذاء للمستهلكين وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات الاقتصادية الزراعية نذكر منها:

1- السياسة الزراعية:

[1]- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي-مقاربات إلى صناعة الجوع-**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص-ص 73-74.

إن تحقيق الأمن الغذائي يستوجب تحقيق الإنتاج الكافي لتلبية حاجات السكان عند الأسعار التي لاتؤثر في القدرة الشرائية، وبالتالي أي خلل في الأسواق الزراعية يستوجب تدخل الدولة عن طريق اتخاذ سياسة زراعية تعيد التوازن إلى السوق،لأن غياب الدولة يعني التبعية للأسواق الخارجية لتلبية الحاجات الغذائية،فالهدف من السياسة الزراعية هو ضمان إنتاج كافي بأسعار في متناول المستهلك بالإضافة إلى تخصيص الموارد بشكل فعال لتحقيق أكبر معدلات رفاه[1].

وبالتالي يمكن حصر أهداف السياسة الزراعية فيما يلي[2]:

– التوزيع العادل والمناسب لمصادر الثروة والدخل.

– تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية ورفعها وتوسيعها وذلك للحصول على أعلى ناتج إجمالي بأقل جهد جماعي ممكن.

كما تستخدم السياسة الزراعية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها والتي من ضمنها:

– تحسين وصيانة التربة.

– حماية البيئة من التلوث بسبب استخدام التكنولوجيا المتطورة والمرتبطة بالغالب بآثار بيئية مثل:استخدام المبيدات والأغطية البلاستيكية والأسمدة الكيماوية.

– تطبيق الأنماط المحصولية والتي تخدم القضية الزراعية بطرفيها الإنتاج والاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع.

2– سياسة التسويق الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي ذو أهمية قصوى في البنيان الاقتصادي كقطاع رائد في مجال التنمية الاقتصادية، وهو مستودع للأمن الغذائي ومصدر رزق لنسبة كبيرة من السكان، ولكن يعاني من مشاكل تحد من قدرته على النمو وأداء دوره المطلوب في تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق مستوى معيشي أفضل للمتعاملين فيه من مزارعين وفنيين وعمال ومهندسين وزراعيين، ولأهمية التسويق الزراعي كعنصر مكمل في الإنتاج الزراعي والجيد لدعم جميع الجهات ذات العلاقة بالإنتاج الزراعي من مزارعين ومستهلكين ومسوقين، فإنه يعتبر العامل الأساسي لاستمرارية التعامل في إنتاج أي محصول من عدمه، وعليه فإن الاهتمام بهذا الجانب يصبح من الأمور المهمة والتي تأخذ جانب كبير من إعداد البرامج والخطط

---

[1]– عز الدين بن تركي، **تطور المسألة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية**، تخصص اقتصاد التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007، ص89.

[2]– محمد أمين رفيق حمدان، مرجع سبق ذكره، ص18.

من أجل إنجاح العملية التسويقية الزراعية وحصول المنتجين والمسوقين إلى حد سواء على عوائد مناسبة والتي تجعلهم يستثمرون في هذا النشاط[1].

3- سياسة دعم الأسعار:

يعتبر ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية نتيجة ارتفاع تكاليفها وتوجه الأفراد إلى الطلب على السلع الأجنبية نتيجة جودتها وانخفاض أسعارها، من أهم الدواعي لتدخل السلطات العمومية في الأسواق الزراعية، ويكون شكل هذا التدخل عن طريق تقديم الدعم اللازم للمزارعين لضمان استمرارية الإنتاج وخاصة السلع الضرورية، وبالتالي ضمان أمنها الغذائي، ومن الدول التي اتبعت هذه الإستراتيجية اليابان فبالرغم من ارتفاع تكلفة إنتاج الأرز محليا عن تكلفة استيرادها إلا أن الحكومة تقوم بدعم منتجي الأرز، وهناك شكل آخر من أشكال الدعم وذلك من خلال قيام السلطة المختصة بخلق طلب جديد لرفع أسعار المنتجات عن مستواها الإداري لتشجيع المزارعين على الاستمرار في الإنتاج حيث تقوم بتخزين ذلك المنتوج واستعماله في حالة زيادة الأسعار عن المستوى المطلوب، وهذا النظام تم اعتماده داخل مجموعة الإتحاد الأوروبي[2].

4- سياسة تطوير الاستثمار:

يعاني القطاع الزراعي في معظم الدول النامية من نقص الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، ولتطوير الاستثمار الزراعي لخدمة الأمن الغذائي وجب على تلك الدول تهيئة مناخ الاستثمار المناسب للمستثمر.

ويرى البعض أن مناخ الاستثمار يتضمن:"كل السياسات والمؤشرات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية"، وتنمية مقومات الاستثمار خاصة الاستثمار الزراعي وتتمثل مقومات الاستثمار الزراعي في القوانين والتشريعات والحوافز المادية المباشرة وغير المباشرة والعينية والنقدية، وكذلك البنية التحتية الأساسية وخصوصا في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى وجود المؤسسات ذات الصلة المباشرة بالإنتاج الزراعي تعمل على تطوير الاستثمار الزراعي من خلال وضع الخطط والبرامج المستقبلية، التي لها أهمية قصوى في خلق بيئة استثمارية ملائمة،وتقديم الدعم بالحجم المناسب والوقت اللازم[3]. ويمكن التعبير عن مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار من خلال الشكل التالي:

---

[1]- صالح العصفور، **السياسات الزراعية**، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد21، أكتوبر2003، ص-ص 8-9.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص390.

[3]- نفس المرجع، ص390.

الشكل رقم(1-3): مناخ الاستثمار وسياسات الاستثمار

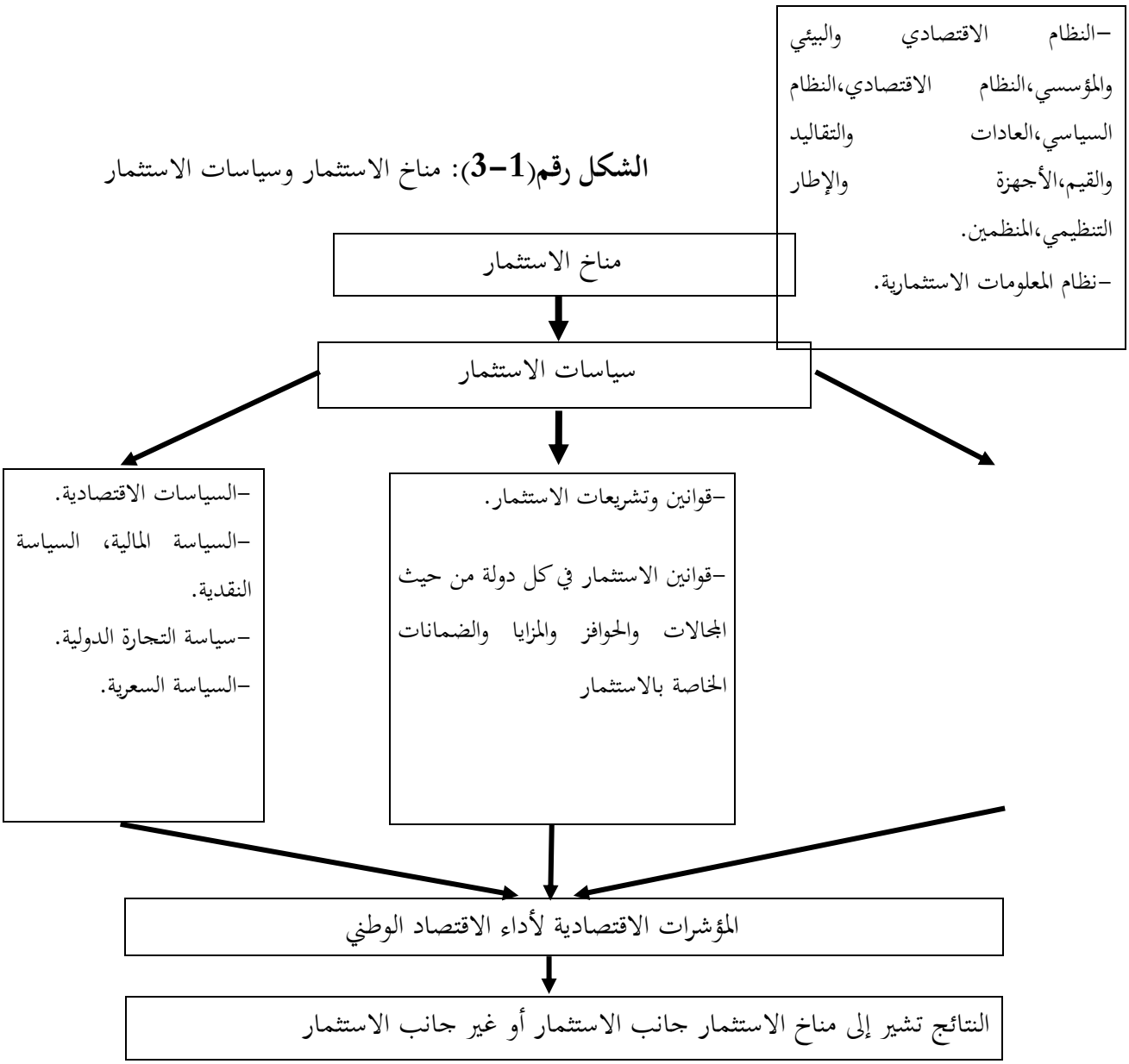

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة،1997، ص391.

الهدف من جذب الاستثمارات هو زيادة إنتاج الغذاء بما يكفي لأفراد المجتمع ولتحقيق ذلك وجب على الدولة تشجيع برامج التنمية في المناطق الريفية للحد من الهجرة إلى المدينة مما يقلص مساحة الأراضي الزراعية الناجمة عن التوسع العمراني، ولتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي يجب على الدول تحريك الطلب عن طريق تشجيع الصناعات الغذائية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي مما يشجع المنتج على زيادة استثماراته إما عن طريق التوسع الرأسي أو الأفقي.

5- سياسة التسويق:

الهدف الأساسي من التسويق هو إيصال السلعة من المنتج إلى المستهلك بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة، وعليه يمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه:"ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"، وكما هو معروف على أسواق السلع الزراعية في الدول النامية كثرة الوسطاء بها حيث تتشكل من مزارعين إلى تجار جملة ومن ثم إلى تجار التجزئة وصولا إلى المستهلك، ويسعى المزارعون والوسطاء إلى بيع السلع الزراعية بأسعار تكفل لهم تحقيق الربح ما يعني وصول السلعة إلى المستهلك النهائي بأسعار عالية ماينعكس سلبا على المنتج والمستهلك ويضر بقضية الأمن الغذائي، وهو مايتعارض مع المفهوم الحقيقي للتسويق الزراعي وبالتالي فإذا أريد للتسويق الزراعي أن يصبح أداة من أدوات تحقيق الأمن الغذائي لابد على الجهات المسؤولة إعادة هيكلة النظام التسويقي بما يعود بالمنفعة على المنتج والمستهلك[1].

6- سياسة تطوير التمويل والائتمان الزراعي:

يتسم القطاع الزراعي بموسمية الإنتاج والدخل مايعني مدة دوران رأس المال طويلة، وبذلك كان لزاما على الدول اللجوء إلى تطوير التمويل لضمان استمرارية الإنتاج فمثلا: الدول العربية قامت بتحرير أسعار فائدتها بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التمويل الزراعي[2].

يعترض التمويل الزراعي مشاكل كثيرة تمثلت في أن المجازفة في الائتمان الزراعي كبيرة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية ما يجعل صغار المزارعين يمتنعون عن طلب تلك القروض وبذلك تبقى القروض حكرا على

---

[1]- محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص17.

[2]- صالح العصفور، مرجع سبق ذكره، ص10.

القادرين على تقديم الضمان، ولمواجهة هذا المشكل قامت الحكومة بالتدخل من خلال إقامة مؤسسات تعاونية أو بنوك حكومية لتكون مصدر الائتمان الزراعي[1].

7- سياسة التخزين:

تختلف هذه السياسة باختلاف حجم الإنتاج المحلي لكل دولة وباختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية وباختلاف أهداف التخزين، والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند إلى عنصرين هما[2]:

- تنمية الإنتاج عن طريق التنويع الأمثل لعناصر الإنتاج.

- تكوين مخزون إستراتيجي واستخدامه وقت الأزمات(الحروب، الحصار، المقاطعة)، وهناك نوعان من المخزون الغذائي هما:

- المخزون العامل: يعتمد هذا المخزون على الواردات لتأمين حاجيات السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويتفاوت حجمه من بلد إلى آخر حسب احتياجاتها.

- المخزون الإستراتيجي: وهو مخزون يستخدم للحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية، حالات المقاطعة والحصار.

سياسة التخزين تختلف من دولة إلى أخرى حسب الناتج المحلي الزراعي، ونظرا لأن الدول النامية تعتمد في جزء من غذائها على الخارج فيحتم عليها ذلك إقامة سياسة دائمة تحقق مخزونا غذائيا إستراتيجيا يساعدها على تحقي أمنها الغذائي[3].

8- سياسة التجارة الخارجية[4]:

---

[1]-محمد السعيد الفتيح، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1979، ص-ص 272-273.

[2]- صالح العصفور، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3]- طارق بن موسى الزجدالي، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ديسمبر2009، ص69.

[2]- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **التجارة الخارجية**، دار الطبع والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، أسيوط، مصر، 2008، ص127.

تعرف السياسة التجارية على أنها:"مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق معاملاتها الاقتصادية الخارجية، وذلك بهدف التأثير عليها حجما أو نوعا أو كلامهما معا".

ومن أهم أهداف سياسة التجارة الخارجية مايلي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية مثل حماية غرب أوروبا للإنتاج الزراعي.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير.
- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي.

وللوصول إلى الأهداف المرجو تحقيقها هناك مجموعة من الأدوات التي تستعين بها الدولة ونذكر البعض منها:

- الرسوم الجمركية.
- نظام الحصص.
- سياسة الحظر والمنع.
- إعانات التصدير.

لأننا نجري دراستنا على موضوع الأمن الغذائي فإننا نقول بأنه من الصعب أو من المستحيل أن تصل أي دولة إلى حد الاكتفاء الذاتي المطلق، وذلك يعود إلى عدم وجود ميزة نسبية وتنافسية في كل السلع، ولذلك فإن للتجارة الخارجية دور هام في إحداث التوازن من خلال إتباع سياسة حمائية في بعض السلع وتخفيف القيود على السلع الأخرى التي لاستطيع الدولة إنتاجها محليا وذلك بالاستعانة بأدوات السياسة التجارية.

المبحث الثالث: الطلب على الغذاء، المحددات الإستراتيجية والعوامل المؤثرة فيه

تعتبر المشكلة الغذائية أي مشكلة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من أهم المشاكل المعاصرة التي تأثر بشكل كبير على المحيط العالمي ونظامه الجديد، ولتجنب هذه الوضعية يجب التطرق للأمن الغذائي من خلال:

المطلب الأول: محددات الطلب على الغذاء

قبل التطرق إلى محددات الطلب على الغذاء وجب علينا معرفة أنواع الطلب على الغذاء والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- طلب المستهلك على المنتجات الزراعية: يعد الطلب على المنتجات الزراعية غير مرن نسبيا خاصة المنتجات الزراعية التي تستعمل على نطاق واسع كالبطاطا والقمح، لكن هناك بعض المنتجات الكمالية التي يكون الطلب عليها مرنا كاللحوم والفواكه، ولكن بتغير الدخل يتأثر الطلب على بعض المحاصيل الزراعية خاصة المنتجات ذات الطلب المرن، وبتحسين المستوى المعيشي للأفراد نتيجة زيادة الدخول فإن معظم الزيادة تذهب إلى السلع غير الزراعية لأن السلع الغذائية تعتبر أساسية لابد من اقتنائها[1].

[1]- عبد الوهاب مطر الداهي، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العالي، الطبعة الأولى، بغداد، 1969، ص153.

2–طلب المضاربة على المحاصيل الزراعية: وهو طلب الوسطاء الذين يقومون بشراء المنتجات الزراعية وبيعها من أجل الحصول على المنافع الناجمة عن ارتفاع الأسعار، والمضاربون هم المسيطرون على جزء كبير من نظام تسويق المنتجات الزراعية[1].

3– طلب المخزون: وهو طلب المخزنين إما أن يكونوا تجارا أو أصحاب مطاحن أو مزارعين أنفسهم فمعظم المحاصيل تتصف بالموسمية فمثلا حصاد محصول القمح لا نجده على مدار السنة، وبذلك فإن جزءا كبيرا من منتوج القمح المسوق يذهب إلى المخزنين سواء كانوا أفرادا أم دولة.

4– طلب المزارع: هو طلب المزارع الذي يقوم بشراء المحاصيل لتغذية مواشيه ودواجنه، ويتأثر الطلب بعدد الحيوانات وسعرها وأسعار المحاصيل الأخرى، وهناك طلبات أخرى تمثل في الطلب على مواشي التربية، ومواشي اللبن، والتبن والعلف في المناطق التي لاتنتج منها كميات كافية.

5– طلب المصانع: ويكون الطلب على المحاصيل الزراعية التي تستعمل كمادة خام في العملية التحويلية وتشمل معظم المحاصيل كالطماطم، والقمح، القطن وغيرها[2].

أما محددات الطلب على السلع الغذائية فتتمثل في النقاط التالية:

1– الدخل: كما هو معروف في النظرية الاقتصادية بأن هناك علاقة طردية بين الدخل والطلب، ونظرا لتدني دخول الدول النامية فإن أي زيادة في الدخل مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء ذات الجودة العالية والاستغناء عن السلع الرديئة.

2– السكان: كذلك فإن من بين محددات الطلب على الغذاء عدد السكان، فهم المنتجون والمستهلكون للمنتجات الزراعية، وعلى الزراعة الوفاء باحتياجاتهم من الغذاء وتزايد عدد السكان يعني زيادة الطلب على الغذاء وبالتالي يستوجب ذلك زيادة عرض السلع الغذائية وهذا متوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي.

3– أسعار الغذاء: إن معرفة أسعار المنتجات الزراعية مهمة للمنتجين والمستهلكين، فالمنتج تساعده على اتخاذ القرارات لإعداد منتجاته للأسواق وتصريف أكبر كمية وتحقيق أفضل ربح، أما المستهلك فتساعده على تحديد كمية وأنواع المحاصيل الزراعية التي يرغب في استهلاكها، ونظرا لأهمية الأسعار في تحديد الكمية المطلوبة والمعروضة من الغذاء فإن

---

[1]– محمد السعيد الفتيح، مرجع سبق ذكره، ص151.

[2]– جميلة لرقام، مرجع سبق ذكره، ص28.

أصحاب النظرية التقليدية يعتقدون بأن أسعار الغذاء يجب أن تكون منخفضة للحفاظ على الأجور الحقيقية (أرثر لويس وغيره)، ولكن هذا الاعتقاد تلاشى لأن انخفاض أسعار الغذاء لايحفز المنتج على الإنتاج والاعتقاد السائد هو ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة دخل الأفراد يشجع المنتج على الإنتاج ويسمح للفرد بالقدرة على الاستهلاك.

4- تفضيلات المستهلكين: من بين مايحدد الطلب على الغذاء كذلك العادات الاستهلاكية وما ألفه المجتمع من نمط استهلاكي غذائي، ونمط الاستهلاك والتغير في الأذواق يتباين من مجتمع إلى آخر ففي الدول ذات الدخل المرتفع يميل الأفراد إلى استهلاك السلع ذات النوعية الجيدة وذات القيمة الغذائية العالية، أما في الدول ذات الدخل المنخفض فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار الأذواق في استهلاك السلع الغذائية[1].

المطلب الثاني: العناصر الإستراتيجية المتعلقة بمشكلة الأمن الغذائي

يتطلب موضوع الأمن الغذائي الاهتمام بكل العناصر الإستراتيجية قصد تحقيق الأمن الغذائي ومن أهم العناصر الإستراتيجية لأي دولة من أجل تحقيق أمنها الغذائي مايلي[2]:

1- المواد الزراعية:

من أبرز العناصر التي تساعد في تحقيق الأمن الغذائي في ظل توفر الموارد المالية هي الموارد الزراعية، وليس بالضرورة عدم توفرها يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي بل يرجع ذلك إلى سياسة الدول في هذا المجال ويمكن تصنيف هذه الدول إلى أربع أصناف هي:

- في حالة البلد الذي يمتلك الموارد الزراعية والاقتصادية ويحقق أمنه الغذائي، وبذلك لا تملك هذه الدولة مشكلة غذائية.

- في حالة بلد لايمتلك الموارد الزراعية ويمتلك في جانب آخر الموارد الاقتصادية، ومن جانب آخر يعيش البلد مناخا إقليميا ودوليا سلميا وتعاونيا، ففي هذه الحالة البلدان تعيش في أمن غذائي، أما العكس عندما يكون المناخ غير سلمي وفي ظل عدم التعاون الدولي والإقليمي فهنا تقع الأزمة.

---

[1]- نفس المرجع، ص-ص 36-42.

[2]-محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سق ذكره، ص20.

– في حالة بلد يمتلك الموارد الزراعية ويفتقر للموارد المالية، هذه البلدان تبقى تحت رحمة من يدعمها ماليا وهو الجانب الذي تعاني منه بعض البلدان العربية التي تمتلك موارد زراعية تحسد عليها كالسودان، ومنه تبقى الإدارة السياسية حاجز أمام تحقيق الأمن الغذائي.

– في حالة بلدان لا تمتلك موارد زراعية من جانب وفي جانب آخر فقيرة من حيث الموارد المالية والاقتصادية، وهو الذي تعاني منه بعض الدول النامية وهذا ما أدى إلى انتشار المجاعة والفقر ويؤدي إلى أزمة غذائية في المدى البعيد وهذا ماهو حاصل حاليا مع دول إفريقيا.

2– الإنتاج الغذائي:

إن أهم مفاهيم الأمن الغذائي تلك التي تتعلق بدرجة الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية إذ أنه قياسنا للحجم الحقيقي للأمن الغذائي يعتمد على قدرة الموارد المحلية الزراعية على تغطية الاحتياجات الغذائية للأفراد ويمكن حسابها عن طريق المعادلة التالية:

الحجم الحقيقي للأمن الغذائي= الإنتاج المحلي/ الاستهلاك المتاح ×100

من خلال نسبة مشاركة الإنتاج الوطني في تغطية الاحتياجات الغذائية الفعلية للمستهلكين ونحصل بذلك على رقم نسبي فإذا كانت75%، فالنسبة تغطي 75%من احتياجات البلد محليا من مادة غذائية معينة وكلما كانت النسبة أعلى ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي والعكس صحيح، يمكن ذكر ملاحظتين حول الحجم الحقيقي للأمن الغذائي[1]:

– إن الأمن الغذائي يركز على رفاهية المستهلك من الغذاء فإذا كان بلد ما يحقق الاكتفاء الذاتي في مادة غذائية معينة ويضع معوقات لاستيرادها، ومن ثم حصول المستهلك على كمية قليلة من هذه المادة الغذائية وبذلك لا توجد رفاهية فيها وبذلك لا نصل إلى التمتع في الأمن الغذائي.

[1]–كنيه عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، تخصص تحليل اقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص25.

– ويمكن ذكر ملاحظة أخرى للإنتاج الغذائي وهو ما يتعلق بالأمن الغذائي غير الظاهر، وهو تحقيق الأمن الغذائي لمادة غذائية معينة بينما يستورد هذا البلد معظم مدخلات إنتاج هذه المادة من عمالة وأسمدة وبذور وآلات...الخ، ومن هنا فهناك تظليل في قيمة الأمن الغذائي لهذه المادة ولا يعبر عن الواقع وإذا كانت المدخلات محليا فهي تحقيق الأمن الغذائي النسبي .

وخلاصة فإن الإنتاج الغذائي يكون فعالا ومجديا عند الموارد الضرورية والأساسية أولا من أجل الوصول إلى ضرورية الاستهلاك ومنها إلى تحقيق الأمن الغذائي.

3–عناصر الدالة الاستهلاكية:

الدالة الاستهلاكية هي العلاقة بين الاستهلاك ومجموعة من المتغيرات الأساسية من دخل، سعر، ذوق، وعدد السكان، حيث يعبر عنها بالشكل التالي:

الاستهلاك=د (الدخل، السعر، الذوق، عدد السكان)

من هذه المعادلة فإن دخل الاستهلاك هو العامل المحدد للسلوك والقدرة الشرائية للمستهلك ومن غير الممكن تلبية الحاجات دون دخل إلا في حالة هبة أو إعانة.

من جانب آخر فإن الدخل يتأثر جدا بسعر في القدرة الشرائية، ومن هنا فمهما كان الفارق في دخل الفرد بين بلد وآخر إلا على حساب أسعار المواد الغذائية فمثلا: الدخل في مصر ضعيف إلا أن المواد الأساسية بأثمان رخيصة ولكن عكس ذلك تجده في دول مجلس التعاون الخليجي حيث أن سعر المواد الضرورية مرتفع، ومن جانب الذوق فلا يمكن قياسه بوحدات نقدية كالدخل والسعر إذ يصعب قياسه لأنه متعلق بمواقف شخصية وفهم ذاتي للأشخاص وهو مختلف من شخص إلا آخر،وفي حالة دراستنا الاستهلاك على المستوى القطري نجد أن عدد السكان عامل هام في تحديد حجم الاستهلاك الوطني، وهذا ما نجده من اختلاف في استهلاك الأقطار للموارد الضرورية كالقمح مثلا بين بلدين يتباينان في حجم السكان.

إذا تطرقنا إلى آلية السوق وعوامله من عرض وطلب فإن السعر يكون حرا في تحديد مستواه حيث يعتبر سعر السوق سعر حقيقي ويعبر عن الواقع الاقتصادي من جانب العرض والطلب، ومن هنا فالسعر لا يميز بين الغني والفقير

وقد يؤدي هذا الوضع إلى حرمان الفقراء من بعض السلع، هنا تلجأ الدولة للتدخل"خاصة السلع الضرورية" بتحديد سقف الأسعار كحماية المواطنين ذوي الدخل المحدود[1].

4- التجارة الخارجية:

على عكس الاكتفاء الذاتي الذي يعتمد على الإنتاج المحلي ويتجنب التجارة الخارجية والاعتماد على الذات ويكون إلا في حالة التصدير، فإن الأمن الغذائي يستخدم التجارة الخارجية لضبط ضروريات السوق المحلية من جانب، ومصلحة الإنتاج المحلي من جانب آخر، وأخيرا من جانب السوق الخارجية،كيف ذلك؟

من البديهيات أن التجارة الخارجية تعتمد على الصادرات والواردات، ومن هنا يجب مراعاة السوق المحلية لتحقيق التوازن بين المطلوب والمعروض من السلع، فيكون الاستيراد مغطي للعجز في حالة زيادة العرض عن الطلب ووجود فائض في السوق يؤدي إلى انخفاض الأسعار مما يضر بالمنتجين المحليين فتتوازن السوق بالتصدير، ومن غير اللائق نشاط حركة الصادرات في وقت تكون فيه السوق عاجزة فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار من جديد والمتضرر في هذه الحالة هو المستهلك، وفي نفس الوقت ليس من الحكمة الاستيراد في المواسم التي يكون فيها الإنتاج المحلي مرتفع فيؤدي إلى إغراق الأسواق بنفس السلع فتتدهور بذلك الأسعار وتؤثر سلبا على المنتجين، وعلى هذا يجب دراسة مواعيد الاستيراد والتصدير في سياسة التجارة الخارجية لتحقيق الأمن الغذائي وإحداث التوازن بين العرض والطلب، حيث يمكن لجميع الأطراف الاستفادة من الفوائد الناتجة عن القيام بمختلف النشاطات المتعلقة بممارسة التجارة الخارجية[2].

5- التخزين:

لا يمكن شرح مرادف الأمن الغذائي على أنه وجود احتياطي للغذاء أو التخزين من عند أهل الاختصاص، إلا أنه عنصر هام من أدوات الأمن الغذائي لأن هذا الأخير يقوم على الاحتفاظ بمخزون غذائي يمكن الإفراج عنه عند الحاجة مما يجنب الدولة من الوقوع في مشكلة غذائية.

---

[1]-كنيه عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص27.

[2]-كنيه عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص27.

أما في البلدان النامية يصعب تخزين كل شيء أمام الموارد المالية النادرة وكذلك وسائل التخزين الغير حديثة، فيجب تخزين المواد واسعة الاستهلاك وبتكاليف معقولة، ويمكن وضع مواصفات للمادة المخزنة التي تمنحها صفة إستراتيجية من خمسة نقاط[1]:

– **انتشار الاستهلاك:** أن تكون المادة المخزنة واسعة الاستهلاك وتدخل في العادات الغذائية للبلد ولكل فئات الدولة دون استثناء.

– **تكرار الاستهلاك:** أن تكون الوجبات متقاربة زمنيا من حيث الاستهلاك ومتكررة وهذا ما يجعلها مهمة للجميع.

– **القيمة الغذائية العالية:** يلزم تخزين السلع ذات المحتوى الغذائي.

– **اعتدال سعرها:** يجب تخزين هذه المادة بقيمة متدنية السعر لتعم في تناولها جميع المواطنين وهذا ما يجعل المادة ذات مرونة طلب دخليه وسعريه متدنية.

– **سهولة الحصول وتوفرها في الأسواق:** ويجب أن تكون المادة الغذائية المخزنة ذات قيمة إستراتيجية، وتعتبر القمح والزيت المتصدرة في قائمة المواد الغذائية ذات القيمة الإستراتيجية.

6– السياسة الغذائية العامة:

هي الأهداف والوسائل والإجراءات التي تتخذها الدولة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي، وهذا اعتمادا على الموارد الذاتية، وفي حالة عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي كليا تركز على تحقيقه في المواد الغذائية الضرورية، وإن لم تستطع تحقيقه حتى في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى رفع درجة الاكتفاء الذاتي فمثلا إذا بلغت درجة الاكتفاء الذاتي لبلد ما من القمح40% فإنه على المدى القريب من غير الممكن تحقيق نسبة80% أو 90%، ولكن من الممكن جدا الوصول إلى 45% أو حتى 50%بالمدى القريب وهذا مدلوله جيد خاصة في الدول النامية الفقيرة[2].

7– البيئة الجيوسياسية:

يقصد بالبيئة الجيوسياسية الجو السائد في أي دولة سواء كان في حالة سلم أو في حالة مستقرة، وكذلك في إطار التعاون الإقليمي الدولي أو غيابه مما يهدد الأمن الغذائي خاصة للدول التي تعاني عجزا في مواردها الذاتية لتحقيق

[1]– المرجع نفسه، ص28.

[2]– محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سبق ذكره، ص30.

الاكتفاء الذاتي، وتضطر إلى الاستيراد من أجل تحقيق الأمن الغذائي، إن الدول المتقدمة تعتبر تصدير الموارد الغذائية الضرورية للاستهلاك سلاح ضغط سياسي ضد الدول المستوردة، وذلك من أجل سيطرتها على الخبرات المختلفة للدول النامية وعلى رأسها الطاقة، فيجب إعادة النظر في كل استراتيجيات التعامل مع قضايا ومشاكل الأمن الغذائي ذلك بالاعتماد على الذات أو حتى على مستوى التكامل الإقليمي وهذا لا يكون إلا بإرادة سياسية قوية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في مشكلة الأمن الغذائي

هناك جملة من العوامل التي حددها الاقتصاديون والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الوضع الغذائي للدول ونذكر منها مايلي[1]:

1- العوامل المالية والمادية:

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة وهي لا تتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أومن حيث الأهمية النسبية لوزنه الديمغرافي.

لكن يبقى أفق إمكانيات التوسع الزراعي من حيث الكميات المنتجة بالرغم من الوفرة النسبية للغذاء على النطاق العالمي،حيث تجاوزت إنتاج الغذاء خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين نسبة النمو السكانية، وكان ذلك بفضل المكاسب المحققة في إنتاجية عناصر الإنتاج، وقد تحقق ذلك نتيجة التطور الهائل في أساليب الاستغلال داخل الدول المصنعة وما ترافق معها بما يعرف بالثورة الخضراء داخل البلدان النامية والتي كانت بدايتها الأولى في الهند سنة 1966، لكن على الرغم من ذلك فإن كثير من البلدان النامية ومئات الملايين من الفقراء لا يشاركون في هذه الوفرة وذلك راجع لضعف قدرتهم الشرائية.

وقد مكنت الوفرة النسبية للغذاء من تحسين الوضعية الغذائية لقرابة أربعة ملايير من مجموع ستة ملايير من البشر فيما يبقى مليار نسمة يعانون من نقص خطير في الغذاء، منهم 800 مليون نسمة يعانون المجاعة المزمنة وهذه الوضعية تطرح تساؤلا عن الأسباب التي أدت إلى تفاقمها في ظل الظروف الاقتصادية والبيئية الحالية والمستقبلية.

2- العوامل التكنولوجية:

المقصود بالتكنولوجيا، ليس الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي وإنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، ولقد عرف مكتب تقييم التكنولوجيا الحيوية على أنها:"أي

[1]- التقرير السنوي للفاو، **منظمة الأغذية الزراعية للأمم المتحدة**، روما، 2001، ص11.

تكنولوجيا أو أسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حية أو مواد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل منتج"، أما منظمة الفاو فلقد عرفتها على أنها:"تقنية تستخدم كائنا حيا لصنع منتج أو تعديله، وإدخال تحسينات على النباتات والحيوانات أو تطوير كائنات مجهريه توجه لاستخدامات نوعية محددة".

الملاحظ على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة الدول التي تعتمد في زيادة إنتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي.

زيادة عدد السكان تعني بضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي، ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأرض المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة ما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي، فزيادة عدد سكان الحضر إذن سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على الغذاء يقابله نقص في العرض ما سيدفع بتلك الدول إلى الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها من الغذاء بدلا من إتباع سياسة توسعية أفقية أو عمودية.

4- التغير المناخي:

يرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة، إذ أن أي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية واقتصادية[1].

إن التغير المناخي هو:"اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والمتساقطات التي تميز كل كمنطقة على الأرض"، ومن بين الدول التي تأثرت بعامل التغير المناخي روسيا وأستراليا، فالأولى شهدت ارتفاع كبير في درجات الحرارة الأمر الذي أثر على المحصول الزراعي، وأما الثانية فشهدت فيضانات كبيرة أدت إلى إتلاف محاصيلها الزراعية مما أدى إلى انخفاض الناتج الزراعي، ولكونهما من الدول الكبرى المصدرة فإن ذلك أدى إلى تراجع العرض العالمي وبالتالي ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، مما زعزع استقرار الدول التي تعتمد على الاستيراد في تحقيق أمنها الغذائي[2].

5- الوقود الحيوي:

[1]- تأثير المناخ والتقلبات المناخية، **المنظمة العربية للتنمية الزراعية**، الخرطوم، 2010، ص04.

[2]- محمود دويري، **التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية التقليل من أثاره**، مجلة الاستثمار الزراعي، عدد2008، ص51.

برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، حيث خلق منافسة بين الغذاء والوقود ويرجع هذا إلى سياسات الدول التي تقوم بدعم التوسع في إنتاجه ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والاتحاد الأوروبي، وهو ما أثر على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية حيث يقول بعض الخبراء أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية وهو ما أدى إلى اضطرابات غذائية من غرب إفريقيا إلى جنوب آسيا خاصة في تلك الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتغذية السكان الجائعين[1].

هناك مؤيدون ومعارضون لإنتاج الوقود الحيوي فالمعارضون يعتبرونه أحد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الغذائية، وبالتالي فإن استمرار التوسع في هذه السياسة سيؤدي إلى زيادة عدد الجياع نتيجة امتصاص التضخم لمعظم الدخل، وشهدت السنوات الأخيرة الزيادة والنمو في إنتاج الوقود الحيوي السائل الذي يعتمد في إنتاجه على المحاصيل الزراعية ومن أهم أنواع الوقود الحيوي المنتجة الايثانول الحيوي وهو كحول مستخلص من محاصيل السكر والنشاء والذرة، وديزل الحيوي ويستخلص من الزيوت النباتية مثل الخردل وفول الصويا، والدوافع إلى إنتاج الوقود الحيوي هو تقليل الاعتماد على النفط المستورد وتحقيق مستوى عالي من أمن الطاقة.

الجدول رقم(1-1): الدول المنتجة للوقود الحيوي 2007-2008

المنتوج	الايثانول	الديزل الحيوي	المجموع
مجموع البلدان	مليون لتر	مليون لتر	مليون لتر
البرازيل	19000	227	19227
كندا	1000	97	1097
الصين	1840	114	1954
الهند	400	45	445
ماليزيا	0	330	330
الولايات المتحدة	26500	1688	28188
الاتحاد الأوروبي	2253	6109	8362
أخرى	1017	1186	2203

المصدر: نصري حداد، **الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي**، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس، 2008، ص46.

بعد التعرض لأنواع الوقود الحيوي المنتج والدول المنتجة لها، يمكن أن نقول بأن الولايات المتحدة والبرازيل تسيطر على 85%من إنتاج الإيثانول في حين يتصدر الاتحاد الأوروبي وأمريكا على إنتاج الديزل وهذا بنسبة76%من الإنتاج

[1]- الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص18.

العالمي، واستخدام المنتجات الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي مخاطرة جديدة على الأمن الغذائي وتحديات جديدة للفقراء[1].

خلاصة الفصل:

نخلص من خلال هذا الفصل إلى أن الأمن الغذائي يعد من أهم مهددات الاستقرار والأمن على المستوى المحلي والقومي والإقليمي وحتى الدولي، فالغذاء أول مقومات الحياة، وعدم توفره بالصورة المطلوبة يؤدي إلى الاضطرابات والفوضى واختلال الأمن، وتزداد في الوقت الراهن أهمية الأمن الغذائي كمدخل للأمن الإنساني يوما بعد يوم حيث أصبح إنتاج الغذاء وتوفيره محكوما بسياسات بعض الدول.

[1]- نصري حداد، **الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي**، مجلة الاستثمار الزراعي، عدد2008، ص51.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للقطاع الزراعي

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين و إنتاج الغذاء في كل المجتمعات، وعليه فان المحافظة على قطاع الزراعة وعلى الموارد الأساسية لمكوناته يعتبر أمرا ضروريا، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع والخصائص التي يمتاز بها إلا انه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها انكشافا، حيث أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المزارع وتأتي في مقدمتها العوامل الطبيعية.

المبحث الأول: أساسيات حول القطاع الزراعي

يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا ومهما في صيرورة التنمية، حيث أصبح التطور الاقتصادي اليومي مرهونا بتطور الزراعة حيث تساهم هذه الأخيرة في خلق مناصب شغل في القطاعات الأخرى التي تربطها علاقات تداخل مع القطاع الزراعي فضلا عن مكانته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي، المجتمعات التقليدية والحديثة.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية القطاع الزراعي

لقد وجدت الزراعة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الأرض ومن الحقائق الواضحة أن الزراعة كانت من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان على الاستفادة من الظروف المحيطة به لكسب الرزق.

أولا: مفهوم القطاع الزراعي

1- المفهوم الضيق للقطاع الزراعي:

كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين AGRI أي الحقل أو التربة و كلمةCULTURE أي العناية أو الرعاية، وبذلك تكون كلمة الزراعة AGRICULTURE تعني العناية بالحقل أو العناية بالأرض[1].

2- المفهوم الواسع للقطاع الزراعي:

إن المفهوم الواسع للزراعة أصبح لا يقتصر على عملية العناية بالأرض فقط بل تعداها إلى أمور أخرى نتيجة لتنويع وتحديد نشاط المزارع.

***التعريف الأول:**

الزراعة هي:" علم و فن فلاحة التربة، وتعرف كذلك بأنها علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الإنتاجية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة"[2].

---

[1]- عاكف الزعبي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص73.

[2]- جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص81.

***التعريف الثاني:**

الزراعة هي:"كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المزروعات والحيوانات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية"[1].

***التعريف الثالث:**

الزراعة: " تشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون، أي الذين يقيمون على الأرض للنهوض بعملية الإنتاج ولتحسين عمليات نمو النبات والحيوان وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان"[2].

رغم تعدد هذه التعاريف التي تناولت القطاع الزراعي إلا أنها لا تختلف في كون الزراعة هي عملية إنتاج الغذاء، العلف، الألبان وسلع أخرى عن طريق التربة النظامية للنبات والحيوان.

ثانيا: أهمية القطاع الزراعي:

يكتسي القطاع الزراعي أهمية بالغة حيث:

1- يعتبر القطاع الزراعي النشاط الاساسي لإنتاج السلع الغذائية الضرورية كالقمح والحبوب واللحوم وبالتالي فهو المصدر الأساسي الذي يمد العالم بالغذاء[3].

2- يعتبر القطاع الزراعي بمثابة القطاع الذي يستوعب القوى العاملة في كثير من الدول النامية حيث يشمل العاملين فيه ما يزيد عن 40 %من العاملين في الاقتصاد القومي ككل، وهكذا فانه يمثل مجالا لتوظيف فئة كبيرة من القوى العاملة وخاصة في المناطق والدول المزدحمة بالسكان[4].

3- إن قطاع الزراعة تمد قطاع الصناعة بالموارد المختلفة لإنتاج الزراعات الصناعية مثل:الخضر الخاصة بالتصدير والطماطم، النباتات الزيتية، العطرية والطبية واللحوم...الخ، بالإضافة إلى هذه الصناعات والصناعات الغذائية فان الصناعة الحديثة تعتمد على الكثير من المنتجات النامية مثل:صناعة النسيج والجلود والأخشاب...الخ.

---

[1]- جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص43.

[2]- محمود شافعي و آخرون، **مدخل إلى الاقتصاد الزراعي**، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1986، ص74.

[3]- جدي عبد الحليم، **الفلاحة والتنمية الذاتية لبلدية الركنية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة 8ماي 45 قالمة، 2004، ص36.

[4]- احمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي، **مبادئ اقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ص31.

4- يساهم القطاع الزراعي أيضا في مجال التراكم الرأسمالي وذلك عندما يحقق فائضا يتم تحويله لتمويل الاستثمارات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي[1].

المطلب الثاني: أنواع وخصائص القطاع الزراعي

للقطاع الزراعي أشكال مختلفة من الممارسات الزراعية التي تنقسم إلى عدة معايير، كما يختلف هذا القطاع عن القطاعات الاقتصادية الأخرى بأنه يتصف بسمات وخصائص تميزه.

أولا: أنواع القطاع الزراعي

ينقسم القطاع الزراعي إلى أربع أقسام هي:

1- من حيث التقدم والتخلف الاقتصادي والاجتماعي:

حيث ينقسم القطاع الزراعي من حيث هذا المعيار إلى:

أ- الزراعة التقليدية:

هي نظام إنتاج زراعي يتميز بضعف المردود ويطبق على مساحات زراعية شاسعة، منتشرة خصوصا في دول العالم الثالث، يشغل يد عاملة وفيرة مع محدودية المكننة والتكنولوجيا، يتواجد بكثرة في قارتي إفريقيا وأمريكا الجنوبية[2].

ب- الزراعة الراقية:

في هذا النوع من الزراعة تزداد سيطرة الإنسان على الموارد الزراعية الطبيعية أو استخدام أدوات زراعية أكثر تطورا، وتزرع أنواع عديدة من الغلال، ويتميز المجتمع الزراعي في هذه الحالة بالاستقرار وتستعمل المخصبات لتحسين التربة ويتم تنويع المنتجات الزراعية وإتباع الأساليب الحديثة لتنظيم الإنتاج وتطبيق الطرق العالمية لرفع الإنتاج وتطوير سلالات النباتات والحيوانات، كما تستخدم وسائل ري حديثة ومتطورة، وكذلك بالبحث عن المياه اللازمة للري في حالة عدم توفر مياه الأمطار[3].

2- من حيث المساحة:

---

[1]- المرجع نفسه، ص31.

[2]- خنفر مانع، **الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، قسم الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باجي مختار، عنابة، ص7.

[3]- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص27.

يمكن تقسيم النشاط الزراعي حسب توافر الأراضي الصالحة للزراعة ونذرتها إلى:

أ- الزراعة الكثيفة:

تنشأ الزراعة الكثيفة في الأماكن التي تزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الزراعية كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية ويخفف هذا التنويع في الزراعة من إجهاد الأرض ويفسح لها المجال لتجديد خصوبتها[1].

وهو نظام إنتاجي زراعي يتسم بالخصائص التالية:

- الاستعمال المكثف للمدخلات الزراعية بهدف تعظيم الإنتاج والاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج.

- الاستعمال المكثف للأسمدة والمبيدات الكيميائية.

- الاعتماد بشكل كبير على أنظمة ري متطورة.

- الاستعمال المكثف لتقنيات متطورة علما، مما يسمح بتعظيم الموارد وتقليص حجم المساحات المزروعة.

ب- الزراعة الواسعة:

يوجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تحتوي على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، ولكن لا تستعمل على أحسن ما يرام بسبب قلة السكان، أو قلة توفر عوامل الإنتاج الزراعية، وبحسب الإمكانيات المتوفرة سواء بشرية أو مادية يزرع الجزء المقدور عليه من هذه المساحات الشاسعة،ويتميز هذا النوع من الزراعة بالاستخدام الأساليب العلمية الحديثة والمكننة الزراعية، نظرا لوفرة عنصر الأرض وعنصر رأس المال والخبرة الفنية اللازمة لتحقيق أعلى المعدلات الإنتاجية[2].

3- من حيث الاستقرار:

تنقسم الزراعة من خلال هذا المعيار إلى زراعة ثابتة وزراعة متنقلة

أ- الزراعة الثابتة: في هذا النوع من الزراعة تستثمر رقعة الأرض في الإنتاج الزراعي لمدة طويلة طالما يقوم الإنسان بزراعة المحاصيل المناسبة ويستخدم الطرق العلمية الملائمة بالقدر المطلوب وهكذا،يتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار والاستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية كما يقيم عليها مسكنه ويأوي عليها حيواناته[3].

---

[1]- جواد سعد عارف، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2]- أحمد فريد مصطفى، **الموارد الاقتصادية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص26.

[3]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد محرز إسماعيل، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1970، ص78.

ب– الزراعة المتنقلة:

إذا تبين للمزارع أن إنتاجية أرضه في تدهور لعدم إتباعه الأصول الزراعية السليمة أو لأن التربة رديئة فلا بد من انتقاله إلى رقعة جيدة من الأرض يبدأ عليها من جديد وأهم ما يميزها[1]:

– التنقل من رقعة أرض إلى أخرى.

– الاعتماد على الآلات البدائية الفأس بجانب الحيوانات في الحقل.

– صغر المساحة المزروعة.

– الملكية الشائعة للقبيلة أو الأسرة.

– تعتمد على الأمطار.

– تتميز بالإنتاج بهدف الاكتفاء الذاتي.

4- من حيث السياسات الزراعية:

كانت زراعة الاكتفاء الذاتي–أي قيام الإقليم بإنتاج كل أو معظم حاجياته من المنتجات الزراعية محليا– منتشرة في كل دول العالم في الأزمنة الماضية نظرا لصعوبة اتصال الأقاليم بعضها ببعض وصعوبة حصول الدولة على ما تحتاج إليه من خارج حدودها،وتنتشر هذه الزراعة في الوقت الحالي في المناطق المنعزلة طبيعيا كالمناطق الجبلية وبعض الدول شديدة التخلف اقتصاديا أو تلك التي كانت تؤمن بسياسة العزلة الاقتصادية كما هو الوضع في بعض دول الكتلة الشرقية[2].

أ– الزراعة المتخصصة:

وهي الزراعة التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع الشاي، البطاطا، البن ومن أهم فوائد هذه الزراعة ما يلي:

– يسهل عمليات الزراعة كالحراثة والحصاد والري.

---

[1]– أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2]–محمد عبد العزيز عجمية، محمد محرر إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص78.

- يسهل عمليات تصنيف المحاصيل.

- يساعد على قيام الأبحاث العلمية والدراسات الفنية.

- يسهل عملية التسويق.

- يزيد من مهارة المزارع.

ب- الزراعة المتنوعة:

في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج إليه والبعض الآخر للسوق فهو لا يعتمد كليا على محصول رئيسي واحد ومن فوائدها[1]:

- توزيع العمل على فصول السنة.

- المحافظة على خصوبة التربة.

- إمكانية إنتاج أعلى المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته.

- تجنب الخسارة الحتمية.

- الجمع بين عدة مشاريع يساعد على الاستفادة من نتائج احد المشاريع.

- يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة.

ج- الزراعة المختلطة:

وهي الزراعة التي تنتج محاصيل زراعية ومنتجات حيوانية ويتم التنسيق بينها بواسطة خطة مزرعية واحدة ويكون الدخل ناتج عن بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا وهذا النوع يمثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة[2].

---

[1]- جدي عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2]- جواد سعد العارف، مرجع سبق ذكره، ص94.

5- تعتبر الزراعة النشاط الوحيد الذي يضيف إلى القيمة المضافة الوطنية قيمة حقيقية بمعنى كميات حقيقية وليس قيمة فقط، حيث أن القطاع الزراعي يتعامل مع الخلايا الحية من نبات وحيوان فكان طبيعيا أن يستفاد من الموارد الطبيعية الحرة كالشمس والهواء في زيادة كمية السلعة،فحبة القمح تتحول إلى سنبلة بها مئة حبة أي قيمة مضافة حقيقية.

6- يمكن أن يساهم القطاع الزراعي في توفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية وذلك في حالة إذا كانت الصادرات الزراعية من المنتجات الغذائية والغير غذائية تزيد عن الواردات الزراعية وفي هذه الحالة هناك كسب صافي فائض للقطاع الزراعي يمكن أن يساهم في تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي[1].

7- يساعد نمو النشاط الزراعي في تحقيق معدلات عالية لنمو الاقتصاد عموما وذلك نتيجة لزيادة الطلب على المنتجات الصناعية وخلق قيمة مضافة أعلى في دخل الاقتصاد المتبادل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة به من صناعات تحويلية أخرى[2].

ثانيا: خصائص القطاع الزراعي

للقطاع الزراعي سمات عديدة تميزه عن القطاعات الاقتصادية الأخرى نذكر منها:

1- التخصيص المكاني:

يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة سواء من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الإنتاج الزراعي غير ممكن إلا في مناطق معينة، وفي حالة كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرهما مما يطيل قنوات التسويق ويزيد من تكاليف وصول المنتجات إلى المستهلكين[3].

2- ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية:

تتميز الموارد الاقتصادية بالثبات على مستوى القطاع الواحد وهذه الخاصية تعني أن الغرض من هذه الموارد محدد أو شبه ثابت في نشاط محدد مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى ما يستخدم منها لا يعد ذا جدوى إلا في هذا القطاع ما لم يحدث هذا الاستخدام تغييرا كبيرا في العملية الإنتاجية، أن خاصية الثبات هذه جاءت بسبب خصوصية هذه الموارد لكل قطاع

---

[1]- محمود شافعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2]- احمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3]- عاكف الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص42.

زراعي فهي شديدة التخصص إلى الحد الذي تنخفض فيه قيمتها الاستهلاكية إلى حد كبير خارج القطاع الزراعي، فإذا أخذنا الأرض مثلا كمورد اقتصادي زراعي فإنها ثابتة لايمكن انتقالها من مكان إلى أخر مثلا واستغلال ثرواتها يتطلب أن تتم عملية الإنتاج في نفس الموقع الجغرافي،كما أن الأرض لا مجال للتوسع فيها[1].

3- الموسمية:

بسبب خضوع الإنتاج الزراعي لعوامل المناخ فإنه يتعذر إنتاج المنتوجات الزراعية النباتية بشكل منتظم ومستمر ويترتب على ذلك توافر المنتوجات الزراعية في فترة أو فترات معينة في السنة دون غيرها مما يتسبب في نشوء فائض في عرض السلعة في فترة الإنتاج.

4- تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة:

الزراعة أكثر عرضة من غيرها من القطاعات الأخرى للمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار والبرد الشديد والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية بينما نجد أن الصناعات يمكنها حماية نفسها لدرجة كبيرة من التقلبات الجوية بالإضافة إلى عدم تعرضها للأوبئة والأمراض التي تتعرض لها الزراعة[2].

5- ارتفاع نسبة التكاليف:

تشكل التكاليف الثابتة في أي قطاع زراعي ما نسبته 70% تقريبا من تكاليف هذا القطاع الكلية، حيث تتمثل هذه التكاليف في عناصر مثل: المباني، الآلات، الأرض الزراعية، ويتحمل المنتج تكاليف صيانة هذه العناصر سواء قام بالعملية الإنتاجية أملا[3].

المطلب الثالث: سياسات وأهداف القطاع الزراعي

---

[1]- عنبر إبراهيم شلاش، **التسويق الزراعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 228.

[2]- غويلة صبرينة، **فعالية التمويل المبني على المشاركة في تنمية القطاع الزراعي**، تخصص تمويل التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي1945، قالمة، 2012، ص14.

[3]-ممتاز ناجي السباعي، **دور المشروعات في التنمية الزراعية**، عن الموقع الإلكتروني:
www.es/kmen.net

تعتبر سياسات القطاع الزراعي مجموعة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة اتجاه هذا القطاع، وهي تمثل في الوقت نفسه أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة.

أولا: سياسات القطاع الزراعي

تتمثل سياسات القطاع الزراعي فيما يلي[1]:

1- سياسة البحث و الإرشاد الزراعي:

وتتمثل في:

أ- سياسة البحث الزراعي:

غيرت الأبحاث الزراعية في القرن العشرين طبيعة التنمية الزراعية وآفاقها، فأجرى الباحثون الزراعيون خلال سنوات الخمسين الماضية تحليلات ودراسات منهجية أحدثت تغيرات جوهرية في المجال الزراعي، غير أن أبحاث القطاع الخاص في هذا المجال رغم تطورها إلا أنها لم تتجاوز 01% من الاستهلاك الوطني للأبحاث الزراعية إذ أنهم لا يستطيعون منع المزارعين الذين لم يشتركوا في تمويل عمل الأبحاث من استعمال المعلومات الحديثة.

ب- الإرشاد الزراعي:

وهو حلقة الوصل بين مراكز الأبحاث الزراعية ومصادر المعلومات التنقية الأخرى من جهة، والمنتجين الزراعيين من جهة أخرى، وتهتم مؤسسات الإرشاد الزراعي بتدريب المزارعين والتعرف إلى المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها.

ويمكن اعتبار الإرشاد الزراعي المكثف مفتاح التطور الزراعي في البلدان النامية، وبرزت أهميته في الدول المتقدمة حيث نجد مثلا المزارعين الاستراليين يدفعون بأنفسهم أجرة مرشديهم لإدراكهم وعلمهم بالأهمية التي يكتسبها.

2- سياسة الإقراض الزراعي:

[1]- منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص200.

يعاني مزارعو البلدان النامية مشاكل عديدة أهمها:

- حرمانهم من تقديمات الضمان الاجتماعي الذي لا يشمل القطاع الزراعي.

- افتقارهم إلى النظام الذي يؤمن نشاطاتهم المهنية وإنتاجهم، ويدرس النسب الواجب وجودها ما بين سعر التكلفة، مقدار المحصول وسعر البيع.

ففي حال تعرض المزارع لظروف غير متوقعة على الصعيد الاجتماعي أو المهني الشخصي(كالمرض أو الكوارث الطبيعية)، هذا كله يضعه في حالة خضوع تحرمه من التمتع بحريته في الممارسات المهنية، الاجتماعية والسياسية.

3- سياسات إصلاح الأراضي:

استصلاح الأراضي هو:"عملية تطوير طبيعية للأرض بمعالجة عيوبها ورفع إنتاجيتها وضمان تجهيزاتها بالكميات الضرورية من المياه".

وتشمل هذه السياسة:

- استصلاح الأراضي.

- تنمية المجتمع حيث تنمي المجتمع الريفي وترفع درجة وعي الإنسان ومستواه الثقافي والصحي وتوفير كل الخدمات الضرورية.

4- السياسة الهيكلية الزراعية:

وهي التي تكون موجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف هذه السياسة إلى تشجيع التغيرات في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، وتحدث التغيرات الشديدة خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة.

ومن بين أهم السياسات الزراعية الهيكلية هي تلك التي تمس التغيرات الهيكلية مثل نسبة السكان العاملين في الزراعة نتيجة لجذب النشاط الزراعي للكثير من الأيدي العاملة.

5- السياسة السعرية الزراعية:

تعتبر هذه السياسة أهم جزء في السياسة الاقتصادية الزراعية، وهي تؤدي دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي،ويقصد بها "مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات

الإنتاجية و الاستهلاكية"، وعليه فان السياسة السعرية تؤدي دورا مهما في التأثير على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية،كما أن نجاح السياسة السعرية في تحقيق أهدافها يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة، وبصفة عامة تتمثل أهم أهداف السياسة السعرية فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين،نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار.

- الحفاظ على مستوى معيشة مقبولة تبعا للدخول المتاحة من القطاعات.

- تعديل هيكل الصادرات والواردات بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات.

- تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات.

6- سياسة التموين الزراعي:

ويقصد به انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود مالي معين، ويتمثل في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل و تخزين ونقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك الأجنبي والمحلي، وبذلك فهو يساهم بقدر كبير في خلق قيمة مضافة والتوظيف للاقتصاد وتتلخص أهداف هذه السياسة في:

- ضمان الاستقلال الوطني وذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج.

- تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الإجمالي الحقيقي وذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا.

- السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال خلق فرص عمل جديدة[1].

ثانيا: أهداف القطاع الزراعي

يهدف النشاط الزراعي إلى إشباع الحاجات الضرورية للإنسان، وهو في ذلك يتساوى مع أي نشاط اقتصادي آخر، غير أن الحاجات التي يشبعها القطاع الزراعي تعد أساسية سواء بكمياتها وأهميتها وحتى باستمرارها.

[1]- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر-**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2010، ص-ص 119-125.

1-كمية وأهمية الحاجات الغذائية: يتصف العصر الحالي بأنه عصر الحضارة الصناعية لذا تهمل أهمية الحاجات الغذائية أو ترجع إلى الصف الثاني من المشاكل الاقتصادية المطروحة، ولم يبدأ الاهتمام بأولوية الحاجات الغذائية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وترجع أهمية الحاجات الغذائية إلى حقائق هي:

- حجم الحاجات التي يجب على الزراعة إشباعها.

- النسبة الكبيرة التي يحتلها المزارعون من مجموع سكان العالم، حيث يشكلون أكثر من نصف السكان الإجمالي.

2- قدم واستمرارية الحاجات الغذائية: إن القطاع الزراعي قديم قدم ظهور أول التنظيمات الاجتماعية، وقد

اختلف علماء الاجتماع حول ظروف ظهور القطاع الزراعي ولكنهم متفقون حول قدمه، ويضاف إلى ذلك استمراره وديمومته. فالحاجات الغذائية ترتبط بعدد السكان وهذا الأخير يتزايد في العالم، وبالتالي فان مشكلة الغذاء التي طرحها مالتوس مازالت قائمة و خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحاجات الفعلية و ليس التي تتوفر القدرة المالية لإشباعها[1].

المبحث الثاني: النظم، المتطلبات، مشاكل وتحديات القطاع الزراعي

يعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية نظرا لما يوفره من فرص لعدد كبير من السكان وذلك من خلال النظم الزراعية التي يطبقها وكذلك إلى جانب العديد من المتطلبات والعوامل التي تؤثر في الإنتاج الزراعي، إلا انه يواجه عدد كبير من المشاكل والتحديات التي تحد من النهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: النظم الزراعية

لقد اتسم القطاع الزراعي بتوالي نظم زراعية مختلفة في تطبيقاتها عليه يمكن التعرف عليها فيما يلي[2]:

---

[1]- مطانيوس حبيب، **اقتصاد وتخطيط الزراعة**، مطبعة الرياض، دمشق، 1986، ص-ص 20 - 21.

[1]- رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص-ص 42-44.

***المزارع الصغيرة:**

هذا النوع من المزارع هو عبارة عن وحدات اقتصادية صغيرة تشكل الأسر منفردة أعضاء لهذه المزارع، وتتسم هذه المزارع باندماج عنصرية الإدارة وتنظيم العمل المزرعي، حيث تكون هذه الأسر الصغيرة هي المالكة للأرض ورأس المال وكذلك تقوم بكافة العمليات الزراعية وعند جني المحصول، حينها تكون ذات استقلالية في قراراتها في بيع المحصول أو الاحتفاظ بها وبيع جزء منه دون تدخل الآخرين ومن المأخوذ عن هذا النظام الزراعي محدودية رأس ماله لذا يكون استعماله محدود للآلة الزراعية المتطورة بسبب صغر حجم الوحدة الإنتاجية وكذلك يستهلك المالك الجزء الأكبر من إنتاجه من المحاصيل الزراعية.

***المزارع الإقطاعية (الرأسمالية):**

يقدم الفرد رأس المال وتدار المزارع كإحدى الشركات، وتتصف وحدة التنظيم بالاتساع وينتج الحاصل لأجل البيع في الأسواق وتظهر هنا سمة الاستغلال والاحتكار.

***المزارع الجماعية:**

تبنت هذا النوع من المزارع عدة دول، وأهمها الاتحاد السوفياتي سابقا ويتميز هذا النوع من المزارع بالملكية الجماعية للأرض ورأس المال المستخدم والإنتاج، ويوزع الحاصل على الشركاء حسب الجهد المبذول، وما عدا ذلك فالمزرعة تعتبر وحدة واحدة في الإدارة والإنتاج وتتميز أيضا بكبر حجم العمليات الزراعية ومجال المكننة فيه كبير.

***المزارع التعاونية:**

تهدف هذه المزارع إلى تحقيق التعاون الفلاحي للاستفادة الجماعية من الخدمات الأساسية وتوحيد الإدارة، ومنها التنظيم الذي يقف عليه الفلاحون أو الذي تقرره الدولة والذي بموجبه يتم جمع الحيازات الفردية أو توزيع حق الملكية على الفلاحين، وإجبارهم على الانضمام إلى جمعيات تعاونية لغرض زراعة الأرض المحددة لهم وإدارتها كوحدة واحدة تحت إشراف المسير التعاوني وإدارة جماعية. ويحتفظ هذا التنظيم بالملكية الفردية للأرض، كما يتحدد نصيب الفرد من الإنتاج على أساس حصته من الأرض وعمله المقدم في المزرعة التعاونية.

إذن فهي عبارة عن نظام يقوم على أساس الملكية الفردية للأراضي والإدارة المشتركة، وهدفه الأساسي الجمع بين الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.

***المزارع الحكومية:**

حيث تمتلك الحكومة الأرض وتقوم بزراعتها وإدارتها واتخاذ القرارات فيها وتحمل المخاطر أيضا، ويتم زراعة هذه الأراضي تحت إشراف مديرين تعينهم الدولة، بما تفرضه السياسة التي ترسمها، ويعتبر الفلاحون مجرد عمال إجراء فقط.

المطلب الثاني: متطلبات القطاع الزراعي والعوامل المؤثرة فيه

يوجد العديد من العوامل والمتطلبات التي تؤثر على الإنتاج الزراعي والتي تجعل الزراعة قادرة على تلبية احتياجات السكان من عدمها .

أولا: متطلبات القطاع الزراعي

تتمثل متطلبات الزراعة في إعادة النظر في الخطط التنموية من خلال مضاعفة الاستثمارات في القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي، وهذا يعني التركيز على العناصر التالية[1]:

– توحيد رأس المال للاستثمار في مشاريع التنمية الزراعية وتحسين أنظمة الري والصرف ومكننة الزراعة واستخدام التكنولوجيا والأساليب العلمية الحديثة.

– الاهتمام بإنتاج المواد الغذائية والحبوب وتطوير الثروة الحيوانية ووضع برامج علمية للاستفادة من مصادر المياه وتنميتها أو استخدام المكننة في الزراعة.

– تطوير المشاريع المشتركة في قطاع الزراعة والتبادل التجاري للمواد الغذائية وتقديم كافة التسهيلات والدراسات للاستفادة القصوى في مجال تنمية المشاريع الزراعية.

– يجب على الدول التنسيق فيما بينها لتأمين السلع الغذائية الأساسية.

– يفترض أن تنطلق هذه الاهتمامات من القدرات الذاتية باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في إطار إستراتيجية ملزمة تقوم على مبادئ الحرية والعدل والمساواة وتعبر في أهدافها عن طموحات الأغلبية في دولة ما لتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي وتوفير مجموعة من الشروط والمتطلبات الأساسية بما يؤدي إلى خلق الإدارة السياسية الموحدة وتهيئ سبل المشاركة الجماهيرية باتجاه إحداث تغيرات جوهرية في البنية المؤسسية سواء سياسية، اقتصادية وإجتماعية وفق برامج زمنية متتابعة ومترابطة لبلوغ هذه الأهداف على نحو تدريجي مستمر ومتصاعد لذا فان تنامي

---

[1]– خالدي مسعودة، كشيتي إكرام، **أهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة**، تخصص تمويل التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي1945، دفعة2013-2014، ص43.

القدرة الذاتية لأي دولة باتجاه الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة لديها سوف تؤدي إلى تراجع الفجوة الغذائية وتحسين أوضاع الغذاء بصفة عامة، وهذا يعني تحقيق تنمية ريفية متكاملة.

ثانيا: العوامل المؤثرة في القطاع الزراعي

ويمكن إجمالها فيما يلي[1]:

1- الموارد المائية: تعتبر الموارد المائية من العوامل المهمة التي تؤثر في الزراعة بدرجة كبيرة ولا غنى للزراعة عنها ونذرة المياه أو وفرتها أهم العوائق للتوسع الزراعي سواء كان توسعا أفقيا أو توسعا رأسيا وتتمثل مصادر المياه في المياه الجوفية والأنهار والأمطار والمياه السطحية والمياه المحلاة والمياه المعاد استخدامها.

2- **التربة:** تعتبر التربة أيضا عاملا هاما يؤثر في الإنتاج الزراعي، والتربة الجيدة والغنية بالمواد المغذية للنبات تؤدي إلى إنتاجية كبيرة، أما التربة الفقيرة بالمواد المغذية للنبات فتكون إنتاجيتها ضعيفة، حيث أنه في الوقت الحاضر تمكنت الدول من التغلب على كثير من فقر التربة بواسطة التقنية وبواسطة استعمال الأسمدة ووسائل المعالجة للتربة ومن هنا فإنه إذا تم توفير المياه فانه يمكن معالجة مشاكل التربة، إن مجهودات استصلاح الأراضي يعتبر جزء من إعداد التربة لتكون صالحة.

3- المدخلات الزراعية: يقصد بالمدخلات الزراعية الأسمدة والآلات والمعدات الزراعية والمبيدات الحشرية وغيرها وهذه المدخلات الزراعية ضرورية ولازمة لزيادة الإنتاج الزراعي، وكلما كان استخدامها بنسبة أكبر كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة أكبر، إن استخدامها دون المستوى المطلوب يعود إلى جهل المزارع باستخدام هذه المدخلات وفوائدها المختلفة.

4- هجرة العمالة الزراعية: إن من أهم العوامل التي تؤثر في الإنتاج الزراعي هي هجرة العمالة الزراعية إلى المدن والبحث عن عمل ذي مردود سريع ويستدل على هذه العملية بازدياد المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية وربما تكون هذه الهجرة مؤثرة إذا كانت من العناصر الشابة من سكان الريف القادرين على العمل والعطاء وزيادة الإنتاج.

5- الإنتاجية الزراعية: أي إنتاجية الهكتار الزراعي من أي محصول من المحاصيل ويلاحظ بأن الدول النامية عموما تعاني من انخفاض الإنتاجية الزراعية وبالتالي عدم تلبية حاجات السكان.

6- الأجور الزراعية: فقد تكون هذه الأجور منخفضة في القطاع الزراعي بالنسبة للقطاعات الأخرى مما ينجم عنه هجرة اليد العاملة الزراعية من القطاع الزراعي إلى باقي القطاعات.

---

[1]- جواد سعد العارف، مرجع سبق ذكره، ص-ص 73-76.

المطلب الثالث: مشاكل وتحديات القطاع الزراعي

تتمثل المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في أي بلد في توفير الغذاء للسكان، والزراعة بطبيعتها تعد من أكبر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مواجهة للمشاكل والتحديات.

أولا: المشاكل

هناك العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة والتنمية الزراعية والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

– أن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات الطابع الصحراوي أو الصخري، أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.

– إن كثير من البلدان تعاني قلة مياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها.

– تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين، وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض وسوء فلاحتها وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة.

– انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج زراعي مربح.

– عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية.

– عدم توفير نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.

– قلة وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق، مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى، ومما يزيد من تخلف القطاع الزراعي عموما، ويعقد من مهمة جسر الفجوة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك مما يؤدي إلى الزيادة المطورة في عدد السكان مما يتطلب زيادة احتياجات السكان من الغذاء والخدمات الاجتماعية الأخرى.

ثانيا: التحديات

[1]– فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص–ص 282–299.

إن العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي تظهر آثارها جليا من خلال المستوى الضعيف للنمو، وقد أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشي مستقر للسكان، يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6%، غير أنه رغم التقدم المحقق فان النمو ما زال غير كافي من أجل[1]:

– تلبية الحاجات الجديدة الناجمة عن تزايد السكان.

– تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات وفي الوقت الراهن يبدو الاختلال واضحا بين زيادة السكان القادرين على العمل والنمو الاقتصادي وهذا يفرض عدة تدابير يترتب عنها مشاكل عديدة تتمثل فيما يلي:

– تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.

– نذرة الغذاء إذ لم يساير الإنتاج الزراعي تزايد السكان.

– الاضطرابات الاجتماعية إذ لا يجد الشباب مناصب عمل والحد الأدنى من الشروط لتحقيق طموحاتهم.

المبحث الثالث: استراتيجيات القطاع الزراعي

من خلال هذا المبحث سيتم استعراض مختلف الاستراتيجيات المهمة التي تساهم في دعم القطاع الزراعي وتطويره، وذلك بالتطرق إلى عدة عناصر مهمة.

المطلب الأول: ماهية الدعم الزراعي وأساليبه والأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي له

يعد الدعم الزراعي من أكثر المواضيع نقاشا في المنظمات والهيئات الدولية التي تهتم بقضايا الغذاء في العالم، لما له من تأثيرات على القطاع الزراعي.

أولا: مفهوم الدعم الزراعي

يعرف الدعم على أنه:" مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال احد أجهزتها على أراضيها، وبما يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال كالقروض والمساعدات أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في

[1]– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، 2010، ص8.

حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلعة (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات، فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول"[1].

ثانيا: أساليب الدعم الزراعي

هناك أسلوبين في الدعم الزراعي بشكل عام: الدعم المباشر والدعم غير المباشر، ويمكن إيجازها في الآتي[2]:

1- أساليب الدعم المباشرة:

يتمثل الدعم المباشر في تقديم مساعدات للجهات المعنية دون وجود وسيط، أي بطريقة مباشرة وقد يكون هذا الدعم مجسدا في مساعدات مالية، مادية، أحدث التكنولوجيا وغيرها، ويكون في المجالات التالية: استصلاح الأراضي الزراعية، دعم الموارد النباتية...الخ

2- أساليب الدعم غير المباشرة:

يشمل هذا النوع من الدعم جميع الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، حيث تعتبر مهمة نظرا لدورها التكاملي مع سياسات الدعم المباشر، إذ في كثير من الحالات قد لا يحتاج المستثمرون في القطاع الزراعي إلى الدعم المباشر وإنما إلى خدمات فنية غير قادرين على توفيرها واستخدامها، ومن أهم هذه الخدمات: الإرشاد العلمي، تسويق المحاصيل الزراعية، التأمين على المحاصيل الزراعية.

ثالثا:الأهداف الإستراتيجية للدعم الحكومي للقطاع الزراعي

تعتبر سياسة الدعم الزراعي إحدى الآليات المهمة المستخدمة في إطار السياسات الزراعية التي ترمي إلى ترقية القطاع الزراعي والنهوض به عن طريق الأخذ بيد صغار المنتجين وتشجيع الاستثمارات، وفي هذا الاتجاه حرصت معظم الدول وخاصة النامية منها إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يمكن حصرها فيما يلي[3]:

1- تشجيع زيادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية:

---

[1]- سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 45، قالمة، 2014-2015، ص 130.

[2]- بن الحبيب طه، **اثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر، تخصص اقتصاد كمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص- ص 28- 36.

[3]- سفيان عمراني، مرجع سبق ذكره، ص-ص 131-133.

اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي ودخول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بتقديم كل ما من شأنه دفع هذا القطاع للاضطلاع بهذه المسؤولية، مع العلم أن هذه المنهجية تمثل الإستراتيجية الاقتصادية التي تعمل وفقها كل الدول المتقدمة، مما يحصر دور الدولة في التركيز على تقديم الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة، وانطلاقا من هذه الفلسفة التنموية فقد عمدت الدول النامية لتقديم كل الحوافز للقطاع الخاص للنهوض بالقطاع الخاص وتنميته، وبهذا انتهجت معظم هذه الدول سياسة زراعية رشيدة في هذا الاتجاه، تمثلت في منح الأراضي الزراعية البور بالمجان وتقديم الإعانات المختلفة والقروض الميسرة، وذلك وفق سياسة تهدف إلى دفع الاستثمار في القطاع الزراعي.

2- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي من أهم المشاكل التي تواجهها مختلف الدول، لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي سواء على محور توفير الغذاء من زيادة الإنتاج المحلي، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي والتقليل من المخاطر التي تنطوي عليها أسواق الغذاء العالمية، أو على محور الحصول على الغذاء على أساس أن الدعم الإنتاجي يعمل على تخفيض أسعار المستهلكين.

3- نقل وتوطين التقنيات الحديثة:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه التقنيات الحديثة في تطوير الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي كما وكيفا، جعل هذه الدول تعمل على توفير أساليب نقل وتوطين هذه التقنيات، وذلك باعتمادها على أسلوب الدعم المباشر والغير مباشر لتشجيع وتمكين المنتجين في هذه الدول على اختلاف أنشطتهم لتبني هذه التقنيات عن غيرها من الأساليب التقليدية السائدة.

4- تحقيق التنمية الاجتماعية:

إن الغالبية العظمى من المواطنين في الدول النامية لها ارتباط مباشر بالعمل الزراعي لذا أولت هذه الدول كل الاهتمام لتنمية القطاع الزراعي بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال توفير فرص العمل والارتقاء بدخل الفرد ورفع مستوى معيشته خاصة في المناطق الريفية، وذلك بتطوير استخدام الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي عن طريق استصلاح الأراضي الجديدة، أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة وتقديم الدعم والحوافز الاقتصادية المناسبة لذلك.

5- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملة الصعبة:

يعتبر تحقيق فائض في الإنتاج وتوجيهه للتصدير من أهم أهداف سياسة الدعم الزراعي في الدول النامية، خاصة في الزراعات التي يمكن أن تزيد من حجم الإنتاج فيها، والتي تتمتع فيها بميزة نسبية ولها طلب كبير في الأسواق العالمية، ويطبق الدعم من خلال استخدام الإعانات المالية والتعريفات والحواجز غير الجمركية وغيرها من تدابير الحماية، مما يؤدي إلى زيادة الموارد من العملات الصعبة لاستخدامها في استيراد الموارد الأساسية التي لها عجز فيها، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي لسكان هذه الدول.

6- مساندة المزارعين لتدعيم قدراتهم التنافسية:

يعمل الدعم الزراعي على تخفيض تكاليف الإنتاج لدى المنتجين المزارعين، ويدعم قدراتهم التنافسية في مواجهة الواردات القادمة في الغالب من الدول المتقدمة، وذلك بتدعيم تكاليف الإنتاج بمعدلات كبيرة.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الزراعي ومؤسساته

يعد التمويل أحد الركائز الهامة في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، فالتنمية الزراعية لا تقوم لها قائمة إلا بتوفر موارد مالية لازمة للنشاط الزراعي واستمراره فالمخاطر الكثيرة التي تتعرض لها الزراعة في إنتاجها تتطلب تمويلها، مما يزيد العوائق التي تحول دون تطويرها.

أولا: مصادر التمويل الزراعي

تتمثل مصادر التمويل الزراعي التي تستخدم في تحقيق التنمية الزراعية في مصدرين أساسيين: مصادر تمويل ذاتية ومصادر تمويل خارجية.

1- التمويل الذاتي:

وهو الذي يستخدم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء إلى مصادر أخرى[1].

[1]- الدهراوي عبد الوهاب مطر، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العاني، العراق، الطبعة الأولى، 1969، ص214.

2- التمويل الخارجي:

ويكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كان محليا أو أجنبيا لمواجهة احتياجات التمويل، ونميز في ذلك المصادر التالية[1]:

أ- المصادر المحلية:

وتنقسم بدورها إلى ما يلي:

- المصادر الخاصة: تحتوي المصادر المحلية الخاصة لتمويل التنمية الزراعية على:

***مدخرات الأفراد:**

يقوم الأفراد بتقديم أموال يحتفظون بها إلى الفلاحين في شكل قروض مالية قصيرة الأجل غالبا، فعدم كفاية مصادر التمويل الحكومية وتعقد الطرق المتبعة، أدى إلى الاقتراض من مصادر غير حكومية، كما أن الكثير من الأفراد في حوزتهم مبالغ مالية يبحثون عن تشغيلها بدلا من تجميدها، لذلك عندما يطلب منهم الفلاحون الأموال، يقومون بتقديم هذه المبالغ المالية المطلوبة بفوائد كبيرة فأصحاب هذه الأموال محترفون في هذا العمل وينتهزون الفرص لاحتياج الفلاحين، كما أن المقرض لا يطلب من الفلاح تقديم الكثير من الضمانات، وإنما يعتمد على المعرفة الشخصية للفلاح.

***التجار:**

يقوم تجار القرى بإقراض الفلاحين بما يحتاجونه من أموال لازمة للعملية الإنتاجية كما يقومون بتموينهم بمختلف السلع والمواد الضرورية للعملية الإنتاجية، وعلى هذا الأساس فإن تجار القرى يتعاقدون مع الفلاحين عند تدعيمهم بالأموال على بيع المحاصيل للتاجر المقرض بأسعار معينة غالبا ما تكون في صالح التاجر، وبالتالي فإن التاجر يعمل على تحقيق أكبر ربح ممكن والمتمثل في العائد الناتج عن القرض من جهة وفارق الأسعار الخاص بالمحاصيل من جهة أخرى، وهذا ما يبين الفرق بين تجار القرى والأفراد المقرضين.

ولاشك أن هذه العملية هي اخطر من الأولى على الفلاح، لأنه يقوم بدفع فوائد القروض، وفي نفس الوقت يجبر على بيع المنتوج إلى التاجر، وخاصة إذا راعينا الظروف التي يتم فيها العقد، وبالتالي يقع الفلاح في تبعية مالية يبقى يتخبط فيها تجاه التاجر.

***البنوك التجارية الخاصة:**

---

[1]- المرجع نفسه، ص215.

وهي إحدى المنشات المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، حيث تعتبر كأداة مهمة لمنح التمويل اللازم للفلاحين وخاصة إلى كبارهم[1].

ب- المصادر العامة (الحكومية):

وتتمثل المصادر العامة للتمويل الزراعي فيما يلي:

***البنوك الحكومية:**

وهي بنوك متخصصة في تمويل الفلاحة، حيث تسهر على توفير القروض اللازمة والمناسبة لأكبر عدد من الفلاحين، لأن صعوبة الحصول على الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الزراعية تحد من إمكانيتهم في الوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة فيما يخص زيادة الإنتاج والإنتاجية، حيث تقوم هذه البنوك بتمويل الفلاحين حسب احتياجاتهم المالية وبأقل تكلفة ممكنة[2].

***الجمعيات التعاونية:**

يعتبر التمويل الزراعي عن طريق التعاونيات أفضل وسيلة تمويل تناسب القطاع الزراعي، وذلك لأن الائتمان الذي يقوم على النظام التعاوني يعتبر أسلم نظام، فهو يقدم القروض إلى جميع الفلاحين مهما كانت مستوياتهم على أساس الصالح العام كما يعتبر هذا النظام أكثر فاعلية وأقرب إلى الفلاحين[3].

ثانيا: مؤسسات التمويل الزراعي

بصفة عامة يمكن التمييز بين شكلين من المؤسسات كما يلي[4]:

1- المؤسسات التي تمول الفلاح عينا:

تقوم هذه المؤسسات بتقديم قروض عينية للفلاحين، وخاصة الذين هم في حاجة إليها، حيث تقوم مثل هذه المؤسسات بتقديم قروض في شكل عيني في صورة بذور أو أسمدة أو خدمات حرث...، وتقدم غالبا هذه القروض في موسم الحرث والزرع، وتكون غالبا الطريقة التي يتم بها الإقراض على شكل استفادة الفلاح من قيمة قرض معين أو مبلغ حسب

---

[1]- أنور محمد سعد، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2015، ص14.

[2]- الدهراوي عبد الوهاب مطر، مرجع سبق ذكره، ص216.

[2]- أبو الغاز احمد محمد، **التمويل التعاوني**، مكتبة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1973، ص27.

[4]- بهلول حسن، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 176.

الدراسة الخاصة بطلبه، وذلك بعد الموافقة على القرض من الجهة المختصة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتقديم مختلف المواد التي يحتاجها الفلاح للقيام بالعملية الإنتاجية.

2- المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:

هناك الكثير من المؤسسات المالية التي تختص في تقديم قروض نقدية للفلاحين، لأن الفلاح في كثير من الأحيان يجد نفسه في حاجة إلى أموال سائلة لعمليته اليومية كشراء بعض حاجياتها الخاصة أو الحاجة إلى أموال خاصة بالعملية الإنتاجية أو لدفع أجور بعض العمال الذين يحتاجهم خلال الموسم أو حتى لقاء حاجاته الاستهلاكية، وتنقسم هذه القروض التي تمنحها المؤسسات إلى: قروض قصيرة المدى، متوسطة المدى وقروض طويلة المدى.

المطلب الثالث: مخاطر التمويل الزراعي و شروط نجاحه

إن التمويل الذي يساهم في تنمية الإنتاج الزراعي يجب أن يكون ملائما لخصائص الأنشطة الزراعية ويستجيب لحاجتها ويساير مستويات الفلاحين، لما له من خصوصيات تميزه عن باقي الأنشطة، مما قد يتولد عنه مخاطر يمكن أن تواجه التمويل الزراعي.

أولا: مخاطر التمويل الزراعي

وتتمثل فيما يلي[1]:

- الإنتاج الزراعي يتعرض لمخاطر كثيرة لا يمكن للفلاح التحكم والسيطرة عليها، بحيث أن الإنتاج هنا يخضع للظروف الطبيعية مثل: سقوط الأمطار، إصابة المحاصيل ببعض الآفات، هذه الكوارث تعمل على الإقلال من الناتج الفلاحي الإجمالي، و بالتالي انخفاض الإيراد الكلي للفلاح، إذ يجعله غير قادر على تسديد التزاماته المالية.

- يتصف الإنتاج في القطاع الزراعي ببطء الدورة الإنتاجية، وهو ما يؤدي إلى عدم تحقيق الدوران السريع للأموال، مما يدفع بالجهة المقرضة بالبحث عن قطاعات أفضل وأحسن لاستثمار أموالها.

- لا يستطيع الفلاح السيطرة على الإنتاج ولأعلى الأسعار، فبمجرد توفر المحصول يعرضه في السوق بالسعر الجاري، كما لا يستطيع الفلاح الاحتفاظ بمنتوجه لمدة طويلة، لأن معظم المنتجات الزراعية غالبا ما تتعرض للتلف.

---

[1]- رياش مبروك، **تمويل القطاع الفلاحي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل تنمية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002، ص29.

– رغبة المستثمرين في التعامل مع المؤسسات المالية على عكس التعامل مع القطاع الزراعي وذلك أن المعاملات التجارية و الصناعية تحكمها عدة قوانين ملزمة على عكس القطاع الزراعي.

– الإنتاج الصناعي يتوقف على الدراسة الخاصة بالإنتاج وعلى خبرة العمال بالعمليات الإنتاجية وهو ما يؤدي غالبا إلى تحقيق الحجم الإنتاجي المرغوب، أما الإنتاج الفلاحي فلا يوجد أي مقياس يحكمه، لأنه في كثير من الأحيان خاضع للعوامل الطبيعية، مما يؤثر سلبا عليه.

ثانيا: شروط نجاح التمويل الزراعي.

حتى تكون سياسة التمويل الزراعي ناجحة يجب أن تراعي الأسس التالية[1]:

– على الفلاحين إتباع الأساليب الحديثة في القيام بالعمليات الإنتاجية الزراعية، حتى يكون الإنتاج أوفر، وبالتالي التقليل من مخاطر التمويل الزراعي.

– إن تنوع الإنتاج الزراعي يؤدي إلى القليل من المخاطر التي ترتبط بالإنتاج، كما أن زيادة الدورات الإنتاجية للأرض تعمل على سرعة دوران رأس المال اللازم في العملية الإنتاجية.

– يجب أن يدعم جهاز التسويق الفلاحي في البلاد بالإمكانيات اللازمة له، وذلك بهدف المحافظة على الأسعار التي تضمن للفلاح تسويق منتجاته في أحسن الظروف حتى يستطيع الوفاء بمختلف التزاماته، مثل توفير وسائل الإنتاج، النقل، المخازن وغرف التبريد...

– إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة، لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار كتقديم قروض بسعر فائدة مناسب أو منخفض نسبيا.

– يجب على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض، حتى يستطيع كل فلاح وخاصة صغار الفلاحين الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب.

---

[1]– بن سمينة دليلة، بن سمينة عزيزة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية– حالة الجزائر–**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و آثارها على الاقتصاديات والمؤسسات، المنعقد يومي 21– 22 نوفمبر، 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص5.

– يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها خصوصيات مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة.

– يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وظيفة البنوك على منح القروض فقط وإنما متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.

خلاصة الفصل:

يعتبر القطاع الزراعي بمثابة العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بقطاعها الزراعي تضمن العيش الكريم لشعبها وذلك من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، وتحقيق مستوى ممتاز من الأمن الغذائي، ومهما كانت خلفيات إستراتيجية النمو المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة.

الفصل الثالث:

القطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي

تمهيد:

يعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الدولة الجزائرية، وذالك لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل.

لذلك أصبحت قضية الأمن الغذائي في الجزائر تحظى باهتمام متزايد، حيث بذلت خلال العقدين الماضيين جهودا كبيرة من قبل الدولة وأجهزة التنمية من أجل التصدي لهذه القضية من خلال إجراء دراسات تحليلية وإعداد الاستراتيجيات ووضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين أداء القطاع الزراعي ومنه تحسين واقع الإنتاج وتوفير واستهلاك السلع الغذائية والمحلية.

المبحث الأول: القطاع الزراعي في الجزائر: التطور، الأهمية والعوائق

نظرا للدور الكبير الذي يؤديه القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من حيث الأهمية الكبيرة في تأمين الغذاء لسكان المدن والريف ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أولت الجزائر أهمية كبيرة له هدفها تحسين هذا القطاع من خلال تبني سياسات فلاحية بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، مع محاولة تخطي العوائق التي يواجهها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع الزراعي في الجزائر

مر القطاع الزراعي الجزائري بمجموعة من المراحل أدت إلى تطوره وصولا إلى يومنا هذا ويمكن تلخيص أهم هذه المراحل في النقاط التالية:

1- الزراعة قبل الاحتلال الفرنسي:

كانت الزراعة في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي تمتاز بالانسجام والتجانس فكان الهدف منها هو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين وذلك بتوفير حاجياتهم الغذائية، ويعتبر القمح من أهم المنتجات الفلاحية التي تمتاز بها الجزائر آنذاك، وكانت تحتل مكانة هامة من بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة، لما تمتاز به هذه الأخيرة من سهولة في الزراعة وقابلية للتخزين لمدة طويلة، واستخدام واسع في الاستهلاك، وهذا خلافا للمواد الزراعية الأخرى، والتي لم يكن للفلاح الجزائري الإمكانيات اللازمة لزراعتها وخاصة منها الزراعية، إضافة إلى ذلك كانت توجد زراعات أخرى ألا وهي زراعة الفواكه من بينها الحمضيات والتمور والعنب والنخيل ..... ، أما زراعة الخضر فكانت عبارة عن نشاط عائلي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

من خلال هذا نجد أن الاكتفاء الذاتي هو الميزة الأساسية التي تمتاز بها الزراعة الجزائرية قبل الاستعمار كما أن هناك مساهمة في التجارة الخارجية تتمثل في تصدير القمح الذي كان يمثل نسبة كبيرة من قيمة صادراتها.

أما نظام الملكية فكان يعتمد على العادات والعرف والقانون الإسلامي ويقوم على أربعة أشكال للملكية:

- أراضي العرش: هي أراضي بور يكون استغلالها بقيام كل فرد باستصلاح جزء منها، ويصبح له حق على هذا الجزء، وينتقل مباشرة إلى ورثته الذكور.

– **أراضي الملك:** وهي الأراضي الملك لأصحابها من الأشخاص، ولهم كل الحقوق في التصرف فيها كالبيع والكراء والرهن (أراضي ذات ملكية فردية).

– **أراضي الأوقاف:** وهي مؤسسات دينية ذات منفعة جماعية، كما أنها غير مملوكة.

– **أراضي البايلك (العامة):** وهي الأراضي التابعة ملكيتها للدولة وتقطعها لمن تشاء مقابل العشر من الغلة.

وقد كانت الزراعة آنذاك تستخدم وسائل بدائية وتعتمد أساسا على الجزء المبذول وهذا تبعا لأسلوب الرأسمالية قبل التنافسية (وهي الرأسمالية ما قبل التجارة تعتمد على وسائل بسيطة وتهدف أساسا غلى الاكتفاء الذاتي)[1].

2– الزراعة في العهد الاستعماري:

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر رأت فرنسا أن تعمل على تحويل الزراعة في الجزائر من زراعة وطنية إلى زراعة موجهة تخدم بالدرجة الأولى فرنسا و ذلك عن طريق سن سياسة متمثلة في عدة قرارات خاصة بمصادرة واسعة للأراضي وتوزيعها على الأوروبيين المستقدمين من فرنسا ومن أهم هذه القرارات:

– قرار مصادرة أراضي العرش أو القبيلة في سنة 1832.

– قرار مصادرة أراضي الأوقاف سنة 1844.

– مجموعة المراسيم الصادرة بين 1844–1846 الخاصة بمصادرة الأراضي التي تعتبرها السلطات الفرنسية أراضي غير زراعية.

– قرارات 1871 الخاصة بمصادرة أراضي الأشخاص الذين ساهموا ثورة المقراني و الشيخ حداد و غيرها من الثورات[2].

وأعيد توزيع هذه الأراضي المغتصبة على ملاك جدد تم استقدامهم من فرنسا ومقاطعتي الألزاس واللورين وإسبانيا والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3–1): المساحة المغتصبة وعدد المستغلين لها

---

[1]– حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر–تجديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية–**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص119.

[2]– المرجع السابق، ص125.

فئات المساحة المستغلة	عدد المستغلين الأوروبيين	المساحة المستغلة بالهكتار
أقل من هكتار	2393	800
من 1–10 هكتار	5039	21800
من 10–50 هكتار	5585	135300
من 50–100 هكتار	2635	186900
المجموع	22037	2725900

المصدر: حليمي عبد القادر علي، **جغرافيا المغرب العربي**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الجزائر، ص84.

لقد امتلك الأوروبيون أخصب الأراضي وأجودها حيث كانوا يمتلكون معظم الأراضي الممتدة على السهول والهضاب كما عمل الفرنسيون على تطوير الفلاحة بالجزائر بسرعة لما إن لبثت حتى أصبحت زراعة حديثة متطورة تستخدم الآلات والأسمدة والمبيدات.

وانتقلت الزراعة في الجزائر من زراعة داخلية خاصة بالاكتفاء الذاتي إلى زراعة سوقية موجهة لما تحتاجه السوق الفرنسية، متجهة بذلك للبحث عن الربح النقدي الذي يمثل الحافز الأساسي لزيادة الإنتاج في أي بلد رأسمالي كفرنسا وعليه فقد عملت فرنسا على تنمية زراعات مختلفة ، لا تستهلك بالداخل إنما أغلبها موجهة للتصدير إلى السوق الفرنسية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة ومن أهم هذه الزراعات الموجهة هي زراعة الكروم وخاصة المنتجة للخمور وزراعة أشجار الفواكه المتمثلة في الحمضيات، وبعض الزراعات الصناعية[1].

1– الإصلاحات الزراعية في نهاية العهد الاستعماري:

نتيجة للأوضاع التي آلت إليها الزراعة في الجزائر والتي اعتبرت كأحد الأسباب للاضطرابات داخل المجتمع الجزائري، وقيام ثورة نوفمبر 1954، أدركت السلطات الفرنسية التناقضات والفجوة بين هذين القطاعين، فعملت على وضع إصلاحات من أجل إرضاء الجزائريين، وقد جاء مشروع قسنطينة كسد لهذا الفراغ ووضع للتنفيذ سنة 1959، ومن أهم ما جاء فيه:

– شراء الأراضي من المستثمرين بالتراضي.

– نزع الملكيات الزراعية غير المستعملة.

– الحد من ممتلكات الشركات.

[1]– الحافظ ستهم، **التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص06.

وقد جاءت هذه الإصلاحات لإدخال المكننة وتقديم الدعم المالي، لكن المستفيد الأول من هذه الإصلاحات هو القطاع الرأسمالي الحديث[1].

1- القطاع الفلاحي بعد الاستقلال (1962-1980)

أ- مرحلة التسيير الذاتي:

شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين والمراسيم تخص التسيير الذاتي والثورة الزراعية، التي كانت موجهة للفلاحين وسكان الريف، لكن هذه القوانين كانت مجرد حبرا على ورق، لأن سكان الريف والفلاحين بالأخص لم يكن لهم حق المشاركة والمساهمة في القرارات التي تخص شؤونهم بالدرجة الأولى، فبالرغم من أن القوانين تبين بأن الفلاحين والعمال أحرار في تسيير أنفسهم بأنفسهم إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن الدولة كانت تستعمل طرق تسيير تميزت بالمركزية والبيروقراطية، أي كانت الفكرة السائدة في أذهان المسؤولين حول مفهوم التنمية أنها تأتي من القمة إلى الأسفل، وليس العكس حيث عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب الغذائي المتزايد نتيجة لتزايد معدل النمو السكاني الذي لم ينخفض عن 3% طيلة العشرين سنة(3،27% سنة 1970-3،21% سنة 1982)[2].

وهذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، مع ارتفاع في الميل المتوسط للاستيراد خلال عشر سنوات، حيث ارتفع من 25% سنة 1972إلى 40% سنة 1982، وعجز القطاع المالي عن تمويل القطاع الزراعي نتيجة تأخر وصول القروض الذي كان يتبع أسلوب المركزية، وبالتالي ظلت نسبة التبعية الغذائية تشهد تزايد مستمر خلال الفترة(1973-1980) من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 23% سنة 1973 إلى 29% سنة 1980.

أما الثورة الزراعية، فمن بين الانتقادات التي وجهت إليها أن نفس المشاكل والعيوب التي كانت في السياسة السابقة بقيت كما هي ولم تتغير،كتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما أدى إلى فشلها وهيمنة الطبقة البورجوازية على الأراضي واستفادتها من قانون الثورة الزراعية، في حين نسبة ضئيلة جدا من فقراء الريف استفادو من هذا القانون، والتي بلغت 8.7% أي 87 ألف مستفيد مقارنة بمليون مستفيد كان متوقعا[3].

ب- مرحلة الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة(1980-1989)

---

[1]- عبد اللطيف بن أشنهو، **تكوين التخلف في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص28

[2]-الطيب الهاشمي، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006- 2013 بين الإنجازات والعقبات**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي23- 24 نوفمبر 2014، ص03.

[3]- فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، 130.

حيث أن الإصلاحات في هذه المرحلة كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الإصلاحات بالفشل لأنها كانت عن طريق الثورة والتغيير الجذري الشامل بدلا من الإصلاح التدريجي المعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي وبالتالي لم تغير هذه المراسيم والإصلاحات من حياة الريف شيء إضافة إلى العجز المستمر في الإنتاج الزراعي والارتفاع المتزايد في الواردات الزراعية الغذائية، فلقد تبين بأنها تتزايد كما وتكلفة سنة بعد سنة، ورغم انخفاض المداخيل البترولية سنة 1986 وبقيت الحصة المخصصة لاقتناء الغذاء من الخارج ثابتة نسبيا، واردات غالبيتها حبوب وحليب تمثل تكلفته خمس الفاتورة الغذائية.

وللإشارة أن هذه الفترة كانت الجزائر تطبق النهج الاشتراكي لاقتصادها، ونتجت عنها عواقب وخيمة تتجلى في مقولة احمد هني حيث قال:" في آخر المطاف، لم تساهم الإجراءات المتخذة لإضفاء الطابع الاشتراكي على الريف سوى في تخريبه(أي النسيج الريفي)، حتى وإن رضا القرويين بمحنتهم، تنامي المعمورات، الانفجار السكاني، وتوزيع الريع البترولي عن طريق الأجور ساهمت هي كذلك في بلوغ هذه الوضعية بمضاعفة الطلب مقابل عرض محدود"[1].

ج- القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات(1990-1999)

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لها، وسعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة لها على وجه الخصوص والعالم الريفي عامة، ومن اجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد تسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الأهداف التالية:

- ديمومة المستثمرات الفلاحية وحمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة والتي تسمح بتطويرها المنتظم.

- مضاعفة التنافسية والإنتاجية.

- تحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم.

- تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري وكذا توسيعها وتثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح.

- حماية القدرات الإنتاجية وحماية الأراضي والمياه.

---

[1]- الطيب هاشمي، مرجع سبق ذكره، ص- ص 4- 5 .

– ديمومة وحماية الثروة الغابية والحفاظ على الطبيعة وحماية تثمين الموارد الطبيعية والتنوع البيئي.

– تطوير المواد الوراثية الحيوانية والنباتية (بذور وشتلات).

– تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الإنتاج ونوعية المنتوجات الفلاحية.

– منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه وتشجيع الاستثمار والإنتاج[1].

المطلب الثاني: أهمية وخصائص القطاع الزراعي الجزائري

اتجه وضع الزراعة في الاقتصاد الوطني منذ بداية تطبيق المخططات الوطنية نحو احتلال مرتبة ثانوية ويرجع ذلك لطبيعة السياسة الاقتصادية لهذه المرحلة.

أولا: أهمية القطاع الزراعي

1– أهمية الزراعة على المستوى الوطني[2]:

– تزويد السوق الوطني بمختلف السلع.

– تحقيق الاكتفاء الذاتي بتأمين المعيشة للسكان عن طريق توفير الحجم الكافي من المواد الغذائية في الأسواق.

– المساهمة في الدخل الوطني.

– تنظيم القطاع الزراعي بشكل يجعله يخدم كل الشرائح الاجتماعية.

– القضاء على النزوح الريفي وتحقيق التوازن الجهوي.

– تغير هياكل كل الإنتاج الفلاحي مع إعطاء الأولوية التي تحتاجها البلاد.

– تنمية الاقتصاد الوطني.

2– أهمية القطاع الزراعي على المستوى الدولي

---

[1]– ريم قصوري، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[2]–كويسي مبروك، **إمكانيات القطاع الزراعي الجزائري ومكانته في اقتصاد الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999، ص76.

- تنويع الصادرات بمختلف السلع والقضاء على محدودية التصدير.

- منافسة الأسواق العالمية.

- تنمية الاقتصاد الوطني.

- تنشيط التبادل التجاري.

- المساهمة في خلق توازن في ميزان المدفوعات.

ثانيا: خصائص القطاع الزراعي الجزائري

يتميز هذا القطاع بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- عنصر المخاطرة.

- التغير التكنولوجي الزراعي.

- ضخامة رأس المال الزراعي.

- الدورة الزراعية.

- الوضع المتخلف والتقليدي للزراعة منذ انطلاق عملية التنمية بعد الاستقلال.

- النظام الهيكلي الذي يتشكل من قطاعين عام وخاص.

المطلب الثالث: العوائق الكبرى للقطاع الزراعي في الجزائر

يعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية عرضة للمشاكل والعوائق، وذلك بحكم ما ينطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في التخلف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، أو بحكم ما يحيط به ويؤثر فيه من عوامل ومتغيرات.

1- المشاكل الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية أهم عنصر من عناصر الإنتاج بحيث عدم وجود موارد أرضية زراعية يعني عدم وجود إنتاج ولا معنى لرأس المال والعمالة في هذا القطاع ، وأي مشكل في هذه الموارد يكون له الأثر السلبي على الإنتاجية الزراعية وعلى الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الزراعي ومن المشاكل التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية مايلي:

أ- مشاكل تتعلق بالموارد الأرضية: تتوزع الأراضي الزراعية في الجزائر إلى أراضي مستعملة للفلاحة وأراضي صالحة للزراعة وأخرى تتمثل في غابية وأراضي غير صالحة للزراعة[1].

والمساحة المحصولية المستعملة بلغت 8351680 هكتار، حيث نجد بأنها ضئيلة مقارنة بمساحة الأراضي القابلة للزراعة، لذلك وجب على الحكومة الجزائرية حماية الأراضي الزراعية من عملية التوسع العمراني، والقضاء على المشاكل التي تصيب التربة الزراعية والتي تأتي على النحو التالي:

***مشكل ملوحة التربة:** وتصيب التربة الزراعية التي يعتمد أصحابها على الزراعة المروية، حيث يسبب الإسراف في عملية الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملح التربة مما يتسبب في ظهور مجموعة من الظواهر المؤثرة على الإنتاج الزراعي، ومن أمثلة ظهور الظاهرة بالجزائر التملح في المشروع ماكنوا قرب وهران.

***ظاهرة الانجراف والتعرية:** إلى جانب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة تعاني الأراضي الزراعية من مشكلة الانجراف والتعرية، سواء الانجراف المائي أو الهوائي، ما يضطر المزارعين إلى الهجرة من هذه الأراضي حيث يؤدي إلى خروجها من دائرة الاستثمار الزراعي، حيث نجد أن نسبة 82% من الأراضي المطرية بالجزائر تتعرض لهذه الظاهرة[2].

والمشكل الثالث الذي يصيب التربة الزراعية هو التعرية، حيث ينجم عن قيام السكان بتهيئة الأرض عن طريق الحرث العميق لمرات عديدة قبل موسم المطر مما يؤدي إلى تهيئة ظروف مناسبة للتعرية الهوائية في حالة الموسم الجاف أو بواسطة المياه الجارية عند سقوط الأمطار.

***ظاهرة التصحر:** لقد حددت الأمم المتحدة أربعة حالات للتصحر تمثلت[3]:

1- تصحر خفيف: وهو حدوث تلف أو تدمير طفيف جدا في الغطاء النباتي والتربة ولا يؤثر على القدرة البيولوجية للبيئة.

---

[1]- بن عمر الأخضر، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، تخصص نقود ومالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص91.

[2]-المرجع السابق، ص19.

[3]-فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص85.

2- تصحر معتدل: وهو تلف بدرجة متوسطة للغطاء النباتي وتكوين كثبان رملية صغيرة أو أخاديد صغيرة في التربة وكذلك تملح للتربة مما يقلل الإنتاج.

3- التصحر الشديد جدا: ويتمثل بتحول الأرض إلى وضعية غير منتجة تماما، وهذه لايمكن استصلاحها إلا بتكاليف باهظة وعلى مساحات محدودة في كثير من الأحيان، مع العلم أن هذه الأراضي كانت تتمتع بقدرات إنتاجية كبيرة.

4- التصحر الشديد: وينعكس بانتشار النباتات غير المرغوب فيها وانخفاض الإنتاج النباتي بحدود 50%.

والحالة الأكثر انتشارا في الجزائر هي التصحر الشديد جدا، وترجع إلى نمط استخدام الأراضي الزراعية من خلال القطع السيئ للأشجار لاستخدامها كخشب وقود، وهو ما يؤثر على مساحة الغابات وبالتالي هذا العامل يساهم بشكل مباشر في تدهور البيئة وتوجهها نحو الجفاف.

ب- مشاكل متعلقة بطبيعة الحيازات:

يطغى على توزيع حيازات في الجزائر طابع الحيازات الصغيرة ذات الإنتاج الموجه للاستهلاك العائلي بالدرجة الأولى، وهو ما وهو ما يعرقل من وصول الإنتاج إلى السوق والتوسع في الإنتاج، ومن جهتها تعاني الحيازات الجماعية من مشاكل البيروقراطية الإدارية وهو ما يضعف إنتاجيتها.

ج- مشاكل متعلقة بالموارد المائية:

لاشك أن العجز المائي يساهم بشكل كبير في العجز الغذائي نظرا لكون الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية، وبالنظر إلى المعلومات المتاحة عن المياه في الجزائر نجد نقص في مواردها المائية، بالإضافة إلى مشكلة هدرها بسبب الأساليب التقليدية للري هذا إلى جانب تعرضها للتلوث الصناعي، كل هذا يؤدي إلى مزيد من العجز الغذائي في الجزائر وبتالي وجب عليها اتخاذ إجراءات وقائية أكثر فعالية لحماية مواردها المائية من النقصان والعمل على تطوير أساليب الري المستخدمة في الزراعة.

2- المشاكل البشرية:

أ- اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية:

زيادة معدل نمو السكان في الجزائر من أهم التحديات التي تواجه التنمية والذي يرجع إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي تتوفر عليها، حيث يرى الاقتصاديون بان أصل المشكلة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد، لكن القول الأصح هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة إلى الصراعات القائمة بين الدول[1].

ولذلك فإن الزيادة السكانية مع انخفاض مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر يخلق مشكلة اقتصادية ألا وهي مشكلة توفير الغذاء وللقضاء عليها وجب على الدولة توسيع المساحة المزروعة ما يسمح بزيادة الإنتاج.

أ- الهجرة من الريف إلى المدينة:

إن هجرة السكان من الريف إلى المدينة تزيد من أعباء الزراعة نتيجة تغيير أنماط الغذاء المطلوب، بالإضافة إلى الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجات السكان الجدد، ناهيك عن الاقتطاع من فوائض الزراعة ليس للتنمية الزراعية وإنما لتنمية قطاعات أخرى نتيجة زيادة احتياجات السكان المتزايدين.

ولقد بلغ سكان المدن في الجزائر65%، في حين بلغ سكان الريف35% من عدد السكان الإجمالي، ويدل الفرق بين النسبتين عن حجم النزوح من الريف إلى المدينة وهذا مقارنة بسنة 1980 التي كانت فيها نسبة سكان الريف اكبر من نسبة سكان المدن حيث بلغت 56% و44% على التوالي[2].

وللحد من الهجرة الريفية أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق برامج التنمية في الجزائر وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير المرافق الضرورية وتوفير المناخ الملائم بما يسمح بتثبيت السكان وجذب سكان المدن إلى الريف من خلال توفير الدعم اللازم والفعلي للفلاحين.

ج- المشاكل التكنولوجية:

يعكس تخلف الإنتاجية الزراعية الجزائرية تخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج، فما زلت الزراعة تعتمد على وسائل غير تقنية بالإضافة إلى عدم شراء التكنولوجيا الحديثة للزراعة، ويظهر التخلف بدءا من البذور غير المحسنة وغير الملائمة للبيئة ومشاكل انخفاض المطر، ويمتد التخلف التكنولوجي إلى استخدام الأسمدة ومشاكل الأراضي المالحة ونقص الإرشاد الزراعي في مجال استخدام المعدلات السمادية المثلى.

---

[1]- بن عمر الأخضر، مرجع سبق ذكره ص95.

[2]- **القطاع الزراعي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2011، ص313.

ويرجع عدم التوسع في استخدام الآلات الزراعية إلى صغر الحيازات الزراعية، و بالتالي عدم قدرة صغار المزارعين اقتناء الآلات خصوصا مع ارتفاع أسعارها[1].

المبحث الثاني:تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر أحد أهم قطاعات الاقتصاد من حيث أهميته في الناتج الإجمالي ولاستيعابه لقوة العمل وأهميته في الميزان التجاري ودوره الكبير في تأمين الغذاء للسكان.

المطلب الأول: إمكانيات ومؤشرات القطاع الزراعي في الجزائر

تمتلك الجزائر من الموارد الزراعية ما يؤهلها لأن تنهض بالقطاع الزراعي وتنميته تنمية مستدامة وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي، حيث يمكن الحكم على أداء القطاع الزراعي بالاعتماد على جملة من المؤشرات التي تعكس وضعية القطاع ومدى مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي .

أولا: الموارد الطبيعية

[1]- نور الدين منى، خالد السبع النجار، **إستراتيجية الأمن الغذائي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1994، ص57.

تتمتع الجزائر بموارد زراعية طبيعية هامة تؤهلها لتحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاعتماد على إنتاجها المحلي ومن أهمها :

1- الأراضي الزراعية: ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف[1]:

أ- الأراضي القابلة لزراعة: وتشمل الأراضي المستغلة وغير المستغلة التي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بـ 42.2 مليون هكتار ويتم استخدام هذه الأراضي في إنتاج المحاصيل المستديمة و الموسمية ومساحة للغابات والمراعي، وهناك مساحات متروكة، والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي في الجزائر:

جدول رقم (3-2): توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر

البيان	المساحة (هكتار)	%
المساحة الصالحة للزراعة	8.321.680	19.7
مراعي و مجاري	32.824.410	77.8
أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة	1.063.510	2.5
الإجمالي	42.209.600	100

المصدر: عبد القادر فاضل، **القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وأفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، ص46.

من خلال الجدول يتضح لنا الاختلال الواضح بين نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 19.7% ونسبة المراعي والمجاري 77.8 %، وهو ماينعكس سلبا على الإنتاج الزراعي ولذلك وجب على الحكومة توسيع الأراضي الصالحة للزراعة بما يحقق لها زيادة في الإنتاج.

[1]- بلال خزار، **السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، تخصص اقتصاد التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2012-2013، ص 43.

بالإضافة إلى ذلك هناك أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة والتي تمثل 2.5% وهي صغيرة، وما يلاحظ على مساحات الغابات أنها تشغل مساحات شاسعة إلا أنها تختلف، فالملاحظ وجود غابات كثيفة ناضجة مغطاة بصورة جيدة وبقايا غابات متدهورة.

أما فيما يخص المراعي في الجزائر فتأخذ النسبة الكبيرة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، ورغم كبر مساحتها إلا أنها تتميز بانخفاض إنتاجيتها من اللحوم لأسباب من بينها عدم الانتظام في توزيع نقاط المياه والرعي، لذا يجب تحويلها إلى مراعي مروية للمساهمة في توفير الأعلاف من اجل تحسين الإنتاج الحيواني.

ب– الأراضي الصالحة للزراعة: ويعبر عنها بالأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي حيث جاءت مساحتها على النحو التالي:

جدول رقم (3–3): توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر

المساحة: هكتار

البيان	المساحة	%
أراضي معشوشبة	4.109.965	49.77
أراضي مستريحة	3.382.880	40.7
مروج طبيعية	703.969	8.4
الكروم	99.434	1.2
الزراعة المثمرة	25.434	0.2
الإجمالي	8.321.680	100

المصدر: عبد القادر فاضل، مرجع سبق ذكره، ص47.

من خلال الجدول نلاحظ أن المساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.3 مليون هكتار، وهذا يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالح للزراعة، وبالتالي محدودية الأراضي الزراعية في الجزائر.

تشتمل هذه الأراضي على الأراضي الصالحة للحراثة وتنقسم إلى(مزروعات عشبية وأراضي مستريحة)، ومزروعات دائمة والتي تنقسم إلى (مروج طبيعية وزراعات مثمرة وكروم)، والأراضي المستريحة تمثل ثاني اكبر نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة بعد المزروعات العشبية وهذا يعني أن الجزء الكبير من الأراضي غير مستغل.

ولذلك قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لاستصلاح هذه الأراضي لكن هذه العملية لم تساهم في زيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة.

ج- المساحة المحصولية:"وهي تلك المساحة من الأراضي التي تزرع فيها عدة محاصيل زراعية في سنة واحدة". ولكن الملاحظ في الجزائر أن أغلب الأراضي الزراعية تطبق الدورة الأحادية أي زراعة محصول واحد في السنة.

2- الموارد المائية: تقدر الموارد المائية في الجزائر ب22.4 مليار متر مكعب سنويا، منها17 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و5.4 مليار متر مكعب في الصحراء، وتنقسم هذه الموارد إلى[1]:

أ- المياه السطحية: وتشمل مياه الوديان والأنهار، وقدرت كميتها بـ 15.4 مليار متر مكعب في السنة ولا يستغل منها إلا 20% والباقي يصب في البحار والشطوط، وتعتبر الأمطار المورد الرئيسي للمياه السطحية حيث قدرت كمية الأمطار التي تتساقط على الجزائر بـ 13325 مليمتر في السنة.

ب- المياه الجوفية: بلغ حجمها في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و5 مليار متر مكعب في الصحراء، لكن حجم المستغل منها 3.2 مليار متر مكعب منها 1.8 مليار متر مكعب في الشمال و1.4 مليار متر مكعب في الجنوب، وحسب بعض الدراسات فإن احتياجات الجزائر من المياه بلغت 6 مليار متر مكعب، لذلك قامت ببناء السدود وإدخال تقنيات جديدة على الري، مثل الري بالتنقيط، وتحلية مياه البحر.

ثانيا: الموارد البشرية و المالية: وتتمثل في[2]:

1- اليد العاملة: تشكل الموارد البشرية عاملا دافعا للتنمية أو عاملا معوقا لها، حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها عملية التنمية في الجزائر. فنقص اليد العاملة الزراعية في الجزائر والتي بلغت قيمتها في 2013: 252890 أي بحوالي 21،75 % من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى والبالغة

---

[1]- عماري زهير، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي-دراسة حالة الجزائر-**، الملتقى الدولي التاسع حول: المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص9.

[1]- بلال خراز، مرجع سبق ذكره، ص 46.

1196400، يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية فالهجرة من الريف إلى المدينة بسبب ظروف المعيشة في الريف يؤدي إلى خسائر كبيرة في الأغذية والمحاصيل لعدم توفر اليد العاملة في عمليات الجني والحصاد والزراعة.

2- الموارد المالية: تمتلك الجزائر غلافا ماليا معتبرا يساعدها على تحقيق معدلات نمو مرغوب فيها في القطاع الزراعي، حيث بلغ الاحتياطي النقدي 146مليار دولار في سنة 2002، كما تشير الإحصاءات أن العشر سنوات الأخيرة شهدت نمو في حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي، حيث وظفت الجزائر 350 مليار دينار بهدف تحفيز الاستثمار الخاص في الاقتصاد الفلاحي.

ثالثا: مستلزمات الإنتاج الزراعي: وتتمثل فيما يلي[1]:

1- الآلات الزراعية:

أ- الجرارات الزراعية: بلغ متوسط عدد الجرارات الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2006الى 2010 حوالي 104713 جرار، لتنخفض سنة 2011 إلى 100847 جرار،ليصل العدد سنة 2012 إلى 102055جرار، ووصل عام 2013 إلى 103635 جرار .

ب- الحاصدات الزراعية: بلغ عددها في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 حوالي 12724 حاصدة، لتنخفض سنة 2011 إلى 9443 حاصدة، أما في 2013 فوصل عددها إلى 9619 حاصدة.

2- الأسمدة:

أ- إنتاج الأسمدة الازوتية: انخفض إنتاج الأسمدة الازوتية من 93300ألف طن أزوت صافي في الفترة من 2006 إلى غاية 2010 ليصل إلى90000 ألف طن أزوت صافي سنة 2011، بالإضافة إلى ثبات الإنتاج خلال سنوات 2011 و2012 و2013 عند مستوى 90000 ألف طن.

ب- إنتاج الأسمدة الفوسفاتية: عكس الأسمدة الازوتية فان إنتاج الأسمدة الفوسفاتية بقي ثابتا خلال فترة 2006 إلى غاية 2013 عند مستوى 80000 ألف طن .

المطلب الثاني: تطور الإنتاجين النباتي والحيواني

---

[1] - **المنظمة العربية لتنمية الزراعية**، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، 2014، ص10، عن الموقع الإلكتروني: www.aoad.org/AASYXX

يحتل الإنتاج النباتي والحيواني مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج وفيرا، حيث يشكلاني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي خاصة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي.

أولا: تطور الإنتاج النباتي:

يمثل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة الجزائرية، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا و العكس صحيح، ويأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافها في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج النباتي. وما يميز الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري أنها ذات أصل نباتي بنسبة كبيرة وتقل فيها نسبة الإنتاج الحيواني.

1- تطور إنتاج الحبوب:

تعد الحبوب من المنتجات الأساسية التي تكون الوجبة الغذائية للفرد الجزائري، إذ تعتبر مصدرا أساسيا للسعرات الحرارية والبروتينات كما أنها تتصدر قائمة المنتجات النباتية وتعتبر منتجات إستراتيجية على المستوى الوطني، وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح، الشعير، الدرنات، والجذور، ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها إنتاج الحبوب في الجزائر، عملت الدولة على وضع إستراتيجية زراعية هدفها الأساسي رفع إنتاج وإنتاجية الهكتار الواحد من المنتوج، خاصة وأن هذه المادة تكلف الدولة سنويا مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة والجدول التالي يوضح تطور إنتاج وإنتاجية ومساحة الحبوب خلال الفترة 2006- 2013.

الجدول رقم (3-4):تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية بالنسبة للحبوب

الإنتاج: 1000 /طن،**المساحة**: 1000/هكتار، **الإنتاجية**:كلغ/هكتار

الحبوب	متوسط الفترة 2006-2010			2011		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
جملة الحبوب	2781.88	1376	3826.68	2584.54	1442	3727.99
القمح	1724.24	1414	2438.28	1672.43	1528	2554.93
الشعير	981.76	1328	133.42	852.38	1295	1104.21
الدرنات و الجذور	118.51	22364	2650.39	131.9	29281	3862.19

2012			2013		
المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
3063.03	1677	5137.15	2699.25	1820	4912.23
1945.78	1764	3432.32	1727.94	1910	3299.05
1030.48	1545	1591.72	897.72	1669	1498.64
138.67	30428	4219.48	162.71	30287	4928.03

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد رقم 34، ص-ص30-36.

يتضح من الجدول رقم (3-4) أن إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرفت تذبذبا كبيرا بالرغم من أنه يعتبر المحصول الرئيسي سواء من حيث المساحة أو الإنتاج.

إن القمح بنوعيه الصلب واللين هو المحصول الرئيسي في الجزائر من حيث المساحة التي يشغلها رغم وجود مساحات كبيرة أخرى غير مستغلة، أو كمية الإنتاج مقارنة بمحاصيل الحبوب المحاصيل الحقلية عامة، حيث بلغت المساحة المزروعة من القمح حوالي 1724.24 ألف هكتار خلال الفترة 2006-2013، حيث كانت 1672.43 ألف هكتار خلال 2011 و 1945.78 ألف هكتار خلال سنة 2012، لتصبح خلال 2013 حوالي 1727.94 ألف هكتار.

أما فيما يخص الإنتاج فقد عرف تذبذبا بسيطا حيث بلغ في الفترة 2006-2010 حوالي 2438.28 ألف طن، ليرتفع قليلا سنة 2011 حيث بلغ 2554.93 ألف طن، ليواصل ارتفاعه سنة 2012 إلى 3432.23 ألف طن ثم ينخفض قليلا سنة 2013 ليبلغ 3299.05 ألف طن، ويرجع هذا التذبذب إلى أسباب وعوامل مناخية مثل انجراف التربة، التساقط ...، كما نجد كذلك أن الجزائر تفتقر إلى سياسة زراعية محكمة في مجال إنتاج الحبوب، إذ لا يمكن لوتيرة الإنتاج هذه ضمان استقرار ووفرة دائمة لمادة الحبوب، الشيء الذي ينعكس على الميزان التجاري الغذائي.

أما فيما يخص الإنتاجية (المردودية) فنلاحظ من معطيات الجدول أنها في تطور مستمر أو ارتفاع طفيف خلال الفترة الممتدة 2006-2013 على التوالي بـ 1414 كغ/هكتار، 1528 كغ/هكتار، 1764 كغ/هكتار، 1910 كغ/هكتار، وحسب وكالة الأنباء الجزائرية فإنه يستمر هذا الارتفاع إلى غاية2014-2015 على التوالي بـ 1414 كغ/هكتار، 1528 كغ/هكتار، 1764 كغ/هكتار، 1910 كغ/هكتار، وحسب وكالة الأنباء الجزائرية فإن هذا الارتفاع الطفيف يستمر إلى غاية 2014-2015.

أما فيما يخص الشعير فإنه يحتل المرتبة الثانية بعد القمح، حيث تربع على مساحة تقدر بـ 981.16 ألف/هكتار خلال الفترة الممتدة من 2006-2013، و 852.38 ألف/هكتار عام 2011 و 1030.48 ألف/هكتار سنة 2012، و كذلك 897.72 ألف/هكتار سنة 2013، أما فيما يخص الإنتاج و الإنتاجية فقد عرف الشعير تذبذبا في الفترة الممتدة من 2006-2013.

الشكل رقم (3-1): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترة 2006-2013

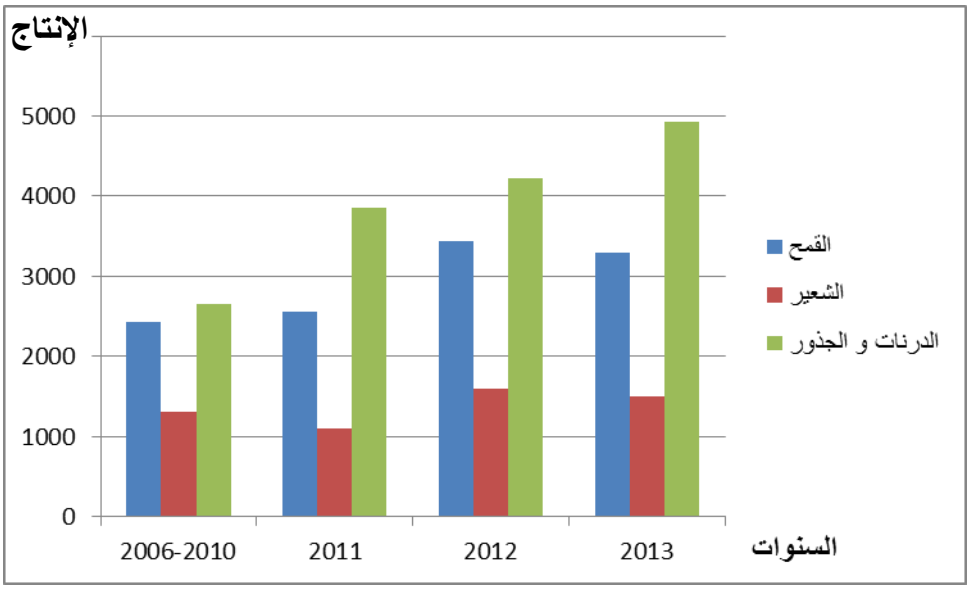

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على بيانات الجدول رقم (3-4).

2- تطور إنتاج البقول الجافة :

تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة، لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في تغذيته اليومية، حيث أن زيادة إنتاج أي نوع منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي، وتضم البقوليات، الفول الجاف، الفاصوليا الجافة، البازلاء الجافة، العدس والحمص، البذور الزيتية، كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (3–5): تطور المساحة، الإنتاج والإنتاجية بالنسبة للبقول الجافة

المساحة : ألف/ هكتار ، الإنتاجية : كلغ/الهكتار ،الإنتاج : ألف/ طن.

البقول الجافة	متوسط الفترة 2006–2010			2011		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
الفول الجاف	32.40	919	29.78	37.09	1024	37.98
الفاصوليا	1.35	644	0.87	1.22	779	0.95
البازلاء	8.65	643	5.56	9.94	748	7.44
العدس و الحمص	24.08	1654	17.82	38.82	1608	32.27
البذور الزيتية	283.61	-	210.92	314.49	-	421.03
جملة البقول	66.65	813	54.19	87.30	903	78.82

2012			2013		
المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
36.84	1100	40.51	37.67	1125	42.38
1.75	650	1.02	1.43	951	1.36
9.89	928	9.18	10.81	280	10.59
36.8	1826	33.42	34.36	2334	41.3
331.18	-	250.79	350.45	-	406.36
85.30	988	84.29	84.99	1128	95.83

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 34، ص-ص 40-46.

من خلال الجدل رقم (3-5) نلاحظ أن المساحة المخصصة لزراعة البقوليات الجافة عرفت تذبذبا خلال الفترة 2006-2013، إذ سجلت أعلى مستوى لها سنة 2011 ببلوغها 87.30 ألف هكتار، وسجلت أدنى مستوى لها 2006-2010 ببلوغها 66.65 ألف هكتار.

أما فيما يخص الإنتاج فقد عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2006 إلى 2013، حيث سجل في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 ما قيمته 54.19 ألف طن، وبلغ في سنة 2011 ما قيمته 78.82 ألف طن، ليواصل ارتفاعه سنة 2012 و2013 على التوالي ليصل إلى84.29،95.83 ألف طن .

ومن جهتها عرفت الإنتاجية ارتفاعا مستمرا خلال نفس الفترة الزمنية، فقد سجلت خلال الفترة من 2006-2010 قيمة قدرها 813 كلغ/هكتار، لترتفع سنة 2011 إلى 903 كلغ/هكتار، لتواصل ارتفاعها سنة 2012 لتصل إلى 988كلغ/هكتار، أما في سنة 2013 فبلغت 1128كلغ/هكتار، حيث ترجع هذه الزيادة في المردودية إلى الدعم الحكومي الذي قدمته الدولة لمساعدة إنتاج البقوليات الجافة، علما أن إنتاج البقول الجافة في الجزائر تعتبر من بين أضعف المستويات مقارنة ببعض الدول العربية، وسوف نتطرق بشيء من التفصيل لأهم محاصيل هذه المجموعة :

أ- الفول الجاف: تحتل مساحة الفول الجاف المرتبة الأولى ضمن المساحة الإجمالية لمجموعة البقوليات، حيث بلغت في الفترة الممتدة من 2006 إلى2010: 32.40 ألف هكتار، ثم عرفت المساحة تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات 2011، 2012، 2013 بتسجيلها على التوالي 37.09، 36.84، 37.67 ألف هكتار .

أما فيما يخص الإنتاج فقد عرف ارتفاعا طفيفا على طول الفترة من 2006إلى 2013، حيث سجلت الفترة من 2006 إلى 2010 أقل قيمة قدرت ب 29.78 ألف طن، وسجلت سنة 2013 أعلى قيمة قدرت ب 42.38 ألف طن، حيث يحتل الفول المرتبة الأولى من بين إجمالي محاصيل البقول.

ومن جهتها عرفت الإنتاجية نفس المصير من الارتفاع على طول الفترة من 2006 إلى 2013، حيث سجلت الفترة من 2006 إلى 2010 أقل قيمة قدرت ب 919 كلغ/هكتار، أما باقي السنوات 2011، 2012، 2013 فقد سجلت ارتفاعا قدر على التوالي بـ 1024، 1100، 1125كلغ/هكتار.

ب- الحمص والعدس: يحتل محصول الحمص المرتبة الثانية بعد الفول الجاف من حيث المساحة، حيث قدرت مساحته في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 بـ 22.02 ألف هكتار، لتتجه نحو التذبذب في السنوات الموالية وتصل سنة 2013 إلى 29.32 ألف هكتار .

أما فيما يخص الإنتاج فقد عرف ارتفاعا بسيطا خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2006 إلى 2013، حيث سجلت أدنى مستوى في فترة 2006-2010 وقدر ب 15.90 ألف طن، وسجلت أعلى مستوى في سنة 2013 بـ 34.98 ألف طن .

كما عرفت الإنتاجية نفس الوضعية تقريبا، حيث شهدت ارتفاعا مستمرا في الفترة من 2006-2013، حيث سجلت في فترة 2006-2010 قيمة قدرها 722 كلغ/هكتار، وفي 2011 بلغت 867 كلغ/هكتار، وارتفعت سنة 2012 إلى 906 كلغ/هكتار، لتستقر سنة 2013 في حدود 1193 كلغ/هكتار.

أما فيما يخص بقية المحاصيل كالفاصوليا الجافة، البازلاء الجافة والعدس، فقد عرفت هي الأخرى تذبذبا في المساحة خلال الفترة الممتدة من 2006-2013، حيث سجلت أدنى مستوى لها في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 بحوالي 12.06 ألف هكتار، بينما سجلت أعلى مستوى سنة 2011 بنحو 22.25 ألف هكتار.

أما الإنتاج فقد عرف ارتفاعا مستمرا في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 حيث بلغ 8.44 ألف طن، ليصل سنة 2013 إلى 18.27 ألف طن .

وفيما يخص الإنتاجية فقد عرفت ارتفاعا متواصلا خلال نفس الفترة السابقة ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2013 وقدر بحوالي 3072 كلغ/هكتار.

الشكل رقم (3-2) : تطور إنتاج البقول خلال الفترة 2006-2013

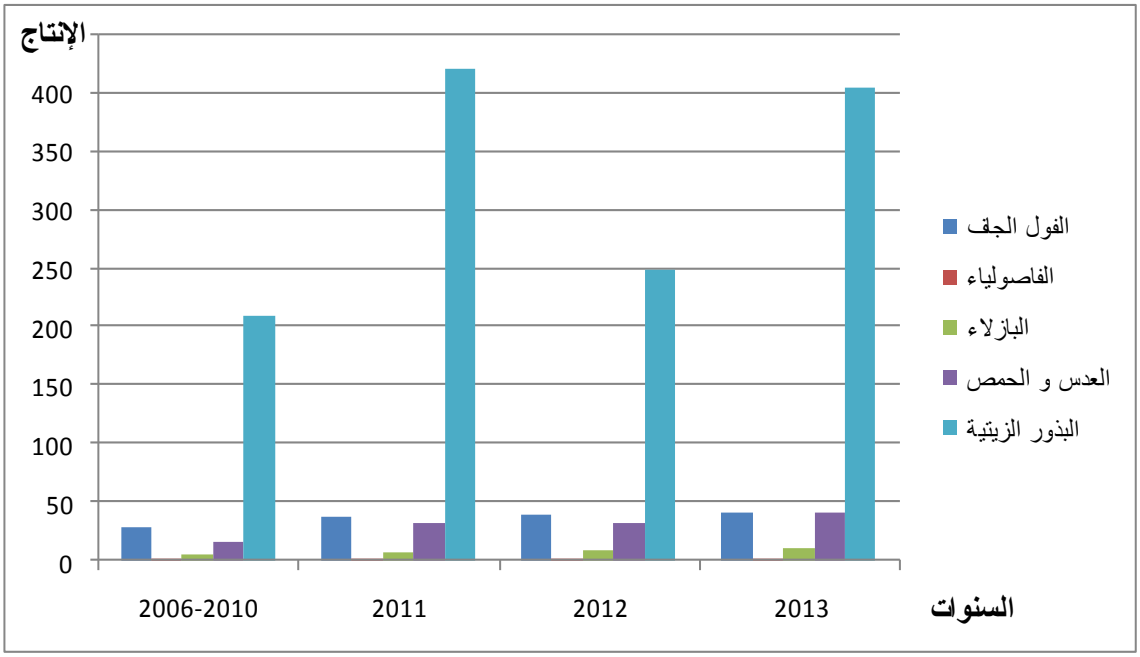

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجدول رقم(3-5).

3- تطور إنتاج الخضر والفواكه :

تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام، وهي من المجموعات التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية، حيث تتأثر مباشرة بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخل وتحسن المستوى المعيشي للمستهلك .

أ- تطور إنتاج الخضر: تشمل الخضر مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية أهمها : البطاطا، الطماطم والبصل وغيرها من المحاصيل المهمة التي سنتطرق إلى بعضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (3-6):تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية بالنسبة للخضر

المساحة: ألف/ هكتار، الإنتاجية: كلغ/الهكتار، الإنتاج: ألف/ طن.

الخضر	متوسط الفترة 2006-2010			2011		
	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
البطاطا	99.42	23728	2359.05	131.90	29281	3862.19
الطماطم	22.58	29070	656.40	20.58	37493	771.61
البصل	40.08	21313	854.22	46.01	24868	1144.17
البطيخ	31.41	23968	752.83	50.76	25318	1285.13
البازلاء الخضراء	27.17	3441	93.50	32.64	3912	127.68
الخيار	4.19	23475	98.36	3.96	27775	109.99
الجزر	15.77	16882	266.23	17.89	19127	342.18
الثوم	11.33	5092	57.69	9.50	5682	53.98
فول أخضر	22.99	11084	254.83	27.94	8903	248.74
مجمل الخضر	364.86	17278	6303.91	449.25	21300	9569.24

2012			2013		
المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج
138.67	30428	4219.84	162.71	30287	4928.03
21.54	36999	796.96	22.49	43356	975.07
46.27	25573	1183.27	48.66	27628	1344.38

1500.56	26677	56.25	1495.08	27367	54.63
186.35	5031	37.04	140.59	33725	34.11
140.77	34002	4.14	115.16	28225	4.08
396.12	21070	18.8	354.10	19574	18.09
93.06	10884	8.55	77.65	8571	9.06
269.96	9843	30.17	257.70	8715	29.57
11866.41	23471	505.57	10402.32	22215	468.26

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الجلد رقم 34، ص-ص 52-65.

من خلال الجدول رقم (3-6) يتبين أن المساحة المخصصة للخضر بشتى أنواعها تعرف ارتفاعا بسيطا خلال الفترة الممتدة من 2006إلى 2013 بما يعادل 364.86 ألف هكتار، وسنة 2011 ما يعادل 449.25 ألف هكتار، لتواصل ارتفاعها سنة 2012 إلى ما قيمته 468.26 ألف هكتار، وتصل سنة 2013 إلى 505.57 ألف هكتار .

أما فيما يخص الإنتاج فقد عرف هو الآخر ارتفاعا مستمرا في فترة 2006-2013، حيث سجل في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 ما يقارب 6303.91 ألف طن، وسنة 2011 ما قيمته 9569.24 ألف طن، حتى تصل سنة 2013 إلى 11866.41 ألف طن .

أما بالنسبة للإنتاجية فقد شهدت ارتفاعا خلال نفس الفترة السابقة،حيث سجلت أدنى قيمة لها في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 قدرت بـ 17278، لتستمر في الارتفاع خلال السنوات الثلاث الموالية حيث بلغت في سنة 2013 حوالي 23471 كلغ/هكتار .

وفيما يلي سنتطرق إلى أهم محاصيل الخضر المنتجة في الجزائر خلال سنة 2010 إلى 2013:

1- البطاطا: تعتبر من أهم محاصيل الخضر في الجزائر وتتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها واستهلاكها بمعدلات مرتفعة ووفقا لمساحتها وكميات إنتاجها، حيث نلاحظ من الجدول رقم (3-6) أن المساحة المخصصة للبطاطا ترتفع باستمرار في الفترة الممتدة 2006 إلى 2013، حيث بلغت 99.42 ألف هكتار في فترة 2006 -2010 ، وفي سنة 2011 بلغت 131.90 ألف هكتار، لتواصل ارتفاعها وتبلغ سنة 2013 حوالي 162.71 ألف هكتار .

أما فيما يخص الإنتاج فقد عرف نفس الوضع من الارتفاع المستمر، ليحقق أدنى كمية في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 بـ 2359.05 ألف طن، و يحقق أعلى كمية سنة 2013 بـ 4928.03 ألف طن .

أما الإنتاجية فقد عرفت تذبذبا في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013 بين الارتفاع والانخفاض.

أما سنة 2015 و2016 وحسب وزير الفلاحة فإن الجزائر حققت الاكتفاء الذاتي في إنتاج البطاطا حيث "أعرب ممثل "الفاو" للزراعة بهيئة الأمم المتحدة عن ارتياحه للنتائج المحققة بالجزائر فيما يخص مادة البطاطا، مع ضرورة تكثيف الجهود في المنتجات الغذائية نظرا لاستهلاكها الواسع وطنيا ودوليا.."[1].

2- البصل: يعتبر من بين محاصيل مجموعة الخضر ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، باعتباره يمثل جزءا مهما من مكونات الغذاء اليومي للمستهلك حيث عرفت المساحة المخصصة للبصل في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013 ارتفاعا بسيطا، حيث سجلت في فترة 2006-2010 ما يعادل 40.08 ألف هكتار، أما في سنة 2011 فقد ارتفعت المساحة إلى 46.01 ألف هكتار، وتصل سنة 2013 إلى 48.66 ألف هكتار.

أما فيما يخص الإنتاج والإنتاجية فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا مستمرا في نفس الفترة السابقة ويرجع ذلك إلى الدعم الموجه للفلاحين وذلك لتحرير سوق الخضر.

3- الطماطم: تعتبر من الخضر الهامة في الجزائر، وتعرف طلبا واستهلاكا واسعا وبمعدلات عالية، وقد أصبحت تنتج بصورة مستمرة على مدار السنة بفضل تطور الزراعة المحمية واستخدام التكنولوجيا ودعم الدولة، ومن خلال معطيات الجدول رقم (3-6) نلاحظ أن المساحة المخصصة لزراعة الطماطم عرفت تذبذبا في فترة 2006-2013، حيث سجلت أدنى مستوى لها سنة 2011 بـ 20.58 ألف هكتار وأعلى مستوى في فترة 2006-2010 بـ 22.58 ألف هكتار .

أما الإنتاج فقد عرف ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى من 2006 إلى 2013، حيث سجلت فترة 2006-2010 ما كميته 656.40 ألف طن، ويواصل الارتفاع في بقية السنوات حتى يصل سنة 2013 إلى 975.07 ألف طن .

أما الإنتاجية فقد عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في الفترة الممتدة من 2006-2013، حيث سجلت أعلى مستوى سنة 2013 بـ 43356 كلغ/هكتار، وسجلت أدنى مستوى في فترة 2006-2010 بـ 29070كلغ/هكتار.

الشكل رقم (3-3): تطور إنتاج أهم الخضر في الفترة 2006-2013

[1]-الجزائر حققت الاكتفاء الذاتي في البطاطا،جريدة الفجر، 2016/04/09، عن الموقع الإلكتروني:
www.al-fadjr.com .

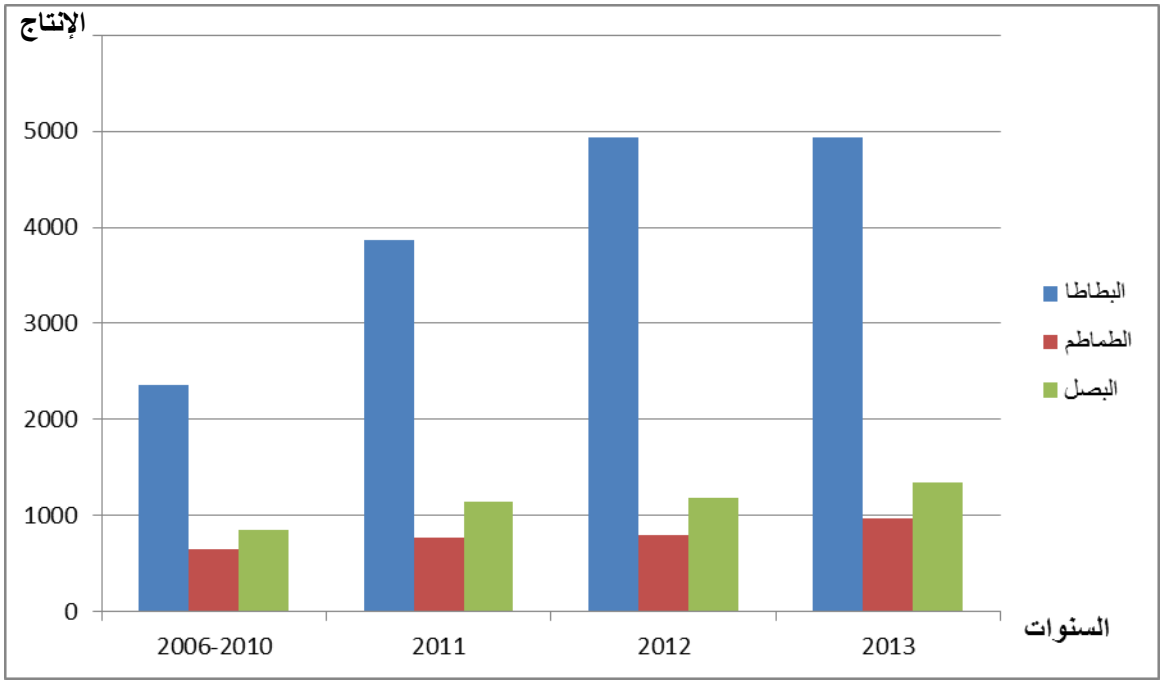

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-6).

ب- تطور إنتاج الفواكه:

تعتبر الفواكه من بين المصادر الغذائية الهامة في الجزائر وتشمل سلة الفواكه على عدة أنواع منها: التمور، التفاح، التين، العنب، الرمان، البرتقال اليوسفي والليمون، والتي سنتطرق إلى أهمها من خلال معطيات الجدول التالي:

جدول رقم (3-7): تطور مساحة وإنتاج الفواكه

الإنتاج: ألف/ طن، **المساحة**: ألف/ هكتار، **الأشجار**:بآلاف شجرة

الفواكه	متوسط الإنتاج للفترة 2006–2010	2011		
		المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج
التمور	563.46	0	12983	724.89
التفاح	276.06	40.98	0	404.10
التين	88.42	46.33	4973.25	120.18
الرمان	60.66	9.56	0	67.46
العنب	419.61	72.42	0	67.46
البرتقال و اليوسفي	688.95	51.34	0	1032.76
الليمون	48.88	3.79	0	71.94
مجمل الفواكه	2368.60	375.45	17956.25	3708.31

2012			2013		
المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج	المساحة المثمرة	الأشجار المثمرة	الإنتاج
0	13791.91	789.36	0	14652.38	848.20
40.86	0	397.53	41.03	0	455.94
45.13	5015.19	110.06	44.61	5039.36	117.10
9.16	0	71.71	9.69	0	76.52
68.67	0	543.17	68.56	0	570.84
53.18	0	1010.03	53.5	0	1121.9
3.90	0	76.08	3.90	0	81
369.63	18807.10	3856.74	372.58	19691.74	4231.63

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 34، ص-ص67-81.

من معطيات الجدول نلاحظ أن المساحة المخصصة للفواكه قد عرفت تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 2006-2013، أين بلغت المساحة في سنة 2011 ما يعادل 375.45 ألف هكتار، لتنخفض سنة 2012 إلى 369.63 ألف هكتار، لترجع إلى الارتفاع سنة 2013 حيث بلغت 372.58 ألف هكتار.

أما فيما يخص الإنتاج فقد عرف اتجاها تصاعديا، حيث سجلت سنة 2011 ما قيمته 3708.31 ألف طن، أما 2012 فقد ارتفع قليلا حيث بلغ 3856.74 ألف طن لتصل سنة 2013 إلى 4231.63 ألف طن، أما متوسط الإنتاج في الفترة من 2006-2010 ما يعادل 2368.60 و هي أدنى قيمة سجلتها الفترة الممتدة من 2006-2013.

أما الأشجار المثمرة فقد عرفت ارتفاعا مستمرا في الفترة الممتدة من 2006-2010، حيث سجلت سنة 2001 ما قيمته 17956.25 ألف شجرة، أما في 2012 فقد ارتفعت إلى 18807.10 ألف شجرة، لتصل سنة 2013 إلى 19691.74 ألف شجرة.

سوف نتطرق بشيء من التفصيل إلى أهم محاصيل المجموعة:

1- البرتقال واليوسفي: يحتل محصول البرتقال واليوسفي المرتبة الثانية بعد العنب من حيث المساحة حيث قدرت مساحة غرس أشجار البرتقال واليوسفي سنة 2011 قيمة 51.34 ألف هكتار، أما 2012 فقد قدرت المساحة بـ 35.18 ألف هكتار، لتصل سنة 2013 إلى 53.5 ألف هكتار.

أما عن إنتاج هذه الفاكهة فقد عرف تذبذبا، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2013 بقيمة 890.67 ألف طن، وأما أدنى قيمة فقد سجلت سنة 2012 بقيمة 802.52 ألف طن، وحققت كذلك متوسط إنتاج للفترة من 2006-2011 ما قيمته 688.95 ألف طن.

أما الأشجار المثمرة فلم تحقق أي قيمة خلال الفترة محل الدراسة.

2- العنب: يحتل العنب المرتبة الأولى من حيث المساحة، حيث عرفت المساحة المخصصة لزراعة العنب تذبذبا، حيث سجلت سنة 2011 ما قيمته 72.42 ألف هكتار، لترتفع سنة 2012 إلى 68.67 ألف هكتار، وفي سنة 2013 عرفت انخفاضا بسيطا حيث سجلت ما قيمته 68.56 ألف هكتار.

أما الإنتاج فقد عرف ارتفاعا في الفترة الممتدة من 2006-2013، حيث سجلت في سنة 2011، 2012، 2013 على التوالي ما قيمته 402.59، 543.17، 570.84 ألف طن، أما متوسط الإنتاج للفترة من 2006- 2010 فقد سجلت ما قيمته 419.61 ألف طن.

3- **التمور**: تعد التمور من أكثر أنواع الفاكهة انتشارا في العالم العربي عموما، وفي الجزائر خصوصا. ومن أبرز الخصائص التي تميزها هي إمكانية خزنها لفترات طويلة دون تعرضها للفساد كما تعد غذاء صحيا لاحتوائها على العديد من العناصر الغذائية المفيدة لجسم الإنسان ، كما تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة للتمور في العالم، حيث قدر عدد النخيل المثمرة في الفترة محل الدراسة ب41427.29 ألف شجرة .

أما فيما يخص الإنتاج فلقد عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من 2006 إلى 2013، حيث سجل متوسط الإنتاج للفترة من 2006-2010 ما قيمته 563.46ألف طن، ليواصل ارتفاعه سنة 2011، 2012 و2013على التوالي ماقيمته789.36،724.89، 848.20 ألف طن.

حيث كشف وزير الفلاحة والتنمية الريفية سيد أحمد فروخي ببسكرة عن أن" توقعات الإنتاج في شعبة التمور ستكون قياسية خلال موسم(2015-2016) وذلك بأكثر من 10ملايين قنطار بنوعية جيدة وكذا تصدير نحو 300 ألف طن من صنف دقلة نور[1].

كما تعتبر الجزائر أول دولة في إنتاج التمور ذات الجودة العالية من صنف دقلة نور التي تعتبر حتى الآن من أحسن الأصناف التجارية في العالم والتي تلقى رواجا في السوق الإقليمية والدولية[2].

4- التفاح: أما فيما يخص التفاح فقد قدرت مساحته المثمرة سنة 2011 ب 40.98 ألف هكتار، لينخفض سنة 2012 إلى 40.86 ألف هكتار، أما فيما يخص الإنتاج فقد بلغ 276.06 ألف طن خلا متوسط الفترة 2006-2010، ليرتفع سنة 2011 إلى 404.10 ألف طن، في حين انخفض سنة 2012 إلى 397.53 ألف طن

الشكل رقم(3-4): تطور إنتاج أهم الفواكه خلال الفترة 2006-2013

[1]- إنتاج التمور بالجزائر، **جريدة أخبار اليوم**، 2016/05/03، عن الموقع الإلكتروني:
www.akhbarelyoum.dz.

[2]- بشير بن عيشي، **المعوقات الإنتاجية والتصديرية للتمور وكيفية مواجهتها في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 03، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002،ص151.

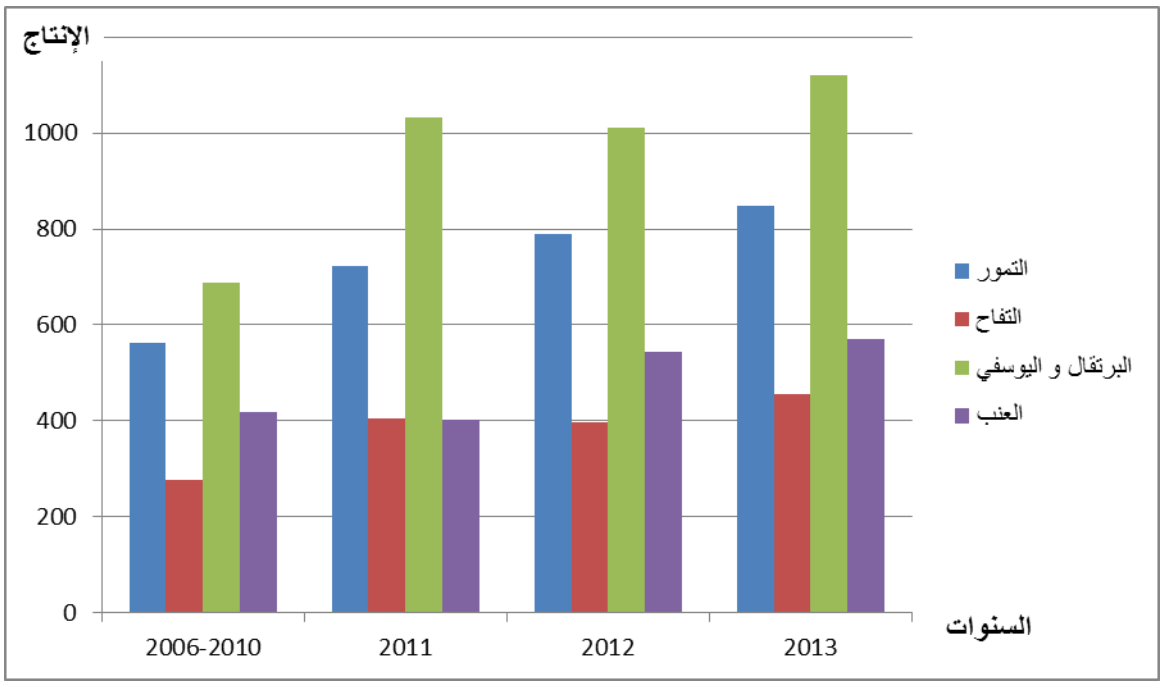

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانا الجدول رقم (3-7).

ثانيا: تطور الإنتاج الحيواني:

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان وكذا لما يوفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خاصة (كالجلود، الصوف، الحليب ومشتقاته ...)، وتتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول والإبل، بالإضافة إلى الدواجن و الأسماك.

1- اللحوم الحمراء والبيضاء: قبل أن تتعرف على واقع إنتاج اللحوم خلال الفترة محل الدراسة، ينبغي الوقوف عند تطور الماشية باعتباره مصدر اللحوم المتوفرة في السوق.

أ- تطور الثروة الحيوانية: بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة، إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني من نقص في عدد المواشي وخاصة الأبقار، وذلك لعدة أسباب أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية، حيث يتم التخلص منها بالذبح إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين إلى آخر، والتي تسبب في فقدان أعداد الحيوانات مما يؤدي إلى نقص القطيع الحيواني، والجدول التالي يوضح أعداد و إنتاج المنتجات الحيوانية.

الجدول رقم (3-8): أعداد و إنتاج المنتجات الحيوانية

الإنتاج: ألف/طن **الأعداد:** ألف/ رأس

النوع	العدد			
	2010 – 2006	2011	2012	2013
أبقار	63483.04	53430.13	54145.51	54243.34
جاموس	4285.01	4292.51	4484.51	4243.60
أغنام	182843.35	174081.62	176910.89	177302.06
ماعز	108091.17	88248.92	88660.22	89843.72
جمال	15637.04	16011.10	16112.62	16477.78

النوع	الإنتاج			
	2010–2006	2011	2012	2013
لحوم حمراء	4652.28	4866.85	4878.90	5091.18
لحوم بيضاء	2898.21	3602.84	3666.36	3781.92
الألبان	25445.06	26084.67	26077.54	26132.53
البيض	1458.84	1732.56	1799.07	1806.23
الأسماك	3791.04	3921.10	4198.37	4321.24
جملة اللحوم	7550.49	8469.69	8545.26	8873.10

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية مجلد (34)، القسم الرابع الإنتاج الحيواني والدواجن والسمك، جدول 93.

الشكل رقم(3–5): تطور إنتاج المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2006-2013

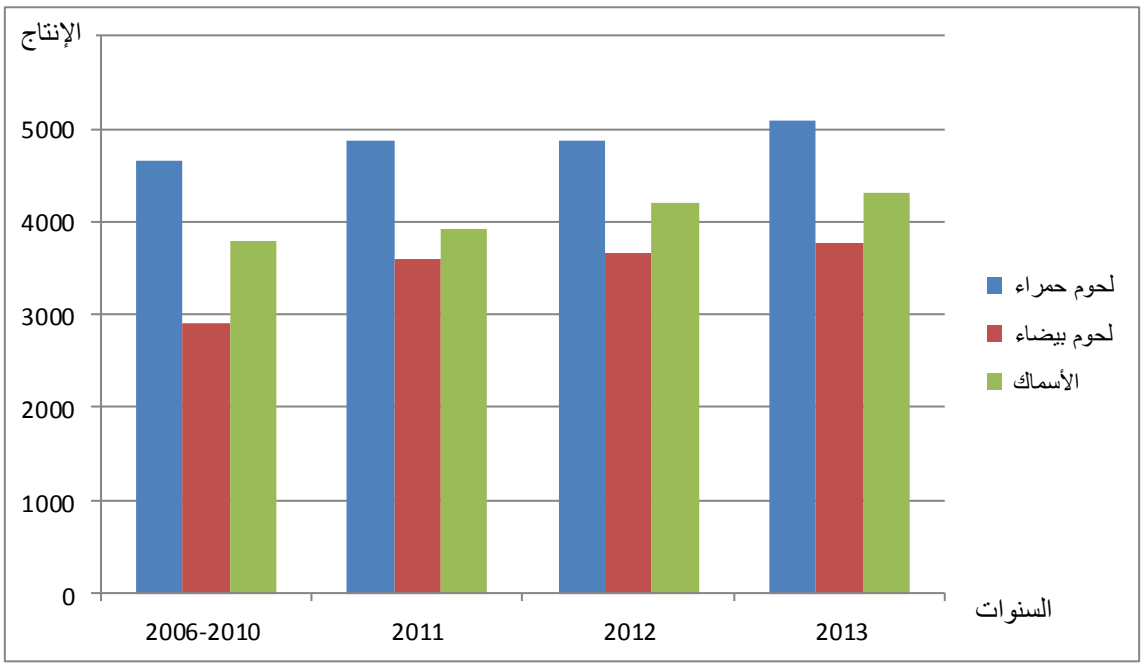

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-8).

فيما يخص تعداد الثروة الحيوانية في الجزائر، واستنادا إلى إحصاءات صادرة عن المنظمة العربية، فنلاحظ أن عدد الأبقار قد سجل تذبذبا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013، فقد سجل في الفترة من 2006 إلى 2010 أعلى مستوى له حيث بلغ 63483.04 ألف رأس، لتبدأ هذه المستويات في الميل نحو الانخفاض في السنوات الموالية حيث سجلت سنة 2011 ما قيمته 53430.13 ألف رأس، أما 2012 فقد سجل ما قيمته 54145.51 ألف رأس، ليسجل سنة 2013 ما قيمته 54243.34 ألف رأس، ولعل السبب وراء هذا التذبذب يعود إلى غلاء الأعلاف والظروف المناخية غير المواتية.

أما في مجال تربية الأغنام فإن الإحصائيات تشير إلى أنها قد سجلت أدنى مستوى لها سنة 2011 حيث بلغت 174081.62 ألف رأس، بينما سجلت في متوسط الفترة من 2006 إلى 2010 أعلى مستوى لها وذلك بقيمة 182843035 ألف رأس، ورغم هذا التناقص تبقى الأغنام تحتل المرتبة الأولى من الثروة الحيوانية بالجزائر.

وبخصوص الماعز فإن أعدادها عرف هو الآخر تذبذبا، حيث سجل أدنى مستوى لها سنة 2011 قدر ب88248.92 ألف رأس، بينما سجل أعلى مستوى لها في متوسط الفترة من 2006-2010 قدر عدد الرؤوس ب 108091.17 ألف رأس، وبالنظر إلى تركيبة الثروة الحيوانية فإن الماعز يحتل المرتبة الثانية بعد الأغنام .

وبالنسبة للجمال فقد عرفت ارتفاعا بسيطا خلال الفترة محل الدراسة، حيث سجلت خلا متوسط الفترة 2006-2010 ما قيمته 15637.04 ألف رأس، أما في سنة 2011 فقد سجلت ماقيمته16011.10 ألف رأس، لترتفع سنة 2012 و2013 ارتفاعا بسيطا قدر التوالي ب16112.62، 16477.78 ألف رأس.

نلاحظ أن الثروة الحيوانية لم تعرف وتيرة منسجمة نحو التزايد، فهي تتراجع مرة وتتقدم مرة أخرى.

ب- تطور إنتاج اللحوم: تعتبر اللحوم من السلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية تعادل أو تفوق نمو الدخل لدى المستهلك، وذلك بالرغم من انخفاض المستوى الغذائي من البروتين الحيواني للفرد، ولقد ركزت الجزائر جهودها على تربية الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء وذلك لغرض تخفيف الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء وتلبية أذواق المستهلكين.

1- إنتاج اللحوم الحمراء: يتأثر إنتاج اللحوم الحمراء بالظروف والعوامل المناخية وخاصة الأمطار وانعكاسها على المراعي الطبيعة وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية، حيث عرفت مستويات الإنتاج من اللحوم الحمراء ارتفاعا خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013، حيث سجلت ما قيمته 4652.28 ألف طن خلال متوسط الفترة 2006-2010، أما سنة 2011 فقد سجلت ما قيمته 4866.85 ألف طن، لتصل سنة 2012 إلى ما قيمته 4878.90 ألف طن، لترتفع سنة 2013 إلى 5091.18 ألف طن تماشيا مع الظروف المناخية وسياسة الدعم المتبعة.

2- إنتاج اللحوم البيضاء: تعتبر اللحوم البيضاء من النواتج الرئيسية للحوم الدواجن والذي بدأ يحتل مكانة اقتصادية متميزة، بحيث أصبح من القطاعات التجارية الهامة، وقد اكتسبت صناعة الدواجن أهمية متزايدة منذ مطلع الثمانينات وذلك لتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية بصورة عامة، وعلى لحوم الدواجن بصفة خاصة، لهذا أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء من خلال منح إعانات وقروض وتوفير البنى التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال، ونتيجة لهذه الجهود المبذولة فقد نتجت عنها نتائج مشجعة باتجاه تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في هذا المجال . حيث عرفت مستويات إنتاج اللحوم البيضاء ارتفاعا في الفترة الممتدة محل الدراسة، حيث سجلت في متوسط الفترة من 2006 إلى 2010 ما قيمته 2898.21 ألف طن، لتصل في سنة 2011، 2012 و2013 على التوالي إلى 3602.84، 3666.36، 3781.92 ألف طن.

3- إنتاج الأسماك، الحليب والبيض:

أ- تطور إنتاج السمك: يعتبر قطاع الصيد في الجزائر من القطاعات المهمة نظرا لعدة اعتبارات منها الواجهة البحرية التي تفوق 1200 كلم على امتداد الساحل، مساحة بحرية تقدر ب 9.5 مليون هكتار لممارسة الصيد البحري، مساحة لمخصصات مائية طبيعية واصطناعية مخصصة لتربية الأسماك تقدر ب 100000 هكتار، رصيد مهم من الأنواع السمكية ذات القيمة التجارية العالمية كسمك الأبيض[1].

من خلال بيانات الجدول رقم (3-8): يمكن القول أن الصيد البحري قد سجل ارتفاعا في الإنتاج خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010ماقيمته 3791.04 ألف طن كأدنى حد، بينما سجلت2011 ما قيمته 3921.10 ألف طن لترتفع سنة 2012 و2013 على التوالي إلى4321.24،4198.37 ألف طن.

ب- تطور إنتاج البيض: لقد انتشرت صناعة البيض في الجزائر بصورة مقبولة وذلك منذ عقد الثمانينات تحديدا، حيث أصبح إنتاج البيض يتم بصفة رئيسية في القطاعات التجارية الحديثة، حيث تعرف الجزائر في إنتاج البيض اكتفاء نسبيا مثلما هو الحال بالنسبة لإنتاج اللحوم البيضاء عموما، حيث عرف إنتاج البيض خلال الفترة محل الدراسة ارتفاعا مستمرا وسجل في متوسط الفترة من 2006 إلى2010 ما قيمته 1458.84 ألف طن، وفي سنة 2011 سجلت كذلك ارتفاعا حيث قدر ب1732.56 ألف طن، ليواصل ارتفاعه في السنتين 2012 و2013 على التوالي ليصل إلى 1799.07، 1806.23 ألف طن. ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع في وتيرة الإنتاج إلى الدعم الحكومي الموجه لتشجيع تربية الدواجن.

ج- تطور إنتاج الحليب: يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية، لأنه أحد مصادر الطاقة للبروتين الحيواني، والذي يرتبط بالصحة العامة للإنسان، ويشكل إنتاج الحليب وتصنيعه دعامة أساسية في اقتصاديات العدد من الدول ومنها الجزائر التي تسعى إلى استقلالية غذائية لمواطنيها، ونظرا لزيادة معدلات الدخول الفردية والزيادة السكانية وارتفاع مستوى الوعي الصحي ما ترتب عنه تغيير مستمر في الأنماط الاستهلاكية الغذائية وزيادة الطلب على الحليب ومشتقاته، حيث عرف إنتاج الحليب تذبذبا خلال الفترة محل الدراسة، فقد سجل في متوسط الفترة من 2006 إلى 2010 أدنى مستوى له محققة ما قيمته 25445.06 ألف طن، وسجل اعلي قيمة له سنة 2013 قدرة ب26132.53 ألف طن.

المطلب الثالث: الميزان التجاري الغذائي والفجوة الغذائية

[1]- فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص205.

تعتبر الجزائر من الدول المستوردة للغذاء، بل وتعتمد في غذائها بنسبة كبيرة على الأسواق العالمية مما ينعكس سلبا على تحقيق أمنها الغذائي.

أولا: الميزان التجاري الغذائي

تمثل التجارة الخارجية احد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة، ومن بينها الجزائر إذ تعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام، وتختص الموازين التجارية للسلع الغذائية بقدر اكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية في بعض السلع والمنتجات وهو متمثل في:

1- تطور الواردات الزراعية:

نظرا لارتفاع الطلب على المواد الغذائية الأساسية بسبب الزيادة السكانية وزيادة متوسط الدخل الفردي من جهة، وثبات أو انخفاض الإنتاج الزراعي الغذائي الوطني من جهة أخرى، عمدت الجزائر إلى الاستيراد وكانت نتيجة ذلك ارتفاع واردات المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا ومستمرا من حيث الكمية والقيمة، فبالإضافة إلى زيادة الكميات المستوردة توسعت دائرة الاستيراد لتشمل مواد غذائية كانت من المنتجات الأساسية للزراعة الجزائرية[1].

الجدول رقم(3-9): تطورات الواردات الكلية الزراعية والغذائية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

	2011-2006	2012	2013
الواردات الكلية	33661.19	50385.00	41336.30
الواردات الزراعية	7015.03	11244.49	11933.58
الواردات الغذائية	5216.52	8130.40	8353.72

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد 33، 2014، ص116.

من خلال الجدول نلاحظ تذبذب نسب الواردات الكلية من سنة إلى أخرى حيث سجلت قيمة 33661.19 مليون دولار في الفترة من 2006 إلى2011، لترتفع سنة 2012 لتسجل قيمة 50385.00 مليون دولار، لتنخفض سنة 2013 إلى41336.30 مليون دولار، وذلك بسبب الوفرة المالية التي تمتعت بها الدولة خلال تلك الفترة حيث أن الجزائر تعتمد على 98% من عائدات النفط.

[1]- عبد القادر فاضل، مرجع سبق ذكره، ص60.

بينما بالنظر إلى قيمة الواردات الزراعية فهي في حالة ارتفاع تدريجي، حيث سجلت في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2011 ما قيمته 7015.03 مليون دولار، أما سنة 2012 فقد سجلت ماقيمته11244.49 مليون دولار، لتصل سنة 2013 إلى11933.58 مليون دولار ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الطلب على السلع الغذائية وكذلك قلة الإنتاج الوطني بالإضافة إلى عجز القطاع الزراعي على سد احتياجات السوق المحلي.

كما عرفت الواردات الغذائية ارتفاعا من سنة لأخرى حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2013 ما قيمته 8353.72 مليون دولار، بينما سجلت أدنى قيمة قدرة ب 5216.52 مليون دولار في الفترة من 2006 إلى 2011، وهذا يدل على وجود عجز في الإنتاج الزراعي المحلي عن مواكبة الطلب التزايد للمنتوجات الغذائية خاصة في ظل تذبذب مستويات الإنتاج وانخفاض معدل إنتاج الحبوب واستمرار ارتفاع معدل النمو السكاني حيث اعتمدت الجزائر على السوق الخارجية لتوفير احتياجات السوق الوطنية من المنتوجات الغذائية.

كما عرفت الكميات المستوردة من الموارد الغذائية وخاصة الحبوب والبقوليات إضافة إلى مواد أساسية زيادات مستمرة ومعتبرة وبيانات الجدول الآتي يوضح أهم واردات المواد ذات الاستهلاك الواسع.

الجدول رقم(3–10): أهم واردات المواد ذات الاستهلاك الواسع

الكمية: ألف طن/ **القيمة:** مليون دولار أمريكي

	2010–2006		**2011**		**2012**		**2013**	
	كمية	**قيمة**	**كمية**	**قيمة**	**كمية**	**قيمة**	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	7833.49	2289.59	11039.25	3996.95	9912.51	3260.41	7501.93	2531.56

القمح	5316.90	1698.23	7402.13	2823.25	6347.23	2129.46	4822.95	1701.92
البقوليات	184.79	157.53	247.84	283.20	176.49	217.53	185.89	220.35

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد 33، 2014، ص-ص 225-260.

من خلال الجدول نستنتج مايلي:

- إن واردات المواد ذات الاستهلاك الواسع في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى.

- يحتل القمح والدقيق المرتبة الأولى من حيث القيمة بمبلغ 3996.95 مليون دولار.

وجدير بالذكر أن فاتورة الواردات الجزائرية من الحبوب بلغت 2.108 مليار دولار خلال 7 أشهر الأولى من 2015 مقابل 2.073 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2014 أي نسبة ارتفاع قدرة ب1.17%، وتجاوزت الكميات المستوردة 7.8 مليون طن خلال هذه الفترة مقابل 6.85 مليون طن في 2014، على الرغم من تسجيل ارتفاع طفيف في إنتاج الحبوب قدر ب40 مليون قنطار خلال موسم حصاد 2015 مقابل 35 مليون قنطار في الموسم السابق أي بنسبة 3.14%[1].

2- تطور الصادرات الزراعية والغذائية:

إن تطور الصادرات الزراعية والغذائية لن يكون بمستوى تطور الواردات الزراعية لان نسبة الصادرات الكلية ضئيلة جدا، إذ تعود النسبة الأكبر إلى قطاع المحروقات، كما تعد الجزائر مستوردا هاما في مجال السلع الغذائية الأوروبية في حين أن صادراتها الزراعية لا تتعدى بعض هذه المنتجات، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-11): تطور الصادرات الكلية الغذائية والزراعية

[1] - **وكالة الأنباء الجزائرية**، 2016/04/10، عن الموقع الإلكتروني:
algerie.dz /news/ar.www.radio

الوحدة:مليون دولار أمريكي

	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية	نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات الكلية
2011-2006	7414.02	212.98	107.47	1.44
2012	71865.80	840.03	604.33	0.84
2013	47998.49	561.05	403.63	0.84

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 34، 2014، ص195.

تعكس نسبة الصادرات الغذائية إلى إجمالي الصادرات عجز الاقتصاد الوطني عن توليد فائض في السلع الغذائية، كما أن السلع الغذائية المصدرة هي في الغالب سلع أولية منخفضة التكلفة في السوق العالمية وذات قيمة مضافة ضعيفة.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن:

- هناك تذبذب كبير في الصادرات الزراعية والغذائية من سنة إلى أخرى، وأن قيمتها تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية والواردات.

- مساهمة الصادرات الغذائية في إجمالي الصادرات الجزائرية تبقى ضعيفة جدا، بحيث لم تتجاوز 01% وهذه النسبة دليل على تواصل انخفاضها، ويرجع ذلك إلى عدم تحقيق فعالية على مستوى إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية وتنويعها، وفي هذا الصدد يمكن القول:"أن الثورة النفطية التي تسخر بها الجزائر كانت إلى حد ما عائقا أمام تنمية وتطوير الصادرات غير النفطية وأولها الصادرات الزراعية، خاصة وأن الجزائر بلد زراعي".

حيث تتميز الصادرات الزراعية بالتذبذب الشديد من سنة إلى أخرى وقدرة ب212.98 مليون دولار في الفترة من2006-2011، لترتفع سنة 2012 إلى 840.03 مليون دولار، في حين قدرت بحوالي561.05 مليون دولار سنة 2013، وهذا راجع لارتباطها بالعوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي بشكل عام. وهذا الجدول يوضح أهم صادرات المواد ذات الاستهلاك الواسع.

الجدول رقم(3-12): أهم صادرات المواد ذات الاستهلاك الواسع

الكمية: ألف طن/القيمة: مليون دولار أمريكي

	2010-2006	2011	2012	2013

	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الحبوب والدقيق	9.63	4.20	8.34	3.30	8.34	3.30	8.34	3.30
دقيق القمح	6.73	4.19	6.00	3.30	6.00	3.30	6.00	-3.30
البقوليات	0.5	0.22	0.02	0.02			00	00

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 34، 2014، ص 197.

بناءا على ما تضمنه الجدول السابق من معطيات، يتضح لنا أن قيمة الصادرات من المواد الاستهلاكية تبقى قليلة جدا مقارنة بوارداتها، كما نلاحظ ثبات قيمة وكمية الصادرات خلال السنوات 2011، 2012 و2013 وهو ما يشكل عبئا على الموازنة العامة.

وقد تمت عدة تجارب إيجابية في الزراعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ولكنها لم تعالج المشاكل الأساسية كالمشكل العقاري واستنزاف المساحات الخضراء، وسوء استغلال الموارد المائية وهذا مايجعل قطاع الزراعة في الجزائر بحاجة إلى عصرنه في التقنيات وإلى مبادرات استثمارية جادة وذلك للرفع من تنافسية القطاع ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثانيا: الفجوة الغذائية:

تعد الجزائر من بين الدول العربية التي تعاني من مشكلة الفجوة الغذائية التي نشأت نتيجة نمو الإنتاج الغذائي بنسبة تفوق 1.5 سنويا، في حين ينمو الاستهلاك الغذائي بمعدل يفوق 4% سنويا، ويعد ضعف الآلة الإنتاجية وعدم وصوله إلى مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء السبب الرئيسي للفجوة التي تنشأ نتيجة الطلب المتزايد والناشئ جراء الزيادة السكانية وهو الأمر الذي يؤدي إلى صرف مبالغ هائلة في استيراد المواد الغذائية وخلق تبعية خارجية قصد الأمن الغذائي الداخلي، والجدول التالي يوضح الموازين السلعية لأهم المواد السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية بالجزائر في فترة 2012-2013.

الجدول رقم(3-13): الموازين السلعية للمجموعات الغذائية الرئيسية بالجزائر في الفترة من 2012-2013

البيان	**الإنتاج (ألف طن)**		**الميزان (دولار أمريكي)**		**المتاح للاستهلاك**		**نسبة الالتقاء الذاتي%**	
	2012	**2013**	**2012**	**2013**	**2012**	**2013**	**2012**	**2013**
مجموعة الحبوب	5137.2	4912.2	3257.1	7493.6	15041.3	12405.8	34.2	39.6

القمح والدقيق	3432.2	3299.1	2126.2	4814.6	9771.1	8113.7	35.1	40.7
الذرة الشامية	1.8	1.2	942.1	2277.1	3042.8	2278.3	0.1	0.1
الأرز	-	-	68.3	86.6	108.7	86.5	-	-
الشعير	1591.7	1498.6	113.9	308.3	1993.5	1806.9	79.8	82.9
البطاطس	4219.5	4928.5	109.5	74.1	4375.8	5002.2	96.4	98.5
جملة البقوليات	84.3	95.8	217.5	185.9	260.8	281.7	32.3	34.0
جملة الخضر	10402.3	11866.4	22.3	38.6	10438.9	11905.0	99.6	99.7
جملة الفواكه	1585.7	1585.7	362.2	341.1	2016.6	1926.8	78.6	82.3
السكر	-	-	772.3	1013.5	1273.8	1013.5	-	-
جملة الزيوت	63.1	102.0	916.5	624.7	792.2	726.7	8.0	14.0
جملة اللحوم	606.3	660.6	257.0	49.1	678.3	709.7	89.4	93.1
الأسماك	108.2	104.0	59.0	23.4	135.9	127.4	79.6	81.7
البيض	266.3	299.4	1.3	0.2	266.6	299.5	99.9	99.9
الألبان	3063.8	3400.7	1261.0	1999.9	5977.4	5400.6	51.6	63.0
الجملة	-	-	36705.08	34361.17	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد34، 2014، ص-ص254-270.

قبل التطرق إلى بيانات الجدول وبالرجوع غلى البيانات الإحصائية حول الإنتاج، الواردات والصادرات من المنتجات الغذائية في الجزائر يتضح أن درجة التبعية الغذائية كبيرة، لان الواردات الغذائية تشغل وزنا معتبرا في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية، وأن نسبة تغطية قيمة الصادرات للواردات من المواد الغذائية ضعيفة جدا وفي تدهور.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن الفجوة الغذائية في الجزائر في تذبذب من سنة إلى أخرى، حيث لم تحقق الجزائر الاكتفاء الذاتي إلا في مادة البيض وجملة الخضر والبطاطس، كما شهدت في المقابل بعض المجموعات السلعية الغذائية والسلع تراجعا كبيرا في معدلات الاكتفاء الذاتي مثل ماهو الحال بالنسبة لمجموعة الزيوت ومادة السكر نظرا لانخفاض إنتاجها أو انعدامه في بعض الأحوال بالإضافة إلى ارتفاع الأعباء الاستيرادية لها.

أما فيما يخص الميزان التجاري للسلع الغذائية فإنه حسب بيانات الجدول تبين أن مجموعة الحبوب تتصدر هذه القائمة، لما تمثله من ثقل اقتصادي وغذائي وباعتبارها مصدرا أساسيا للغذاء ونمطا استهلاكيا رئيسيا ومع ذلك فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة لم يحقق المستوى المطلوب، حيث سجلت سنة 2012 نسبة 34.2% لتسجل بعدها ارتفاعا

طفيفا قدر ب5.4%سنة 2013، وتزامنا مع ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية تبقى الجزائر هي اكبر مستورد للحبوب والسبب هو أن الزراعة الجزائرية عاجزة على تلبية طلبات السوق الداخلية.

بالإضافة إلى أن الجزائر لم تحقق الاكتفاء الذاتي في جملة البقوليات والزيوت كذلك، حيث سجلت سنة 2013 نسبة 34.0 % و14.0%، كما حققت اكتفاء ذاتيا نسبيا في كل من الفواكه، الأسماك، الألبان واللحوم.

وعليه يتضح لنا أن اتساع الفجوة الغذائية في الجزائر يبقى كما هو عليه، وهذا يعني استحالة الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في المدى القريب، وبالتالي يبقى الحل الوحيد هو اللجوء إلى الاستيراد بهدف تلبية متطلبات السكان الغذائية.

المبحث الثالث: الأمن الغذائي في الجزائر واستراتيجيات تحقيقه

إن مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر لايمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد فقط الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالاعتماد على الذات، فلقد آن الأوان لمواجهة هذه المشكلة وتحديها ولا يكون ذلك إلا بوضع إستراتيجيات محكمة.

المطلب الأول: الإستراتيجيات الزراعية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

تعتبر الزراعة أداة حيوية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وقد أصبح لزاما على الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية والغذائية، إعطاء الأولوية لتنمية القطاع الزراعي وتحقيق مستوى اكتفاء ذاتي والسعي لتحقيق أمن غذائي مستدام لصالح الإنتاج المحلي من أجل تجاوز التبعية الغذائية وذلك مرهون بإتباع سياسة زراعية مستدامة كإستراتيجية بديلة تهدف في الأساس إلى زيادة الناتج الزراعي.

أولا: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

التنمية الزراعية المستدامة هي الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إن أمكن[1].

ثانيا: سياسات التنمية الزراعية المستدامة

والتي من أهمها مايلي[2]:

***سياسات المياه:** حيث يتطلب الاستخدام المستدام للمياه في إطار السياسات الزراعية تطبيق إدارة مائية متكاملة تأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه، وتنمية التقنيات غير التقليدية، وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه.

***سياسة حماية وتحسين الأراضي الزراعية:** حيث يتطلب استخدام الأراضي الزراعية بصورة مستدامة العديد من المداخل الإدارية والتنظيمية والتكنولوجية بهدف حماية هذه الأراضي من التلف والتدهور.

***سياسة دعم النساء الريفيات:** حيث تعتبر هذه السياسة مفتاح تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وبالتالي الأمن الغذائي، حيث تقوم الإستراتيجيات المختلفة التي تعمل على دعم النساء بتقوية الأصول القائمة على الأنواع المختلفة للرأسمال المادي والطبيعي، البشري، الاجتماعي والمالي.

***سياسة حماية وصيانة التنوع الحيوي:** حيث يشكل حماية وصيانة الموارد الحيوية والأحياء النباتية والحيوانية الأساس اللازم للإنتاج الوافر والمستديم للأجيال الحالية، كما يحفظ إمكانية الإنتاج لتطلعات الأجيال القادمة.

***سياسة ترقية الاستثمارات:** يعتبر الاستثمار الزراعي الأداة المحركة والدافعة للتنمية الزراعية، وتشكل زيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءة أداة لزيادة الإنتاج في القطاع الزراعي وبالتالي الحد من الواردات وتحسين الميزان التجاري.

ثالثا: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الألفية الثالثة

وتتمثل فيما يلي[3]:

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 :

---

[1]- بكري فاطمة، **التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة خميس مليانة، الجزائر، جوان 2013، ص183.

[2]- المرجع السابق، ص- ص 186-187.

[3]- عربي مريم، **أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2013، ص- ص231-235.

وهو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الزراعي في الجزائر، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، حيث تمحورت إستراتيجيته حول تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى. ومن أهم أهدافه:

- خلق تنمية فلاحية متطورة ومستديمة.

- حماية البيئة.

- تحسين الأمن الغذائي خاصة للعائلات الريفية.

- تأهيل المستثمرات الفلاحية وتدعيم أنشطتها.

*مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المؤرخ في 2000/07/18، حيث كان يهدف إلى تطوير عمليات تأطير وتنشيط البرامج عبر مايلي:

- دعم وتطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها، حيث ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني.

- برنامج تكييف أنظمة الإنتاج، ويعتمد في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم، وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين.

- برنامج استصلاح الأراضي بالإضافة إلى البرنامج الوطني للتشجير من اجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل الفلاحين.

- استصلاح الأراضي بالجنوب الذي يمثل برنامج تنمية وحماية مناطق السهوب الذي يهتم بإدارة المراعي وحماية الموارد العلفية.

2- إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة:

حيث تم تبني هذه الإستراتيجية عام 2004 من طرف نائب وزير التنمية الريفية لتعزيز وتنشيط المناطق الريفية من خلال الأنشطة الاقتصادية وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية ومن أهم أهدافها:

- إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف.

- تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل الريفي.

- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية.

- تنويع النشاطات الزراعية لصغار المزارعين.

ومن أهم محاور إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة ما يلي :

- إنشاء الشركات المحلية والتكامل بين القطاعات المتعددة في المناطق الريفية.

- التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد والتراث في المناطق الريفية .

- التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات .

3- سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

جاءت هذه السياسة للتأكيد على الهدف الأساسي الذي تم تبنيه في ظل كل السياسات الزراعية المعمول بها منذ عام 1962 والمتمثل في : "التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني من خلال التأكيد على أهمية تحويل الزراعة إلى محرك أساسي للنمو الاقتصادي". وذلك من خلال دعم :

- الزيادة في الإنتاج المحلي في السلع الاستهلاكية العامة (الحليب،القمح) لتغطية 75% من الاحتياجات .

- التحديث ونشر التقدم التكنولوجي في المزرعة .

- تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج المحلي وتوفير المدخلات والخدمات الزراعية .

- تعميم وتمديد شبكات الري الزراعي لـ 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014 .

- تطوير الفترات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في تغطية الاحتياجات من البذور والمواشي.

- التنمية المتوازنة و المتناغمة والمستدامة للمناطق الريفية .

رابعا: معوقات التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

ونذكر منها ما يلي[1]:

ـالزيادة السكانية وما يترتب عنها.

– غياب إستراتيجية تفرض ترشيد استخدام الأراضي ووقف الزحف العمراني في الأراضي الزراعية.

– تلوث البيئة الزراعية الريفية بالمبيدات والحشائش الضارة.

– غياب سياسة صارمة تمنع قطع الأشجار وإزالة المزروعات.

– تلوث البيئة البحرية والمياه الجوفية ومجاري الأنهار بالملوثات الحيوية والكيماوية.

– قلة الاهتمام بالبحث العلمي.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات المتعلقة بالاستهلاك الزراعي

إذا كانت الإستراتيجية العامة لمواجهة المشكلة الغذائية تنطلق من إعطاء الأهمية القصوى لرفع الإنتاج الزراعي وتنويع مصادره، والارتفاع بكفاءته فإن السيطرة على جانب الاستهلاك الغذائي لاتقل أهمية عن ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي في توفير الأمن الغذائي.

أولا: السياسة السكانية

ويمكن الإشارة إليها من خلال مايلي[2]:

1- إن معظم الآراء ترى أن مشكلة السكان تكمن في عدم التناسب بين السكان والموارد، وتعتبر بالتالي أن المشكلة السكانية من أهم أسباب التخلف وهي العامل الرئيسي وراء كافة الأزمات ومن بينها الغذاء.

2- على الرغم من الاعتراف بالأثر السلبي للمشكلة السكانية والمتمثل في زيادة الاستهلاك الغذائي، إلا أنه يبدو أن هناك مغالاة في هذا الأثر، فقد ثبت أن معدلات الخصوبة عادة ما يقترن بارتفاع مستوى التعليم والصحة والدخل، الأمر الذي يعمل على رفع مستوى الاستهلاك عامة نتيجة لتطلع إلى مستويات معيشية أعلى.

---

[1]- رزيقة غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف، 2015، ص57.

[2]- عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، تخصص اقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص- ص 285-290.

3- ضرورة العمل على تبني سياسة سكانية تقوم على تحويل الزيادة السكانية إلى مصدر قوة، عن طريق تحسين استثمارها والتخطيط لمشاركتها في الأنشطة الإنتاجية والخدمية، في إطار سياسات وبرامج ومشروعات خاصة تركز على تعبئة، تنمية وتوظيف الجزء الأكبر من هذه الزيادة السكانية لصالح دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4- ضرورة تبني سياسة تنموية ريفية تهدف إلى تقليص التفاوت الواضح بين الريف والمدينة وتركز على تحويل بعض المناطق الريفية من مراكز طرد إلى مراكز جذب، وتركز على استغلال الموارد المتاحة وعلى أساليب الزراعة كثيفة العمالة والتصنيع.

ثانيا: سياسات الدعم الغذائي

تضاربت وتعددت الأراء حول سياسة الدعم الغذائي المتعلق بمعالجة الخلل في مستوى الاستهلاك الغذائي للسكان بصفة عامة والفئات محدودة الدخل بصفة خاصة بذلك برز رأيان[1]:

***الرأي الأول**: يرى بأن الإجراءات الهادفة إلى تحسين المستوى التغذوي للفرد هي إجراءات غير ضرورية، وذلك أن المستوى التغذوي يعد دالة في دخل الفرد أي أنه كلما ارتفع الدخل ارتفع المستوى التغذوي له، وبذلك فإن إجراءات زيادة الدخل تأخذ في اعتبارها بصورة غير مباشرة تحسين المستوى التغذوي.

* **الرأي الثاني**: على العكس من ذلك يرى أنه من الضروري توافر برامج ووسائل تغذوية فعالة، وذلك للأسباب التالية:

- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يؤدي إلى مزيد من الاختلالات في توزيع الدخل، مما يؤدي إلى مزيد من الفقر والجوع.

- من غير المنطقي ترك فئات الدخل المنخفض تعاني من محنة الجوع والفقر في انتظار ما تسفر عنها نتائج التنمية الاقتصادية مستقبلا.

- إن ارتباط المستوى التغذوي بالناحية الصحية والعقلانية يجعل من الدعم والإصلاحات التغذوية أمرا بالغ الضرورة.

ثالثا: سياسة دعم وترشيد الاستهلاك الغذائي

[1]- عيسى بن ناصر، مرجع سبق ذكره، ص- ص 290- 300.

ويقصد بترشيد الاستهلاك الغذائي بأنه ضبط لمستويات الاستهلاك بحيث تتماشى مع الإمكانيات المتاحة، وعليه فان أهم معالم سياسات ترشيد الاستهلاك الغذائي هي[1]:

1- خفض الفاقد من المواد الغذائية أثناء الاستهلاك: تتعرض المنتجات الغذائية وخاصة المنتجات النباتية كالخضر والفواكه بسبب عدم جودتها، وعم الكفاءة الفنية لجهاز التسويق والتخزين والتوزيع للتلف ولذلك فإن توفير أحدث أساليب النقل والتخزين والتوزيع سيقلل من نسبة الفاقد الذي يؤدي بدوره إلى زيادة المتاح من السلع، وزيادة عائد الزارع وتخفيض السعر للمستهلك وتحقيق حدة الفجوة الغذائية.

2- سياسة الدعاية والإعلان في الدولة: نظرا لكون سلوك الفرد يتشكل طبقا للظروف الاجتماعية والمناخ العام المحيط به وبما أن سياسات التصحيح والتعديل الهيكلي قد ساهم في إغراق الأسواق بشتى أنواع السلع الكمالية، وإغراق المواطنين بوابا من الإعلانات المغرية عن هذه السلع ومن ثم يطلب من الفرد الالتزام بضبط النفس والابتعاد عن الاستهلاك الترفي، ولذلك يجب أن يكون هناك تناسق بين سياسة الدولة فيما يتعلق بالمتاح من الأغذية وبين سياستها في الإعلان والدعاية بحيث تستخدم هذه السياسة في تعديل مسار الاستهلاك والإنتاج أو ترشيده لتحقيق هدف الأمن الغذائي.

3- سياسة توزيع الدخل: اتضح من خلال دراسة الفجوة التغذوية في الجزائر، أن هناك سوء توزيع لدخل بين شرائح المجتمع، وبين سكان الحضر والريف حيث لعبت الإصلاحات الاقتصادية المتبناة في أوائل السبعينات وما صاحبها من نمو للعديد من الأنشطة الخدمية وانتشار ظاهرة الفساد والرشوة في تكوين ثروات ضخمة لبعض الفئات مما زاد في حدة الفروق في الدخول، مادام ترشيد الاستهلاك الغذائي لايعني تخفيض استهلاك المجتمع ككل من الغذاء لان هذا الاستهلاك يتسم بالتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع، لذلك فإن ترشيد الاستهلاك الغذائي له وجهين:

***الوجه الأول:** هو العمل على خفض استهلاك الفئات التي تحصل على نصيب ضخم.

***الوجه الثاني:** هو العمل على زيادة نصيب الفئات ذات الدخل المحدود والمحرومة التي لم تحصل على الحد الأدنى والملائم من الغذاء.

4- تعديل الأنماط الاستهلاكية: يتطلب تعديل الأنماط الاستهلاكية القيام بالدراسات المتعلقة بالقيم والمعتقدات والعادات الاجتماعية التي تؤثر بشكل واضح على سلوك المستهلك، لذلك فإن تعديل الأنماط الاستهلاكية يمثل أحد

[1]- عدالة العجال، وليد شرارة، **دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر**، مجلة رؤى الاقتصادية، العدد 07، جامعة تلمسان، ديسمبر 2014، ص- ص 130-133.

وسائل ترشيد الاستهلاك طويل الأجل، ويستلزم البحث العميق في تفسير السلوك الاستهلاكي للفرد والعوامل المحددة له، وذلك بغرض تطوير هذا السلوك بما يخدم كلا من المصلحة الوطنية والفردية سواء بسواء.

رابعا: تكوين مخزون إستراتيجي من المواد الغذائية

مادامت الجزائر تعتمد أساسا في تغطية احتياجاتها من المواد الغذائية الرئيسية على السوق العالمية، فإنه يتعين عليها الاحتفاظ بمخزون طوارئ إستراتيجي من المواد الغذائية الأساسية(خاصة الحبوب) يغطي احتياجات ستة أشهر على الأقل، نظرا لأهمية هذا المخزون في تنظيم واستقرار المتاح للاستهلاك، وضمان وصوله إلى الفئات السكانية الأكثر تعرضا لمشاكل الفقر والتغذية، كما أنه يساعد على تفادي التقلبات الحادثة في الأسواق العالمية بسبب الظروف الطارئة التي قد يحدث فيها انخفاض شديد في العرض العالمي من جهة، أو نتيجة النقص الحاد في الإنتاج المحلي لتأثير العوامل المناخية وموجات الجفاف من ناحية أخرى[1].

المطلب الثالث: الإستراتيجيات المتعلقة بالتعاون العربي

لعل من أهم متطلبات الأمن الغذائي وطنيا وعربيا مايلي:

أولا: تعزيز التكامل **الزراعي العربي**

لا يمكن للأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي، خاصة أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل، هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا التكامل من ميزات اقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية للبلدان العربية وعلى المستوى المعيشي لسكانها، فما سيبعثه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط والسياسات التنموية الزراعية للدول العربية ومن دعم للتخصص الإنتاجي العربي سيكون له أثر إيجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في الدول العربية[2].

ثانيا: مبررات تعزيز التكامل الزراعي العربي

---

[1]- عدالة لعجال، مرجع سبق ذكره، ص135.

[2]- الأمن الغذائي في الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي**، 2009، ص22.

إن تعزيز وتفعيل التكامل العربي أصبح ضرورة حتمية خصوصا وان مبررات ذلك في الوقت الراهن عديدة نذكر منها[1]:

1- التطور على صعيد الإصلاح الاقتصادي: بدأت معظم الدول العربية في تنفيذ سياسات التثبيت وبرامج التكييف الهيكلي لتعزيز فرص النمو وقد ترتب عن تلك السياسات تغيرات هامة مثل إعطاء القطاع الخاص دور أكبر لممارسة النشاط الاقتصادي، والرفع التدريجي للقيود على أسعار السلع والخدمات ودعم مستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى خلق مناخ أكثر ملائمة لإمكانية تعزيز وتفعيل التكامل الزراعي العربي من خلال انسياب رؤوس الأموال وتعميق التجارة البينية بين الدول العربية.

2- ضرورة الاستفادة من المواد الزراعية غير المستغلة في الدول العربية: حيث تمتلك الدول العربية حوالي 162 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لا تستثمر ويقع القسم الأكبر منها حيث تتوفر المياه، ففي السودان وحده 70 مليون هكتار من هذه الأراضي التي يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي، كما توضح الإحصائيات أن جملة الموارد المائية المتاحة في المنطقة العربية بلغت حوالي 247.7 متر مكعب سنويا في حين أن جملة استخدامات الدول العربية بلغت حوالي 190 متر مكعب سنويا.

ونظرا لمحدودية المياه وسوء استغلالها في الدول العربية، وبما أنها المرد الرئيسي المحدد لإمكانية إنتاج الغذاء فإن الأمر يستدعي تطوير مجالات الاستثمارات لتنمية المصادر المائية وترشيد استخدمها وصيانتها وحمايتها من التلوث.

3- تفعيل وتحرير التجارة الزراعية العربية البينية: تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في التنمية الزراعية باعتبارها تمثل أهم الأقطاب التي تقود لعملية التنمية وتوجيهها والتخصيص الأمثل في استغلال الموارد وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التوزيعية للإنتاج، وبما أن التجارة العربية البينية من السلع الزراعية لا تتجاوز10% من التجارة الكلية فإنه يستلزم على الدول العربية تعزيز التجارة الزراعية البينية لان الظروف والمناخ موائي لقيام شركات عربية زراعية، والتي تدفع إلى مستويات أفضل من التكامل الزراعي العربي، ومستويات أفضل من معدلات التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي.

4- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا: يعتبر تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع إنتاجيته الزراعية هدفا استراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، ويتمثل السبيل إلى ذلك عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من أفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية

---

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **دراسة إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى**، الخرطوم، 1999، ص- ص 298-299.

المتوافرة، والتوسع في المكننة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة، إن تطوير الإنتاج والإنتاجية الزراعية بفرعيها النباتي والحيواني يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي[1].

5- **تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي**: إن للاستثمارات في قطاع الزراعة أهمية كبيرة وفعالية مميزة على الصعيدين المحلي والقومي لأنها المدخل السليم لتحقيق الأمن الغذائي العربي وإيجاد قاعدة مادية تبنى عليها علاقات توافق وتضامن عربية يمكن أن تشكل حلقة من حلقات التوحد المطلوبة.

لم يعط موضوع الاستثمارات الزراعية حقه من الاهتمام لدى المسؤولين العرب، ولم يلقى التجاوب والاندفاع من المستثمرين العرب أيضا على الرغم من توافر الفرص المشجعة لذلك. وفي مايلي عرض للاستثمارات العربية البينية بشكل عام وللاستثمارات الزراعية بشكل خاص[2]:

جدول رقم(3-14): الاستثمارات العربية البينية

	إجمالي الاستثمارات (مليون دولار)	**الاستثمارات البينية (مليون دولار)**	**الاستثمارات الزراعية (مليون دولار)**	**نسبة الاستثمارات الزراعية إلى جملة البينية%**
2001	24470	3034.00	181.80	5.90
2002	25693	2252.30	139.29	6.18
2003	9856	1519.00	370.70	24.40
2004	18457	6156.64	216.16	3.51
2005	38006	8267.46	160.00	1.94
2006	17600	6459.00	350.00	5.40
2007	21900	4300.00	1314.00	30.50
2008	34000	12000.00	1000.00	8.20

المصدر: إبراهيم أحمد سعد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد، 27، العدد 03-04، 2007، ص 595.

[1]- مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2]- إبراهيم احمد سعد، **أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي**، مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد 27، ص 597.

هذا وتمر الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي بعوائق ناشئة عن البنى الاقتصادية المثبتة من جهة وحمل المصاعب مثل: آليات العمل البدائية في الدول المضيفة، إضافة إلى حالة الطرق ورداءة وسائط التخزين والنقل وأجهزة الاتصالات وغيرها ويضاف إلى ذلك غياب الأسواق المالية التي تسهل عملية الاكتئاب.

ولعل أهم الجهود اللازمة للقيام والنهوض بالاستثمارات الزراعية في الوطن العربي مايلي[1]:

- بعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي.

- تقوية شبكة التمويل والإقراض الزراعي وتكثيفها ليتماشى حجمها مع حجم المزارعين المتعاملين معها.

- العمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويلية الزراعية عن طريق تشجيع الادخار.

- التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية، والعمل على استقرار هذه السياسات.

- العمل على كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض وطلب المنتجات الزراعية.

- العمل على تحرير أسعار السلع.

[1]- المركز الوطني للمعلومات، **مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، ص40.

خلاصة الفصل:

رغم كل الإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي في الجزائر إلا أن هذا الأخير مازال يتبع النمط التقليدي في استخدام الموارد والإنتاج والتخزين والتوزيع والتسويق، فقد أصبح يعيش وضعا متخلفا بحيث أنه لم يرقى إلى الأهداف المسطرة وتحقيق الأمن الغذائي للسكان وهو ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الاستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية.

ولعل ابرز المعوقات والمشاكل التي تعيق أداء القطاع الزراعي الجزائري ويوجه مسارات الأمن الغذائي تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي على المستويين العام والخاص مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وضعف الجوانب التأهيلية للعاملين في هذا المجال، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من التكنولوجيا والبحث العلمي الزراعي.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما يشمل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وامتصاص البطالة، ومن ثم يعمل على تحقيق الرفاهية للمجتمع.

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر للإمكانيات الطبيعية والبشرية والرأسمالية ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي والمحافظة على أمنها الغذائي، إلا أن مكانة القطاع الزراعي تراجعت في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة حيث بينت الإحصائيات التي قمنا بعرضها أن الإنتاج الزراعي يتسم بمستويات متذبذبة وغير كافية لتلبية احتياجات الدولة الغذائية وهذا ما تعكسه الفجوة الغذائية، والتي تزداد يوما بعد يوم خاصة في ظل انخفاض العائدات النفطية في السنوات الأخيرة، إضافة إلى مظاهر التخلف التي تعكسها المؤشرات الزراعية كنتيجة واضحة لتخلف القطاع الزراعي.

رغم كل هذا فإن القطاع الزراعي الجزائري عرف عدة تغيرات كان هدفها إدخال التوازن على هيكل الصادرات والتخلص من التبعية للخارج في ميدان استيراد المنتجات الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي، لكن المشاكل التي كان يعاني منها هذا القطاع من سوء استغلال الطاقات الإنتاجية وغياب التأطير الفني وضعف التسيير والتنظيم وكذا التقلبات المناخية جعلت هذا القطاع ضعيف إضافة إلى بقاء مشكل التبعية للخارج وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة والرامية إلى تفعيل دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني من خلال اعتماد سياسات وبرامج الحكومة في آفاق 2014 والخاصة بالتجديد الزراعي والريفي، الصحة النباتية ودعم مدخلات الإنتاج ومشروع إعادة تنظيم الملكية الفلاحية، إلا أن التحدي الكبير يتمثل في تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي المبني على الإنتاج الوطني وليس على المعروض من الغذاء في السوق الوطنية.

– نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا للقطاع الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

* رغم الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري إلا أن السياسات المنتهجة لم تنجح في إنعاش هذا القطاع وتطويره بما يسمح بتحقيق أمن الدولة الغذائي.

* تعد مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة خاصة على مستوى المواد الغذائية وهذا ما يعبر على القيمة العالية للواردات والتي ساهمت في تكريس عجز الميزان الغذائي.

* تشير جميع الإحصائيات المتاحة إلى اتساع الفجوة الغذائية في الجزائر سنة بعد سنة وارتفاع معدل استهلاك الغذاء على معدل الإنتاج المحلي.

وبناءا على النتائج المقدمة يمكن تقديم عدة اقتراحات:

* لتفادي التحديات والمخاطر المترتبة عن مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر وتحقيق الأمن الغذائي لسكانها مستقبلا، يجب عليها إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي ضمن السياسة الاقتصادية ومنح الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي وخاصة الحبوب، البقول الجافة، الحليب.

* زيادة المساحات المزروعة سنويا من محاصيل الحبوب والبقول واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين معدلات الإنتاج وذلك من خلال اختبار التربة المناسبة وإعداد الأرض للزراعة وإنتاج أصناف جديدة أعلى محصولا وأكثر مقاومة للأمراض.

* ضرورة العمل على تبني سياسة سكانية تقوم على تحويل الزيادة السكانية إلى مصدر قوة، عن طريق تحسين استثمارها وتنمية قدراتها وتوظيفها لصالح دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

* تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعمل على توجيهها بكيفية سليمة.

* تشجيع تربية الحيوانات وخاصة الماعز باعتباره لا يتطلب وسائل وإمكانيات كبيرة إضافة إلى توفره على فوائد صحية كثيرة.

* المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة، ووقف البناء عليها، وزيادة نصيب الحبوب إضافة إلى تكوين مخزون طوارئ إستراتيجي من المواد الغذائية الأساسية وخاصة القمح.

* ترقية الزراعة الصحراوية و تدعيمها ماديا و معنويا.

* تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية الإستشرافية في مجال الزراعة.

*إدخال سياسات الأسمدة العضوية وغير الكيميائية مع منح الإعفاءات الضريبية وإعانات البذور في المراحل الأولى من الاستثمار الزراعي.

*زيادة عدد فروع البنوك التي تقدم القروض الزراعية على أساس سعر فائدة صفر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا– الكتب

1- أبو الغاز احمد محمد، **التمويل التعاوني**، مكتبة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1973.

2- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان محمد زكي، **موارد اقتصاديات الموارد والبيئة**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

3- أحمد فريد مصطفى، **الموارد الاقتصادية**، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

4- أنور محمد سعد، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2015.

5- الحافظ ستهم، **التحولات في الريف الجزائري منذ الاستقلال**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

6- الصادق عوض بشير، **تحديات الأمن الغذائي العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

7- جواد سعد العارف، **الاقتصاد الزراعي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

8- جواد سعد العارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

9- حسن بهلول، **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

10- خضران بن حمدان الزهراني، صديق الطيب منير، **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2007.

11- رحمن حسن الموسوي، **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

12- سالم توفيق النجفي، **الأمن الغذائي العربي–مقاربات إلى صناعة الجوع–**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

13- سامي السيد، **الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي**، دار التعاون للطباعة، القاهرة، 2005.

14- سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، وكالة الأهرام للتوزيع، الكويت، 1994.

15- فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر–**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2011.

16- عاكف الزعبي، **مبادئ التسويق الزراعي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

17- عبد الرحمن يسري أحمد، **دراسة في علم الاقتصاد الإسلامي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004.

18- عبد القادر علي حليمي، **جغرافيا المغرب العربي**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الجزائر.

19- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

20- عبد اللطيف بن أشنهو، **تكوين التخلف في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

21- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية-تحليل كلي وجزئي-**، مكتبة زهرة الشرق، القاهرة، 1997.

22- عبد الهادي عبد القادر سويفي، **التجارة الخارجية**، دار الطبع والنشر القاهرة، أسيوط، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

23- عبد الوهاب مطر الدهراي، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، 1969.

24- علي جذوع الشرفات، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

25- عنبر إبراهيم شلاش، **التسويق الزراعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

26- محمد السعيد الفتيح، **مبادئ الاقتصاد الزراعي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1979.

27- محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي في الوطن العربي**، عالم الثقافة، الكويت، 1998.

28- محمد رفيق أمين حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

29- محمد عبد العزيز عجمية، محمد محرز إسماعيل، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، 1970.

30- محمد عبيدات، **التسويق الزراعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2005.

31- محمود شافعي و آخرون، **مدخل إلى الاقتصاد الزراعي**، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1986.

32- مطانيوس حبيب، **اقتصاد وتخطيط الزراعة**، مطبعة الرياض، دمشق، 1986.

33- منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

34- نور الدين منى، خالد السبع النجار، **إستراتيجية الأمن الغذائي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1994.

ثانيا: الأطروحات و المذكرات:

1- الأخضر بن عمر، **أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية**، تخصص نقود ومالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

2- بلال خراز، **السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، تخصص اقتصاد التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.

3- جميلة لرقام، **الأمن الغذائي في الدول العربية**، فرع التخطيط، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

4- خنفر مانع، **الدور المنوط بالقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية المستدامة**، قسم الاقتصاد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة.

5- خيرية عبد الفتاح، عبد العزيز محمود، **علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتي**، قسم الاقتصاد، دكتوراه في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، محافظة الشرقية، مصر، 1995.

6- ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة**، تخصص اقتصاد التنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر، 2012.

7- سفيان عمراني، **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة**، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015.

8- صبرينة غويلة، **فعالية التمويل المبني على المشاركة في تنمية القطاع الزراعي**، تخصص تمويل تنمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، جامعة قالمة، 2012.

9- طه بن الحبيب، **اثر سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي في الجزائر**، تخصص اقتصاد كمي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

10- عبد الحليم جدي، **الفلاحة والتنمية الذاتية لبلدية الركنية**، تخصص نقود ومالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2004.

11- عبد القادر فاضل، **القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية وأفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر.

12- عز الدين بن تركي، **تطور المسالة الزراعية في ظل المنظومة الدولية لتجارة السلع الغذائية**، تخصص اقتصاد التنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.

13- علي خالفي، **الزراعة والغذاء في الدول العربية**، تخصص اقتصاد التنمية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

14- عيسى بن ناصر، **مشكلة الغذاء في الجزائر**، تخصص اقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.

15- كمال حوشين، **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، تخصص اقتصاد التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008.

16- كنية عبد الحفيظ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، تخصص تحليل اقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013.

17- لطفي فهمي علي حمزاوي، علي عبد العزيز علي، **إدارة الجودة والأمان الغذائي**، كلية الزراعة، جامعة عين الشمس، محافظة القاهرة، مصر.

18- مبروك رياش، **تمويل القطاع الفلاحي**، تخصص تمويل تنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

19- مبروك كويسي، **إمكانيات القطاع الزراعي الجزائري ومكانته في اقتصاد الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 1993.

20- مريم عربي، **أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية**، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

21- مسعودة خالدي، كشيتي إكرام، **أهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة**، تخصص تمويل تنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2014.

22- ناصر بوجلال، **تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي**، تخصص تمويل تنمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2014.

ثالثا : الملتقيات والمؤتمرات

1- الطيب الهاشمي، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013-بين الإنجازات والعقبات-**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

2- دليلة بن سمينة، عزيزة بن سمينة، **سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية-** حالة الجزائر-، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، يومي 21-22 نوفمبر 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة الجزائر.

3- زهير عماري، **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي- حالة الجزائر-**،الملتقى الدولي التاسع حول: المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف.

4- غرت ملوك قناوي، **الأمن الغذائي العربي**، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للإقتصلاد الزراعي، القاهرة، يومي 25-26 سبتمبر 2002.

5- مبارك بوعشة، إيمان قيطوني، **تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية الغذائية ونجاح الزراعة العضوية في الوطن العربي**، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، يومي 07-08 ديسمبر 2011، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.

رابعا: المجلات

1- سلسلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009.

2- سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 21، 2003.

3- مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد 13، 2013.

4 - مجلة الاستثمار الزراعي، العدد السادس، 2008.

5- مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 13، 2015.

6- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، المجلد 09.

7- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، 2009.

8- مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد 20، المجلد 02، 2010.

9- مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، جامعة دمشق، سوريا، العدد 03-04، 2007.

10- مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة تلمسان، العدد 07، 2014.

11- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد05، 2009.

خامسا: المنشورات والتقارير

1- **القطاع الزراعي**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2011.

2- **الأمن الغذائي في الدول العربية**، التقرير الاقتصادي العربي، صندوق النقد العربي، 2009.

3- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة، الجزائر، 2000.

4- **واقع الغذاء والزراعة في سوريا**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2007.

5- **معلومات متنوعة عن الأمن الغذائي**، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، 2005.

6**– مادة معلوماتية عن الأمن الغذائي**، المركز الوطني للمعلومات، تونس، 2009.

7- **دراسة إمكانيات التكامل العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1999.

8- **تأثير المناخ والتقلبات المناخية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2010.

9- **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثانية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.

10- **التقرير السنوي للفاو**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2001.

11- **تقرير حالة الأغذية والزراعة حول تحقيق المعونة الغذائية للأمن الغذائي**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2006.

12- **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2010.

سادسا: مواقع الأنترنت

1- **إنتاج التمور في الجزائر**، جريدة أخبار اليوم، عن الموقع الإلكتروني:

http: // www.akhbarelyoum.dz

2- **الجزائر حققت الاكتفاء في البطاطا**، جريدة الفجر، عن الموقع الإلكتروني:

http:// www.al-fadjr.com

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، الخرطوم، 2014، عن الموقع الإلكتروني:

http:// www.aoad.org/AASYXX

4- ممتاز ناجي السباعي، دور المشروعات في التنمية الزراعية، عن الموقع الإلكتروني:

http:// www.eskmenorgt

5- وكالة الأنباء الجزائرية، عن الموقع الإلكتروني:

http:// www.radio algerie.dz